

A0058

مختصر سوادى

که طالبان علم منطق را از خواندن اینها استعدادى بهیزاید و سوادى رونمايد يعنى

القول السليم كل شرح السليم

شرح ملا حسن على سلم العلوم

القول الرابع فى دلائل الموهوب

حل المخلوق فى الجمع المطلق

القول السيط فى حل الموهوب البسيط

سوح الزن على الموهوب حسن

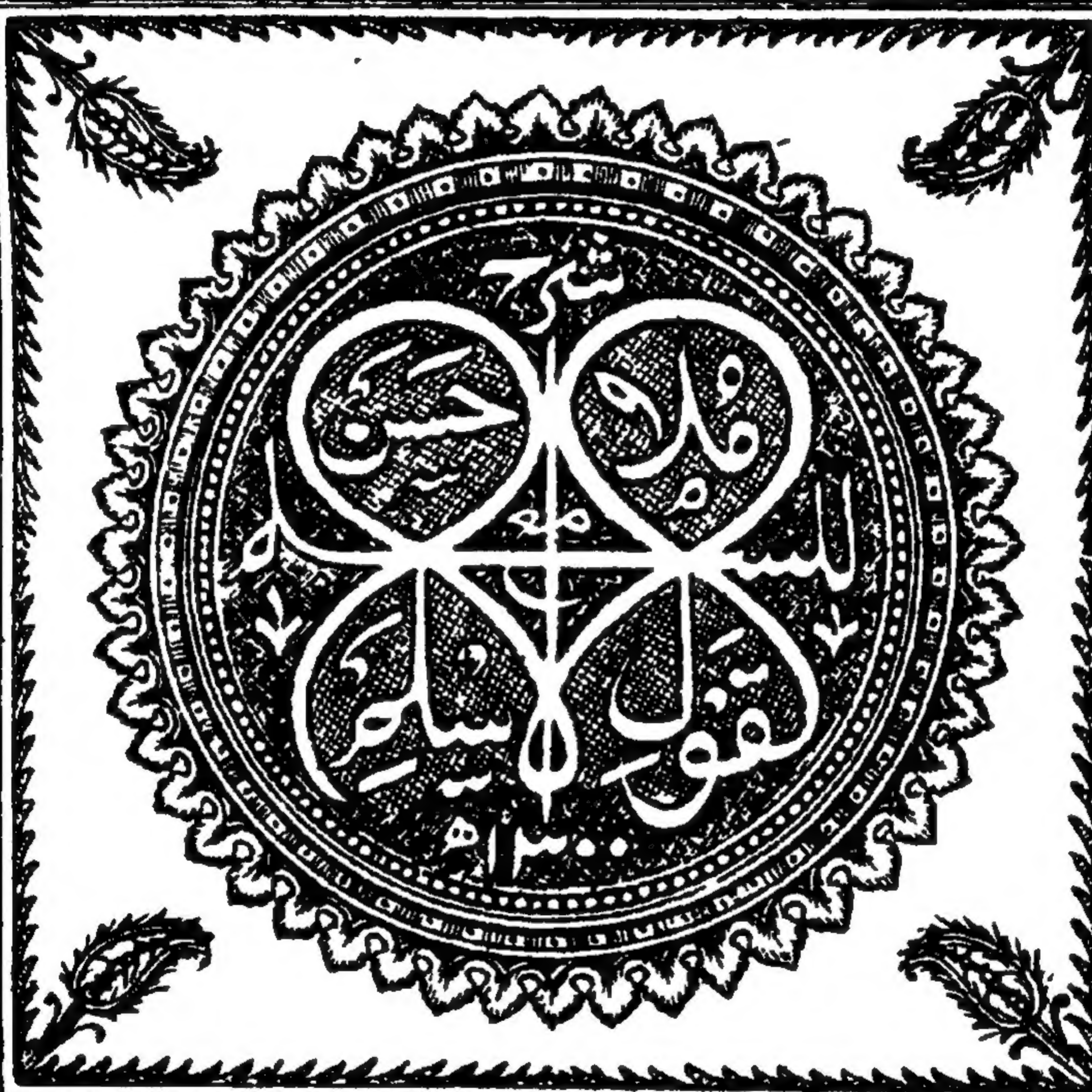
ب استدعاى شيرازى القدر حافظ محمد عبد الستار خان سلمه الرحمن

مطبع نظامى طبع

۱۵۰
مطابق
۵۸

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شکرو احسان فی لوندا عالم کہ در جوض شرح مسلم ماحسن بر جاشیہ القول لاسلم محل شرح السلم یعنی



باجہام راجی غفران محمد عبید الرحمن علی محمد و شریف خان بیگم و سریت نامہ حضرت دریا معظم محمد مصطفیٰ خان مبارک

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

تحقيق
السَّجَّانِ وَيِيَانِ
التَّسْلِيمِ

[illegible][illegible][illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين الصلوة والسلام على سيد الانبياء والمرسلين محمد وآله و
 جميعه اجمعين سُبْحَانَكَ يَا أَهْرَازَه أَسْمُ بِعَنْ التَّسْبِيحِ وَمَنْصُوعٌ بِفَعْلٍ مَضْمُونٌ وَهُوَ
 وَالتَّسْبِيحُ التَّنْزِيهِ وَهُوَ التَّبْدِي عَنْ السُّوءِ وَالْتَّغْفِيلُ قَدْ يَكُونُ بِإِيجَادِ الْفِعْلِ أَفِطًا وَعَلَى
 فَعْلٍ مِنْ الْأَنْفَعَالِ مِثْلًا كَمَا فِي قِطْعَتِهِ وَأَنْقَطَعُ وَهُوَ مُقْتَصِلٌ فِي جَنْبِهِ تَعَالَى قَدْ يَكُونُ
 بِإِنْتِسَابِ الْفِعْلِ بِالْإِعْتِقَادِ أَوْ بِالْقَوْلِ أَوْ بِالْإِشَارَةِ عَنِ الْجَوَارِحِ وَقَدْ
 يَكُونُ بِدَلَالَةِ الْحَالِ فَيَشْمَلُ التَّسْبِيحُ الْقَهْدِي أَيْضًا وَالْأَرْبَعَةُ
 الْآخِرَةُ مُحَقَّقَةٌ فِي جَنْبِهِ تَعَالَى فَالْثَلَاثَةُ الْأَوَّلُ مِنْهَا

بعضی از اینها که در بعضی از اینها
بعضی از اینها که در بعضی از اینها
بعضی از اینها که در بعضی از اینها
بعضی از اینها که در بعضی از اینها
بعضی از اینها که در بعضی از اینها
بعضی از اینها که در بعضی از اینها

انما هذا الكتاب من الامور التي لا بد من معرفتها
 لكل من يريد ان يكون عالما في الدين والادب
 والسياسة والعلوم المختلفة
 فان هذا الكتاب هو الذي لا بد من معرفته
 لكل من يريد ان يكون عالما في الدين والادب
 والسياسة والعلوم المختلفة

[illegible]

قول المصنف
قول السجستاني لا يخرج من الأصل
فقدية حارسين لا يخرج من الأصل
الأنثى تربية على اليد

لہذا تم پر لازم ہے کہ بعض لوگوں کو ملامت اور توبیخ کر کے اللہ تعالیٰ

من غير ان يكون
 الاقضية لان العرض بيان اقدار
 العرضيات شاءت فلهذا في النص
 فيمنع من التفسير في ما يتوهم ان ليس
 يقال غير الغافل في غير ما في قوله
 اي غير ان الوجود في قوله
 عن ان ان الوجود في قوله
 يعني بالعرض يكون الوجود في قوله
 يكون كذا في الوجود في قوله
 او حقيقة سبب كل ان شاء في قوله
 لا نقض في قوله في قوله
 حالي في قوله في قوله

ولا من الاغتراب والارادة
المروية في حاشية شجرة الموحدة
ان الاغتراب ليس به كيد على الشئ
منقصر في اجزاء النفس على
في الشئ وقد يكون اغترابا
ميتا كما قال البيت
مع الحبان كوكب طلع
فضلنا في حاشيتنا السماء
باحتجنا في حاشيتنا
الزواج على القطعة ان البيت
فطاسا قوسا يداي بيان
ان الواجب شغل في لون
انذره
بسيط ليس

[illegible][illegible][illegible]

فانما وجوده في وجود
فانما وجوده في وجود

قول كون الحقيقة متحدة مع الذات
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع

من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع

من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع

حقيقة في ذات الشيء تكون محصورة في كلاً من الوجود وجبته ثبت
التلازم بالبرهان بين الأجزاء الحقيقية الخارجية والذاتية وضع
فقط النظر من القيل بمحصل الأشياء في الذهن بانفسها نقول على تقدير
القول بالمثل في الذهن أيضاً الأجزاء الحقيقية ما يكون داخل في نفس
قوامها فإذا كان قوامها في الخارج فقط فجزاؤها الحقيقية هي الأجزاء
الخارجية فقط وأما الأجزاء للمثال للشيء فلس أجزاء للشيء بل للأجزاء
له وتامة لجهة ان التحديد المراد منها هو التحديد بالاجزاء الحقيقية و
هي عين الأجزاء الخارجية أو صلتها مطلقاً وعلى التقديرين يلزم
من نفي الأجزاء الخارجية نفي التحديد الحقيقي المراد منها ويمكن نفيها
عليه التحقق ان الواجب تعالى وتقدس لو كان له أجزاء خارجية فمكون

من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع

من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع

من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع
الذات من حيثها فيكون متحدة مع

انه تعالى
بسيط ليس له

اجزاء

[illegible]

اجزا الوارب و
 فقه دالو جوسو كونه قالی تيقو
 والاول الموقوع على طلائع وريان
 شانه ان الحقول بجمع الزواجر
 بدهان في فروع و قد فان كدهم المستلجيني
 على الوارد في فروع و قد فان كدهم المستلجيني
 كدهم المستلجيني فروع و قد فان كدهم المستلجيني
 الاجزاء و قد فان كدهم المستلجيني
 من الاجزاء و قد فان كدهم المستلجيني
 و قد فان كدهم المستلجيني
 فروع و قد فان كدهم المستلجيني

فان كان المسمى بالامر على خلاف ذلك على لسان المشرع والعقول القديسة لم ياء
فلا بد لا قامة البرهان المقنع للنظر والمناظر انصف من البيان الذي ذكرته
اكثر من افاشس ههنا بطل الاجزاء التحليلية المقدارية وغيرها من
الامور الانتزاعية المختصة التي هوها الاجزاء على سبيل المسححة بيئات
واحدة فانه لا دخل له لاثبات المطلوب فان كلام المصنف ههنا واره على
التحقيق دون المسامحة والتحجيل علان تلك الاجزاء انما تبطل او بطل كونه
تعالى جسا بالبرهان وما بطل به بل انما بطل ذلك لسان الشرح وفي عالم النظر
بيانات شبه واخرى هذا في اجزاء المقدارية واما غير ههنا فاما بطل لو
بطل كون امر واحد بسيط في الخارج بحسب انه منشأ لانتزاع امور متكررة
وهو خلاف الواقع كما بينا في مقام اخر ولا يسهه هذا المقام ولا يتصور على
صيغة الجهل اي لا يتصور بالكنه وبكنهه اما الاول فقد ظهر بطلانه
بامر من بطل الاجزاء الحقيقية فان العلم بالكنهه انما يكون بها

انما يتصور بالكنهه
وبكنهه

فان كان الامر على خلاف ذلك على لسان المشرع والعقول القديسة لم ياء
فلا بد لا قامة البرهان المقنع للنظر والمناظر انصف من البيان الذي ذكرته
اكثر من افاشس ههنا بطل الاجزاء التحليلية المقدارية وغيرها من
الامور الانتزاعية المختصة التي هوها الاجزاء على سبيل المسححة بيئات
واحدة فانه لا دخل له لاثبات المطلوب فان كلام المصنف ههنا واره على
التحقيق دون المسامحة والتحجيل علان تلك الاجزاء انما تبطل او بطل كونه
تعالى جسا بالبرهان وما بطل به بل انما بطل ذلك لسان الشرح وفي عالم النظر
بيانات شبه واخرى هذا في اجزاء المقدارية واما غير ههنا فاما بطل لو
بطل كون امر واحد بسيط في الخارج بحسب انه منشأ لانتزاع امور متكررة
وهو خلاف الواقع كما بينا في مقام اخر ولا يسهه هذا المقام ولا يتصور على
صيغة الجهل اي لا يتصور بالكنهه وبكنهه اما الاول فقد ظهر بطلانه
بامر من بطل الاجزاء الحقيقية فان العلم بالكنهه انما يكون بها

و اما الثاني فلان الوجود الخاص للواجب تخصه عين ذاته تعالى وت
 البين ان الشخص الخارجي لم يكن ان يكون الشخص به من حيث هو كذلك
 حاصل في ذهن من لا ذهات سبب اذا كان الشخص اجبال ذاته فان الواجب
 بالذات يكون غنيا بالذات عن الجاعل فلو حصل ذاته تعالى في الذهن يكون
 متشخصا به فهذا الشخص اما ان يكون هو الشخص الخارجي بعينه فيلزم
 الاحتياج الى المحل فيحتاج الى العلة الحادثة عليه فيكون مغاير له فيلزم ان يكون
 للشخص الواحد تشخصان وهو باطل فان قلت لا مضايقة اذا كان احدهما
 خارجيا والاخر ذهنيا وانما يلزم الاستحالة لو كانا من جنس واحد قلت
 تشخص الشيء بغيره عايقا لا يفتقد لامتناع للمعرض من حيث انه معرض به
 عن جميع ما عداه سواء كان كليا او جزئيا خارجيا او ذهنيا فاذا حصل
 للشخص الخارجي بسبب الشخص الخارجي امتياز عن جميع ما عداه فان تشخص
 الذهني له اما ان لا يفتقد لامتناعا فليس بتشخص او يفتقد لامتناعا عداه
 فيلزم تحصيل الحاصل وهو محال ورح يظهر فساد ما زعم البعض من ان يكون
 الواجب لذاته بحسب وجوده وتشخصه الخارجي اجبال الذات ويكون التشخص
 الذهني ممكنا بالذات ثم يحد الشخص الذهني او الخارجي والمختلط من التميز
 انما يعقل للطلب الكلي فيحصل له الامتياز في ضمن شخص بواسطة تشخصه

فان قيل ان الشخص الخارجي لا يكون له وجود مستقل بل هو وجود في ذهن من لا ذهات
 فلو كان كذلك لكان وجوده في ذهن من لا ذهات وهو باطل فان الشخص الخارجي
 لا يكون له وجود مستقل بل هو وجود في ذهن من لا ذهات وهو باطل فان الشخص الخارجي
 لا يكون له وجود مستقل بل هو وجود في ذهن من لا ذهات وهو باطل فان الشخص الخارجي

و اما الثاني فلان الوجود الخاص للواجب تخصه عين ذاته تعالى وت
 البين ان الشخص الخارجي لم يكن ان يكون الشخص به من حيث هو كذلك
 حاصل في ذهن من لا ذهات سبب اذا كان الشخص اجبال ذاته فان الواجب
 بالذات يكون غنيا بالذات عن الجاعل فلو حصل ذاته تعالى في الذهن يكون
 متشخصا به فهذا الشخص اما ان يكون هو الشخص الخارجي بعينه فيلزم
 الاحتياج الى المحل فيحتاج الى العلة الحادثة عليه فيكون مغاير له فيلزم ان يكون
 للشخص الواحد تشخصان وهو باطل فان قلت لا مضايقة اذا كان احدهما
 خارجيا والاخر ذهنيا وانما يلزم الاستحالة لو كانا من جنس واحد قلت
 تشخص الشيء بغيره عايقا لا يفتقد لامتناع للمعرض من حيث انه معرض به
 عن جميع ما عداه سواء كان كليا او جزئيا خارجيا او ذهنيا فاذا حصل
 للشخص الخارجي بسبب الشخص الخارجي امتياز عن جميع ما عداه فان تشخص
 الذهني له اما ان لا يفتقد لامتناعا فليس بتشخص او يفتقد لامتناعا عداه
 فيلزم تحصيل الحاصل وهو محال ورح يظهر فساد ما زعم البعض من ان يكون
 الواجب لذاته بحسب وجوده وتشخصه الخارجي اجبال الذات ويكون التشخص
 الذهني ممكنا بالذات ثم يحد الشخص الذهني او الخارجي والمختلط من التميز
 انما يعقل للطلب الكلي فيحصل له الامتياز في ضمن شخص بواسطة تشخصه

فان قيل ان الشخص الخارجي لا يكون له وجود مستقل بل هو وجود في ذهن من لا ذهات
 فلو كان كذلك لكان وجوده في ذهن من لا ذهات وهو باطل فان الشخص الخارجي
 لا يكون له وجود مستقل بل هو وجود في ذهن من لا ذهات وهو باطل فان الشخص الخارجي
 لا يكون له وجود مستقل بل هو وجود في ذهن من لا ذهات وهو باطل فان الشخص الخارجي

فان قيل ان الشخص الخارجي لا يكون له وجود مستقل بل هو وجود في ذهن من لا ذهات
 فلو كان كذلك لكان وجوده في ذهن من لا ذهات وهو باطل فان الشخص الخارجي
 لا يكون له وجود مستقل بل هو وجود في ذهن من لا ذهات وهو باطل فان الشخص الخارجي
 لا يكون له وجود مستقل بل هو وجود في ذهن من لا ذهات وهو باطل فان الشخص الخارجي

انما يعقل
 لا يتصور بالكنه
 وبكنه

فان قيل ان الشخص الخارجي لا يكون له وجود مستقل بل هو وجود في ذهن من لا ذهات
 فلو كان كذلك لكان وجوده في ذهن من لا ذهات وهو باطل فان الشخص الخارجي
 لا يكون له وجود مستقل بل هو وجود في ذهن من لا ذهات وهو باطل فان الشخص الخارجي
 لا يكون له وجود مستقل بل هو وجود في ذهن من لا ذهات وهو باطل فان الشخص الخارجي

فان قيل ان الشخص الخارجي لا يكون له وجود مستقل بل هو وجود في ذهن من لا ذهات
 فلو كان كذلك لكان وجوده في ذهن من لا ذهات وهو باطل فان الشخص الخارجي
 لا يكون له وجود مستقل بل هو وجود في ذهن من لا ذهات وهو باطل فان الشخص الخارجي
 لا يكون له وجود مستقل بل هو وجود في ذهن من لا ذهات وهو باطل فان الشخص الخارجي

۱۰

الافاضات
الافاضات هي التي يكون انكسار
حافظ موجود في غلاف الافاضات
الافاضات هي التي يكون انكسار
حافظ موجود في غلاف الافاضات

يكون من طوبى له في الدنيا والآخرة
 في نفس الامر فانها فيه لا يدين
 نفس الامر لا لم يكن الواجب
 لما فرض في الواجب
 يكون من طوبى له في الدنيا والآخرة
 في نفس الامر فانها فيه لا يدين
 نفس الامر لا لم يكن الواجب
 لما فرض في الواجب

عَنْ جَمِيعِ مَا عَدَاهُ وَيَحْصُلُ الْاِمْتِيَاْزُ الْاٰخَرُ كَذَلِكَ فِيْ ذِمَّتِهِ تَخَصُّصُ اٰخَرُ هَذَا الْاِمْتِيَاْزِ
لِلْاَشْخَاصِ بِالدَّلَالَةِ لِلطَّبَاعَةِ بِالْعَرَضِ فَاِنْ قُلْتَ هَذَا الْبَيَانُ يَنْفِي سَبِيْلَ حَصُوْلِ
الْاَشْخَاصِ الْخَاطِرِ حَتَّى اِلَّا ذَهَانَ فَكَيْفَ سَبِيْلَ الْعِلْمِ بِهَا قُلْتَ سَبِيْلَ الْعِلْمِ فِيْهَا
أَمَّا بِالْخَوَاصِّ الْمُخْتَصَّةِ أَوْ بِحَصُوْلِ طِبَاعِهَا الْكُلِّيَّةِ فِي الدِّهْنِ مَعَ حَصُوْلِ تَخَصُّصِ
ذَهْنِي لَهَا مِمَّا تَلِ الشَّخْصَ الْخَاطِرِيَّ وَحِينَئِذٍ يَكُوْنُ الشَّخْصُ الَّذِي هِيَ الْمِمَّا تَلِ فِي
الْحَقِيْقَةِ لِلشَّخْصِ الْخَاطِرِيَّ كَأَسْفَالِهِ فَيَسْتَحْفِظُ سَبِيْلَ حَصُوْلِ الْاَشْيَاءِ بِأَنْفُسِهَا
أَيَّ بِمَاهِيَّتِهَا الْكُلِّيَّةِ بِقَدْرِ الْاِمْكَانِ وَيَبْقَى مَطَالِبَةُ الْبَرَهَانِ عَلَى اَنْ وَجُوْدُ
الْوَاجِبِ وَتَخَصُّصُهُ عِيْنَ فَخَرَاتِهِ وَبَيَانُهُ اَنْ الشَّخْصَ الْخَاطِرَ الْوُجُوْدُ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عِيْنَا
لَهُ تَعَالَى الْكُلُّ مَا جَزْءٌ اَوْ زَائِدٌ اَوْ اَوَّلٌ بَاطِلٌ مَا مَرَّ سَابِقًا وَالثَّانِي اَيْضًا بَاطِلٌ
فَاِنْ اَلْزَائِدُ يَتَأْتِي فِيْهِ اِحْتِمَالَاتُ ثَلَاثَةٌ اِمَّا اَنْ يَكُوْنَ قَائِمًا مُنْضَمًّا اَوْ مُنْتَزِعًا
اَوْ اَمْرًا مُنْفَصِلًا وَاَلَا فَيُفْصَلُ ظَاهِرُ الْبَطْلَانِ فَاِنْ الْوُجُوْدُ وَالشَّخْصُ
كُلِيْمًا مَحْمُولًا عَلَى الْوَاجِبِ تَعَالَى الْمُنْفَصِلُ لَا يَحْتَمِلُ اَصْلًا وَالْقِيَامُ يَسْتَلْزِمُ
اِحْتِيَاجَ الْقَائِمِ اِلَى مَا قَامَ بِهِ وَالْاِحْتِيَاجُ مِلَازِمٌ لِّلْاِمْكَانِ وَالْمُمْكِنُ
يَسْتَلْزِمُ الْعِلَّةَ فَوُجُوْدُ الْوَاجِبِ يَسْتَلْزِمُ اَنْ يَكُوْنَ لَهُ عِلَّةٌ وَلَا تَكُوْنُ
غَيْرُهُ تَعَالَى وَلَا اَلَهُ يَكُنِ الْوَاجِبُ وَاجِبًا وَلَا يَكُوْنُ الْعِلَّةُ تَقْسِيْمَاتٍ
الْوَاجِبُ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ فَانَ الْعِلَّةُ مِنْ خَوَاصِّ الْوُجُوْدِ فَالْوُجُوْدُ

[illegible][illegible][illegible]

واجب تشخيصه
عبداته

[illegible]

[illegible]

مقادير
 قولي له ان الله
 من الامور التي لا
 لمختلفة كقول
 الانصاف في قول
 في الترتيب الصواب
 ازوت راسد في
 السخا من في
 شتان قول
 في العلوم قول
 بيا ان
 قول
 الضرورة في

مسألة
علم الواجب
تعالى

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

منشأ لا فكشاف الكثيرين ولكن بين الكشفيين بونا بعيدا فقل الاول كشف ناقص اجمالي وفي الثاني كشف تام تفصيلي فان قلت مع تبين ذات الكاشف والمكشوف كيف يتصور الكشف فانه انما يتحقق بعد الاتحاد وايضا كيف يتصور التمايز في الكشف بين الممكنات مع اتحاد ذات الكاشف قلت يتصور الكشف مع كون الكاشف مباينا للمكشوف اذا كان الاول خصوصية مع الثاني وانما يعتنع ذلك فيما ليس له خصوصية اصلا بل الخصوصية قد تزيد على الاتحاد في حق الكشف فربما نظر الى تمايز الخصوصيات يحصل تمايز العلوم فان قلت لا يخلو اما ان يكون تلك الخصوصيات انضمامية فيرجع الى شق الانضمام او انتزاعية فيرجع الى شق الانتزاع وقد ابطالنا الشقين فيما مر قلت نخار كونها انتزاعية ولكن ليس مناط الكشف على هذه المفهومات الانتزاعية بل على منشئها وهي ذات واحدة بسيطة ويجوز ان يكون ذات واحدة منشأ الانتزاع امورد كثيرة مختلفة الآثار والاحكام كما يشاهد في البكرة فانها تكون منشأ الانتزاع المنطقة والدوائر الصغار والاقطاب والمحاور مع كونها تمايزة في الآثار كذلك يكون ذات الواجب تعالى منشأ الانتزاع خصوصيات مختلفة متمايزة الاحكام والآثار وهي العلوم المتمايزة وحينئذ لا يخبر في هذا المذهب لا يكون علم الباري تعالى على هذا الطور بمجصول الصورة فيتم قول المصنف ولا يتصور على صيغة المعلوم ولعل تتقيم هذا المطلب الشريف بهذا القطع النقيض لا يوجد في مطاوي الكتب الكبار فضلا عن الصغار فانظر بعين العقل الصائب ولا تكن من المسرعين في الرد والقبول حتى يجلي لك حقيقة الحال لا ينتج بالعرف والمجهول ابي حمزة ولا يولد

العلم
الاجمالی للباری
تک

[illegible]

۱- در بیان کون تبار و خصوصیات
 ۲- در بیان تبار و خصوصیات
 ۳- در بیان تبار و خصوصیات
 ۴- در بیان تبار و خصوصیات
 ۵- در بیان تبار و خصوصیات
 ۶- در بیان تبار و خصوصیات
 ۷- در بیان تبار و خصوصیات
 ۸- در بیان تبار و خصوصیات
 ۹- در بیان تبار و خصوصیات
 ۱۰- در بیان تبار و خصوصیات

في الحاشية فيه إشارة الى ان القول بالجمل البسيط هو الحق كما ينطبق به القرآن
المجيد انتهى وجه الإشارة ظاهر حيث ترك المفعول الثاني كما ترك في قوله تعالى
جعل الظلمات النور فان الجمل البسيط يستدعي الجمل الذي هو المفعول الاول
دون المفعول اليه الذي هو المفعول الثاني واذا وقع الایماء والتصريح من المصنف
في تحقيق الجمل البسيط فوجب علينا تحقيقه وان كان المقام غريباً وبياناً ان
الممكنات اذا خرجت من عدم الى عالم الوجود من الجاهل فلا بد من تأخير اثر
تابع له فلا اثر بالذات ما نفس الشيء للوجود في عالم الوجود من الجاهل سواء كان
بسيطاً كالقول والافلاك وبسائط العناصر ومركباتها وعلى هذا لا يكون
تحتها الا جموعاً فقط بسيطاً او مركباً دون المفعول اليه او اختلاطاً مع حقيقة
الوجود وهذا الاختلاط الذي فرض اثر الجاهل بالذات لا يكون في مرتبة الحكماء
فانها تابعة للحاكمي فاذا فرضنا عدمه او عدم حكميته يلزم الاثر بالضرورة
فليس من شأن العاقل ان يقول به بل يكون في مرتبة الحكمي عنه اعني مرتبة
انصاف الماهية بالوجود في نفس الامر وهي هيئة تركيبية واقعية لا تكون
تابعة لاعتبار والمعتبر ولذا وقع في كلامهم ان اثر الجاهل مفاد الهمية
التركيبية المحلية اعني مفاد كون الشيء موجوداً ولاول الجمل البسيط للقاء
به الاشارة والاشارة الجمل المؤلف القائل به المشاهدة فهذا هو محل
النزاع بين الفريقين ونذكر اولا استدلال الفريقين ثم نبين ما هو الحق على
ما اشار اليه المصنف ببيان شاف صاف عن الكدورات فنقول استدلال
على المذهب الاول بانه يجب الانتهاء الى الجمل البسيط فان كل ما يفرض
اثر الجاهل يكون ماهية من الماهيات وفيه وهن ظاهر فانه مبني على
عدم تصور الجمل البسيط والمؤلف اذ به يرتفع النزاع بين الفريقين من
اول الامر ويصير نزاعاً لفظياً ومنشأ الخلاف بينهما بالحقيقة ان الاثر

قوله الذي يستدعي الجمل الذي هو المفعول الاول دون المفعول اليه الذي هو المفعول الثاني
قوله وان كان المقام غريباً وبياناً ان الممكنات اذا خرجت من عدم الى عالم الوجود من الجاهل
قوله فلا بد من تأخير اثر تابع له فلا اثر بالذات ما نفس الشيء للوجود في عالم الوجود من الجاهل
قوله سواء كان بسيطاً كالقول والافلاك وبسائط العناصر ومركباتها وعلى هذا لا يكون تحتها
قوله الا جموعاً فقط بسيطاً او مركباً دون المفعول اليه او اختلاطاً مع حقيقة الوجود
قوله وهذا الاختلاط الذي فرض اثر الجاهل بالذات لا يكون في مرتبة الحكماء فانها تابعة للحاكمي
قوله فاذا فرضنا عدمه او عدم حكميته يلزم الاثر بالضرورة فليس من شأن العاقل ان يقول به بل
قوله يكون في مرتبة الحكمي عنه اعني مرتبة انصاف الماهية بالوجود في نفس الامر وهي هيئة
قوله تركيبية واقعية لا تكون تابعة لاعتبار والمعتبر ولذا وقع في كلامهم ان اثر الجاهل
قوله مفاد الهمية التركيبية المحلية اعني مفاد كون الشيء موجوداً ولاول الجمل البسيط للقاء به
قوله الاشارة والاشارة الجمل المؤلف القائل به المشاهدة فهذا هو محل النزاع بين الفريقين
قوله ونذكر اولا استدلال الفريقين ثم نبين ما هو الحق على ما اشار اليه المصنف ببيان شاف صاف
قوله عن الكدورات فنقول استدلال على المذهب الاول بانه يجب الانتهاء الى الجمل البسيط فان كل ما يفرض
قوله اثر الجاهل يكون ماهية من الماهيات وفيه وهن ظاهر فانه مبني على عدم تصور الجمل البسيط
قوله والمؤلف اذ به يرتفع النزاع بين الفريقين من اول الامر ويصير نزاعاً لفظياً ومنشأ الخلاف بينهما
قوله بالحقيقة ان الاثر

القول
باجمل البسيط
حقيقته

قوله الذي يستدعي الجمل الذي هو المفعول الاول دون المفعول اليه الذي هو المفعول الثاني
قوله وان كان المقام غريباً وبياناً ان الممكنات اذا خرجت من عدم الى عالم الوجود من الجاهل
قوله فلا بد من تأخير اثر تابع له فلا اثر بالذات ما نفس الشيء للوجود في عالم الوجود من الجاهل
قوله سواء كان بسيطاً كالقول والافلاك وبسائط العناصر ومركباتها وعلى هذا لا يكون تحتها
قوله الا جموعاً فقط بسيطاً او مركباً دون المفعول اليه او اختلاطاً مع حقيقة الوجود
قوله وهذا الاختلاط الذي فرض اثر الجاهل بالذات لا يكون في مرتبة الحكماء فانها تابعة للحاكمي
قوله فاذا فرضنا عدمه او عدم حكميته يلزم الاثر بالضرورة فليس من شأن العاقل ان يقول به بل
قوله يكون في مرتبة الحكمي عنه اعني مرتبة انصاف الماهية بالوجود في نفس الامر وهي هيئة
قوله تركيبية واقعية لا تكون تابعة لاعتبار والمعتبر ولذا وقع في كلامهم ان اثر الجاهل
قوله مفاد الهمية التركيبية المحلية اعني مفاد كون الشيء موجوداً ولاول الجمل البسيط للقاء به
قوله الاشارة والاشارة الجمل المؤلف القائل به المشاهدة فهذا هو محل النزاع بين الفريقين
قوله ونذكر اولا استدلال الفريقين ثم نبين ما هو الحق على ما اشار اليه المصنف ببيان شاف صاف
قوله عن الكدورات فنقول استدلال على المذهب الاول بانه يجب الانتهاء الى الجمل البسيط فان كل ما يفرض
قوله اثر الجاهل يكون ماهية من الماهيات وفيه وهن ظاهر فانه مبني على عدم تصور الجمل البسيط
قوله والمؤلف اذ به يرتفع النزاع بين الفريقين من اول الامر ويصير نزاعاً لفظياً ومنشأ الخلاف بينهما
قوله بالحقيقة ان الاثر

قوله الذي يستدعي الجمل الذي هو المفعول الاول دون المفعول اليه الذي هو المفعول الثاني
قوله وان كان المقام غريباً وبياناً ان الممكنات اذا خرجت من عدم الى عالم الوجود من الجاهل
قوله فلا بد من تأخير اثر تابع له فلا اثر بالذات ما نفس الشيء للوجود في عالم الوجود من الجاهل
قوله سواء كان بسيطاً كالقول والافلاك وبسائط العناصر ومركباتها وعلى هذا لا يكون تحتها
قوله الا جموعاً فقط بسيطاً او مركباً دون المفعول اليه او اختلاطاً مع حقيقة الوجود
قوله وهذا الاختلاط الذي فرض اثر الجاهل بالذات لا يكون في مرتبة الحكماء فانها تابعة للحاكمي
قوله فاذا فرضنا عدمه او عدم حكميته يلزم الاثر بالضرورة فليس من شأن العاقل ان يقول به بل
قوله يكون في مرتبة الحكمي عنه اعني مرتبة انصاف الماهية بالوجود في نفس الامر وهي هيئة
قوله تركيبية واقعية لا تكون تابعة لاعتبار والمعتبر ولذا وقع في كلامهم ان اثر الجاهل
قوله مفاد الهمية التركيبية المحلية اعني مفاد كون الشيء موجوداً ولاول الجمل البسيط للقاء به
قوله الاشارة والاشارة الجمل المؤلف القائل به المشاهدة فهذا هو محل النزاع بين الفريقين
قوله ونذكر اولا استدلال الفريقين ثم نبين ما هو الحق على ما اشار اليه المصنف ببيان شاف صاف
قوله عن الكدورات فنقول استدلال على المذهب الاول بانه يجب الانتهاء الى الجمل البسيط فان كل ما يفرض
قوله اثر الجاهل يكون ماهية من الماهيات وفيه وهن ظاهر فانه مبني على عدم تصور الجمل البسيط
قوله والمؤلف اذ به يرتفع النزاع بين الفريقين من اول الامر ويصير نزاعاً لفظياً ومنشأ الخلاف بينهما
قوله بالحقيقة ان الاثر

۲۱
 قوله لم يبق اى لما لم يصلح الوجود
 والافاضات بعشره اربع بالذات علم
 من حيث هو واولها ما فيه
 افراسين الذات قوله اذا لم يكن
 فانهما جبر الوجود والافاضة
 الاولى قوله اذا لم يكن
 لا يفرق ايضا قوله لا يكون
 الاول قوله لا يكون
 فى حاشية شريح الموقف قوله لا
 لا افادات واما شريح قوله لا يكون
 الزمى بالجمع فان لم يكن
 قوله لا يكون

فلم يبق إلا الماهية وفيه المطلوب وسجوابه ان لقد الضروري كالمجمول
امرا عينيا واما المجمول اليه فقد يكون امرا اعتباريا واقعيّا كما اذا جعلنا
الشيء فوقاً او تحته فالمجمول امر عيني والمجمول اليه وهو الفوقية والفتية امر
اعتباري وقد استدل عليه بعض المدققين بان الماهية من حيث
أمان لا تكون ثمرة الجعل اصلاً وهو بطبعه ضرورة مع انه خلاف صراطهم
من الحكماء المشائية والاشراقية وأمان تكون ثمرة الجعل بالتبع فتكون
متأخرة عن الماهية الموجودة التي هي ثمرة بالذات ضرورة وأخيراً بالتبع
عما بالذات فيكون الماهية المطلقة متأخرة عن المخلوطة مع ان الامر على
خلاف ذلك وأمان يكون الماهية ثمرة بالذات وفيه المطلوب جواباً باختصار
الشيء الثاني بان الماهية المطلقة متقدمة على المخلوطة بالذات من حيث
هي ومتأخرة في وصف الجعل ولا مضايقة في ان يكون الشيء مقدماً على الشيء
بحسب الذات ومتأخراً عنه في الوصف فانهم استدل على الالزام الثاني
بان الامكان انما يعرض للهيات التركيبية فانه عبارة عن كمية نسبة الوجود
الى الماهية فالاحتياج الى الجاعل ايضاً انما يكون من جهة الهيات التركيبية
في اثر الجاعل وفيه ان الالزام ان الامكان لا يعرض للهيات التركيبية بل انما
يعرض للماهية من حيث هي فانه عبارة عن نفس صلاحية الماهية للعلو
ولو اصطاحتم على المعنى المذكور في الدليل فلان ان الامكان علة للاحتياج
بل علة للاحتياج ما ذكرنا خلافاً لان المتكلمين يقولون بان علة للاحتياج الى
الجاعل ليس الامكان بالعنيين المذكورين بل علته المحذورة وفيه ما فيه وان
تقول في تزييف الدليل يا ناسلما ان الامكان علة للاحتياج الى الجاعل فيجوز
ان يكون الاحتياج فيما يعرضه وهو الهيات التركيبية وفي طرفيه اعنى الماهية
والوجود على طريق خاص هو ان يكون للتبع اعنى الماهية محتاجاً الى الالزام

[illegible]

اجعل البسيط بالذات

المأهية

[illegible][illegible]

[illegible]

واما في بيان تلك الحقائق التي هي
 في النقصان للمادة بالوجود والافاضة
 اما في بيان تلك الحقائق التي هي
 في النقصان للمادة بالوجود والافاضة
 اما في بيان تلك الحقائق التي هي
 في النقصان للمادة بالوجود والافاضة

حقية
أجمل النسيط والدليل
عليه

[illegible]

[illegible]

وقند العلامة القناري د الرمز
 من كتابي مونا كطاه واطلا
 مقعدون علامته في الدين خيلنا ان
 فيكم من ذلك في الدين خيلنا ان
 مقعدون علامته في الدين خيلنا ان
 فيكم من ذلك في الدين خيلنا ان
 مقعدون علامته في الدين خيلنا ان
 فيكم من ذلك في الدين خيلنا ان
 مقعدون علامته في الدين خيلنا ان
 فيكم من ذلك في الدين خيلنا ان

ان التوقف جباره على امتناع ما لا توقف
 لولا التوقف عليه لهدم ما لا يتوقف عليه
 المذكورة في العلم بالشيء المذكور فانه على الشيء
 الشرعي في العلم بالشيء المذكور في العلم بالشيء
 بدون كل منها فيكون تصديق العلم بالشيء
 على التوقف بينين الاول ما ذكره في
 التوقف في العلم بالشيء المذكور في العلم بالشيء
 ليس بغير ذلك فثبت ان التوقف في العلم بالشيء
 الفادو هو المردود على ما لا يتوقف عليه
 الفادو هو المردود على ما لا يتوقف عليه

فلو كان الإيمان مركبا من التصديق وغيره لم يطلق عليه حقيقة فإن
الاجزاء الخارجية للشيء لا تكون محمولة عليه كاللبنات على البيت لا اعتصا
به اي بالله تعالى حبذا التوفيق معناه معروف والصلوة والسلام على
من نبعث بالدليل الذي فيه شفاء لكل عليل فان القرآن المجيد دليل
مرشد الى حلاوة غسل الإيمان وبه يسفي كل واحد عن الامراض الظاهرة
والباطنة كما يظهر لمن تفكر في آيات كلامه المجيد وعلى الله واصحابه الذين
هم مقدمات الدين المقدمة ههنا اما بالمعنى اللغوي او بالمعنى الموقوف
عليه وكلا الوجهين يصحان بحج الهداية واليقين اذ يوصل بهم الى الهداية
واليقين اما بعد فهذه رسالة في صناعة الميزان اي في علم المنطق
سمايتها اسلم العلوم هذه التسمية بالنظر الى المقصود من الكتاب فان
المنطق وسيلة العلوم كلها اللهم اجعل بين المتون المتون كالشمس بين
النجوم في الضياء والشهرة واختفاء غيبة من المتون عند ظهورها
مقدمة وهي ما يتوقف عليه الشروع في العلم والمراد بالتوقف
هو المصير لدخول البقاء والمذكورات فيها كذلك فان الموضوع و
الحادث والغاية المذكورة فيها مما يتوسل به الى الشروع في العلم ويدفع بها
استحالة طلب المجهول المطلق وطلب العيب وعدم الاتيان بين المسائل

لا من ملأته ذاتية من الشجب من حيث
سوا كان بالخطاة أو بالافتقار من حيث
تقيا إلى القدر قوله ويرى بآب
بهذا الذكرات فاستأخر طلب الجود
المطلق فرفع من صفته كدو حاله
طلب العيش من صفته الغاية حاله
مسد الأتباع من صفته الكفر
++++

النعت
 للرسول والمنقبة للآل
 والأصحاب

وَقَالَ كَرِيمُ اللَّهِ
فَلَا يَتَّعِلُ إِلَّا الْإِسْلَامَ وَالْأَهْلَ الْأَيْمَانَ
وَيَقَالُ لِمَنْ فِي الدُّنْيَا لَا تَخَفُوا مِنْ رُسُلِنَا
فَلَا يَتَّعِلُ إِلَّا الْإِسْلَامَ وَالْأَهْلَ الْأَيْمَانَ
وَيَقَالُ لِمَنْ فِي الدُّنْيَا لَا تَخَفُوا مِنْ رُسُلِنَا

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ولا نعتبر معه أمر الآخر ولا نفهم منه إلا الطبيعة من حيث هي هي فتأمل
فانه عين التحقيق يقنع عليها المناظر وورجل الجادل والحق انه من اجل البديهي
كالنور والسرور نعم تنقيح حقيقته عسبر اختلافوا في العلم فقل انه بدعي
وقيل نظري يمكن الكسب ومتعسرة **اقول** هذا النزاع في غير موضعه
فان العلم اما ان يراد به المعنى المصدري الذي يعبر عنه بالفارسية
بدانستن او نفس مفهوم ما ذكره المصنف من الحاضر عند المدرك
باي معنى اخذته بدعي اولى يعلمه البله والصبيان لا يناسب ان
يكون محلا لاختلافهم بالبداهة والنظرية واما ان يكون مرادهم
مصادق هذين المفهومين فهو غير متعين بعد فبي الواجب
نفس حقيقته كيف يذهب احد الى انه بدعي وفي الممكن في الحضور
نفس ذاته كيف يحكم ببداهته وفي الحصول الصورة الحاصلة قد
تكون بدعيها وقد تكون نظريا كيف يحكم عليها بالبداهة مطلقا او
بالنظرية كذلك ثمر في الممكن قد قيل في العلم بغير ذاته وصفاته انه من
مقولة الانفعال اعني قبول النفس للصورة اذ هو منشأ الانكشاف
عند البعض وقيل انه من مقولة الاضافة اعني نسبة التعلق بين
العالم والعلوم فما دام لم يتعين مورد النزاع لا يلبق النزاع بشان العقلاء

[illegible]

فانما لا علم لنا بالتجود و عدمه بالبسط و هو ما قول كرك ان طلقا قوله لئلا يسمو اسيه القبول ٢ ٢ ٢

ابن الجوزي رحمه الله تعالى في بيان ما لا يمكن بناؤه الكلام عليها
في باب البديعيات فلم يختلفوا فيه قال
وقوله انما قيل من استوفى من اللغات
وتامل على مراده لوجه تنهاه عن الغلو
يعلم بالعلم لو كان العلم نظريا علم بالغير
الردود فيه ان غير العلم يعلم بالعلم مخصوص

و تعريف

الم

من صنف

انقضاء

[illegible]

[illegible]

لكنه انما انما جعل هذا ليعلم
كيف يكون يوقظ الخلق للمجاهدة
الانفسية في قولهم في المصدر
نشا الاثر في قولهم في المصدر

بیان لغایت و تمهید

وکیفیتہ

[illegible][illegible]

[illegible]

اليقين يحصل للذهن نوباً به يتجلى الأمر الواقعي يقال له بالفارسية بل
وله اسم في كل لغة فكيف يخرج من جنس الإدراك بل التحقيق أن اقوى
مراتب الانكشاف اليقين ثم الجهل المركب ثم التقليد ثم الظن والعلوم التصورية
من اضعف مدارج العلوم ثم العلم المحض الذي جعله بعض الحكماء
حقيقة فان فيه ليس قوة الكشف لا ترى ان النفس مع كمال شعورها
عند هذا لا تعلمها كما تعلم الاشياء الاخر فلا تعلم انها بسيطة او مركبة
جوهر او عرض فلو كان لها كشف فتعلم نفسها كما تعلم غيرها
بالجوهريّة والعرضيّة والبساطة والتركيب فهذا اضعف مدارج
العلوم كما ان اليقين اقوالها فمخالفتهم بحكامها الحكماء بغير دليل
وبداهة يحجب العقل السليم والفهم المستقيم الا ان يقال مرادهم
من الادراك حصول الصورة بمعنى الصورة الحاصلة ولا شك ان الادراك
ليس بصورة حاصلة للشيء وان كان منشأ الانكشاف فان الصورة عبارة
عن الشيء الحاصل في الذهن من الخارج بعد حذف الشخصات وتجزئتها
عن المادة تجزئتها ما اوفناقصا ولا دحان من الكيفيات النفسانية الشائعة
فيها ثم هذا لا يضر المصنف فانه قال هو حاضر عند المدرك وما اخذ لفظ
الصورة في التعريف والاقتصاص سادج هذا يشمل ما لم يكن فيه نسبة تامة
خبرية سواء لم يكن فيه نسبة اصلا او كانت ولم تكن خبرية وما يكون فيه
تلك فلم يكن فيلاد عاب كما في صورة الخييل والشك والوهم وهما نوعان
متباينان من الادراك ضرورة هذا الكلام يفيد فائدتين الاولى ان
التصديق كيفية ادراكية والثانية ان التصور والتصديق

تفهيد
بيان الغاية وأقسام
العلم

[illegible]

۴۴
 دوعان من جوداد کرم
 والتصدقین یسیرا بزرگ
 ب بن لو خستلج
 کطلات العلم علی
 التصدیق مسافر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۲۳

[illegible]

٢
نفس التصديق قوله
ان التعلق بكل شيء لا يقضي الفسقة
انما هو قوله كبر الهم واجلس الانا فيهم
وبين كنتم وانما في الجبل الا بين التصديق
كيفية التصديق فربما لا تتصل تعلق التعلق
انطلاقا من بين كنتم كذا وغيره من الجبل
والانقسام على الواجب بالانطلاق
م

فهو ايضا قد يعرض لنفسه ولتقيضه كما لا يخفى على المتأمل وهو انما في مقام اثبات التباين النوعي بين التصديق والتصديق وتعلق التصديق بكل شيء بالانضمام بعض المقدمات اليه شك مشهور وهو ان العلم والمعلوم متحدان

بألذات فإذا تصورنا التصديق فهما واحد وقد قلتم انهما متحدان حقيقة
في الحاشية اعلم ان مدنا هذه الشبهة على ثلاث مقدمات تلحقها المحققون
بالقبول الأول ان العلم والمعلوم متحدان بالذات والثانية ان التصور والتصديق
حقيقتان مختلفتان والثالثة ان التصور يتعلق بكل شيء اقول وبالله
التوفيق ليس الامر كما زعم المصنف فان اتحاد العلم والمعلوم بالذات لا يفهم
ماذا المراد به اما ان يراد به ما قصد تصور لا فهذا باطل كما ترى في علم الشيء
بالوجه واما ان يراد بالمعلوم الشيء من حيث هو وبالعالم مرتبة قيامه
فهذه المقدمة متاق على القول بحصول الاشباح ايضا فلا بد ههنا من
مقدمة رابعة اعني القول بحصول الاشياء بانفسها في الذهن لم يكف
المقدمات الثلاث المذكورة في الحاشية فاذا اذ تصورنا التصديق والمصدق
به لا يلزم على تقدير حصول الاشياء اشباحا محال اصلا فان شجر التصديق
والمصدق به مغاير لهما بالذات وان اتحد مع معلومه بالذات اعني نفس الشجر
مع قطع النظر عن القيام ثم قال في الحاشية ثم اعلم انه قد تقر بالشبهة باعتبار
نفس التصديق وحينئذ فالجواب ان التعلق بكل شيء لا يستلزم التعلق بكل وجه فيجب

لأن التصديق بين
الذين على أنهم هم الذين
على أنهم هم الذين
وهم هم الذين
لهم هم الذين
ليس هم الذين

[illegible]

ان يمنع تعلقه بحقيقة التصديق وكنهه ويجوز التعلق باعتبار وجهه
 ورسمه الا ترى ان حقيقة الواجب تعال ممتنع صورها بالكنه وانما
 يجوز بالوجه وان معنى الحروف يمنع صورها وحدها وانما يجوز بعد
 ضم ضمنية اليها فتدبر اقول بتوفيق الله وتوقيفه ان القضية الشرطية
 لو تصور التصديق يلزم اتحاد المتباينين بالآخر باطلة بالضرورة
 لان صدق الشرطية يستلزم امكان المقدم بل لعدم العالقة كما يحكم
 العقل بالضرورة فكذب قولنا لو تصور السواد بكنهه يلزم ان يكون عين
 البياض وهذه الشرطية الكاذبة لازمة للقول بالتباين مع انضمام بعض
 المقدمات الحقبة اليه فذلك القول بطل فان استقالة اللازم يستلزم استحالة
 الملازم وتفكر فانه دقيق ثم تعين القول في الشبهة بالتصديعية بمعنى المصدق
 به كما وقع في الحاشية ان كان بالنظر الى ان محصل الحل لا يجرى في
 التصديق بمعنى كاذب عان فذلك باطل قطعاً كما سيأتي وان كان بالنظر
 الى ان بعض الفاظ الحل لا يربط عنه فكان لا نسب على المصنف ان لا يذكره
 او ياوله ويبين الجواب عن التقريرين لئلا يكون موجبا للوهم بالاختصاص
 وهو غير مختص بالاعذار الباردة مجال وسيع وحله على ما تقدمت به
 ان العلم في مسألة الاتحاد بمعنى الصورة العملية فانها من حيث
 الحصول في الذهن معلوم الوجود والحصول والكون والثبوت الفاظ
 مترادفة عندهم والوجود الذهني عند بعض المحققين عبارة عن
 الشيء من حيث هو مع قطع النظر عن القيام بالذهن فكذا الحصول الذهني
 وهو مرتبة المعلوم فلا يرد ان المعلوم الشيء من حيث هو والحصول
 في الذهن امر زائد عليه فلا يكون معتبراً في المعلوم ونحن ان الوجود الذهني
 ليس هو الطبيعة من حيث هي فانهم استدلوا على زيادة الوجود

والا ترى ان منع تعلقه بحقيقة التصديق وكنهه ويجوز التعلق باعتبار وجهه ورسمه الا ترى ان حقيقة الواجب تعال ممتنع صورها بالكنه وانما يجوز بالوجه وان معنى الحروف يمنع صورها وحدها وانما يجوز بعد ضم ضمنية اليها فتدبر اقول بتوفيق الله وتوقيفه ان القضية الشرطية لو تصور التصديق يلزم اتحاد المتباينين بالآخر باطلة بالضرورة لان صدق الشرطية يستلزم امكان المقدم بل لعدم العالقة كما يحكم العقل بالضرورة فكذب قولنا لو تصور السواد بكنهه يلزم ان يكون عين البياض وهذه الشرطية الكاذبة لازمة للقول بالتباين مع انضمام بعض المقدمات الحقبة اليه فذلك القول بطل فان استقالة اللازم يستلزم استحالة الملازم وتفكر فانه دقيق ثم تعين القول في الشبهة بالتصديعية بمعنى المصدق به كما وقع في الحاشية ان كان بالنظر الى ان محصل الحل لا يجرى في التصديق بمعنى كاذب عان فذلك باطل قطعاً كما سيأتي وان كان بالنظر الى ان بعض الفاظ الحل لا يربط عنه فكان لا نسب على المصنف ان لا يذكره او ياوله ويبين الجواب عن التقريرين لئلا يكون موجبا للوهم بالاختصاص وهو غير مختص بالاعذار الباردة مجال وسيع وحله على ما تقدمت به ان العلم في مسألة الاتحاد بمعنى الصورة العملية فانها من حيث الحصول في الذهن معلوم الوجود والحصول والكون والثبوت الفاظ مترادفة عندهم والوجود الذهني عند بعض المحققين عبارة عن الشيء من حيث هو مع قطع النظر عن القيام بالذهن فكذا الحصول الذهني وهو مرتبة المعلوم فلا يرد ان المعلوم الشيء من حيث هو والحصول في الذهن امر زائد عليه فلا يكون معتبراً في المعلوم ونحن ان الوجود الذهني ليس هو الطبيعة من حيث هي فانهم استدلوا على زيادة الوجود

تهديدان الغاية والمخالف النوعيين

النص والتصديق

بالقول في قول المصنف ان منع تعلقه بحقيقة التصديق وكنهه ويجوز التعلق باعتبار وجهه ورسمه الا ترى ان حقيقة الواجب تعال ممتنع صورها بالكنه وانما يجوز بالوجه وان معنى الحروف يمنع صورها وحدها وانما يجوز بعد ضم ضمنية اليها فتدبر اقول بتوفيق الله وتوقيفه ان القضية الشرطية لو تصور التصديق يلزم اتحاد المتباينين بالآخر باطلة بالضرورة لان صدق الشرطية يستلزم امكان المقدم بل لعدم العالقة كما يحكم العقل بالضرورة فكذب قولنا لو تصور السواد بكنهه يلزم ان يكون عين البياض وهذه الشرطية الكاذبة لازمة للقول بالتباين مع انضمام بعض المقدمات الحقبة اليه فذلك القول بطل فان استقالة اللازم يستلزم استحالة الملازم وتفكر فانه دقيق ثم تعين القول في الشبهة بالتصديعية بمعنى المصدق به كما وقع في الحاشية ان كان بالنظر الى ان محصل الحل لا يجرى في التصديق بمعنى كاذب عان فذلك باطل قطعاً كما سيأتي وان كان بالنظر الى ان بعض الفاظ الحل لا يربط عنه فكان لا نسب على المصنف ان لا يذكره او ياوله ويبين الجواب عن التقريرين لئلا يكون موجبا للوهم بالاختصاص وهو غير مختص بالاعذار الباردة مجال وسيع وحله على ما تقدمت به ان العلم في مسألة الاتحاد بمعنى الصورة العملية فانها من حيث الحصول في الذهن معلوم الوجود والحصول والكون والثبوت الفاظ مترادفة عندهم والوجود الذهني عند بعض المحققين عبارة عن الشيء من حيث هو مع قطع النظر عن القيام بالذهن فكذا الحصول الذهني وهو مرتبة المعلوم فلا يرد ان المعلوم الشيء من حيث هو والحصول في الذهن امر زائد عليه فلا يكون معتبراً في المعلوم ونحن ان الوجود الذهني ليس هو الطبيعة من حيث هي فانهم استدلوا على زيادة الوجود

ان العلم في مسألة الاتحاد بمعنى الصورة العملية فانها من حيث الحصول في الذهن معلوم الوجود والحصول والكون والثبوت الفاظ مترادفة عندهم والوجود الذهني عند بعض المحققين عبارة عن الشيء من حيث هو مع قطع النظر عن القيام بالذهن فكذا الحصول الذهني وهو مرتبة المعلوم فلا يرد ان المعلوم الشيء من حيث هو والحصول في الذهن امر زائد عليه فلا يكون معتبراً في المعلوم ونحن ان الوجود الذهني ليس هو الطبيعة من حيث هي فانهم استدلوا على زيادة الوجود

[illegible]

قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات
قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات
قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات
قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات

قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات
قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات
قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات
قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات

قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات
قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات
قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات
قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات

والحال المذكورة انما قامت بالذات من فقط والصفة واسطة في التبع لها حل
نحو ما يكون لاتصاف بالذات واسطة فقط وقد حقت في مقامه ان مناط العمل
مطلقا سيما في العرضيات على الحلول فقط دون الاتحاد بالذات الوجه فانه
المعرض قد يوجب لا يوجب العارض بالمعرض جوهر العارض كيف فكيف
الاتحاد نعم بتصور الحلول في ما هو الذي هو بالاتحاد على التحقيق وان كان
ظاهرا عباداتهم مشعرا بالاتحاد الوجود فاذا وجد علاقة الحلول بين الشاكن بان
يكون احدهما حلا في الآخر ويكون كلاهما حلا في مرتبة التبع للحل والوجود
ههنا هو الشق الاخير فان الصفة والحالة كلتاها قائمتان بالذات من وجبته
لا يحد عليه ما اورد على بطا انما بان تلك الحالة ان كانت منصفة فاما ان
تقوم بالصيغة فتكون عالمية حقيقة لان مناط حل التبع قيام المبدأ واما
ان تكون قائمة بالذات فلا تكون محولة على الصفة ولا تكون عرضا لها فاقا
لفتح الشق الثاني ونقول جملة على الصفة كحل الصفا على التبع ايضا
لا يرد ما اوردنا من كلامنا في الشبهة على اتحاد العلم والعلوم بالذات على تقدير
كون العلم حقيقة هي الحالة المذكورة يلزم تغيرها بالذات فلو كان الاتحاد انما
تحدد في العلم بمعنى الصفة دون الحالة وبالجملته هذا التحقيق عندي
حقيق بان يتكلم بالقبول وبعد تنقيح هذا اللفظ لا يتقاربان من اللبس في

قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات
قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات
قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات
قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات

بيان الغاية وكون الحالة
الذات كية حلا
قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات
قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات
قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات
قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات

قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات
قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات
قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات
قولنا انما هو كونه بالذات
ان يكون كونه بالذات

[illegible]

في قوله تعالى
 والذين هم عن
 الصلاة غافلون
 والذين هم
 عن الزكاة
 غافلون
 والذين هم
 عن الصدقة
 غافلون
 والذين هم
 عن الحج
 غافلون
 والذين هم
 عن الصوم
 غافلون
 والذين هم
 عن النكاح
 غافلون
 والذين هم
 عن الطهارة
 غافلون
 والذين هم
 عن الصلاة
 غافلون
 والذين هم
 عن الزكاة
 غافلون
 والذين هم
 عن الصدقة
 غافلون
 والذين هم
 عن الحج
 غافلون
 والذين هم
 عن الصوم
 غافلون
 والذين هم
 عن النكاح
 غافلون
 والذين هم
 عن الطهارة
 غافلون

[illegible][illegible]

المادية وتحقيقنا الذي ذكرنا انما هو في صور الكليات ولم يصرح
 المصنف بالحمل بالمواطاة بين الحالة والصورة وقوله انما صارت علما
 معناه انما صارت علما بمعنى الصورة العلمية لا بمعنى الحالة الادراكية
 فان لفظ العلم يدل على معاني كثيرة وانما خرج الاشكال على من قال بالحمل
 بالمواطاة الحقيقي فان المجازي لا تنكره ايضا ووجه الاشارة انفراد الصورة
 الذوقية وغيرها على سبيل التقيل من التخصيص الكلية المذكورة سابقا
 وهي شاملة لها ايضا فلك الحالة تنقسم الى التصو والتصدق حقيقة وهما نوعان
 متباينان من هذا كذا ولما انقسم الصورة فانما يكون الى التصو والتصدق بالعرض
 وهما المبحوثان في الفن دون الاولين ففقاوتهم كما تفاوت النوم واليقظة
 العارضة بتبازار واحدة المتباينتين بحسب حقيقة ما ففكر فالذات
 الواحدة المعروضة طهيها ذات القضية والتصود والتصدق المعارضان
 لها على سبيل التعاقب كما يناسبه التنظيم بالشك والادعان وعلى سبيل
 الاجتماع كتصورات الاجزاء الثلاثة والادعان وحاصل الجواب ان التناقض
 انما يلزم لو كان الاتحاد والتباين بالنظر الى امر واحد وليس كذلك فان
 التصود المتحد مع التصديق سواء اخذته بمعنى المصدق به او الادعان
 هو التصو بمعنى الصورة العلمية والتصو المتباين للتصدق هو التصو
 الحقيقي بمعنى الحالة الادراكية وبالحيلة ان الحالة التصورية اذا تعلقت
 بالقضية فلا تتحد معها وكذا لا يتحد القضية مع الحالة الادراكية التصديق
 فلا يلزم اتحاد المتباينين اصلا واذا تعلقت بنفس التصديق فحينئذ يكون
 عارضا له واتحاد العارض مع المعارض بالذات محال فلا يلزم الخلف
 نعم ان التصو بمعنى الصورة العلمية يتحد مع القضية وحقيقة التصديق
 بالذات وليس فيه استحالة فهذا الجواب جار في التصديق بمعنى الادعان ايضا
 مرسيل الساب قول الاجزاء الثلاثة اي الوضع والمحل والصفة قوله الجواب انما المذكور في المتن قوله الاتحاد والاكس

التمهيد
وانقسام الحالة الى التصو والتصدق

قوله في تحقيقنا الذي ذكرنا انما هو في صور الكليات ولم يصرح
 المصنف بالحمل بالمواطاة بين الحالة والصورة وقوله انما صارت علما
 معناه انما صارت علما بمعنى الصورة العلمية لا بمعنى الحالة الادراكية
 فان لفظ العلم يدل على معاني كثيرة وانما خرج الاشكال على من قال بالحمل
 بالمواطاة الحقيقي فان المجازي لا تنكره ايضا ووجه الاشارة انفراد الصورة
 الذوقية وغيرها على سبيل التقيل من التخصيص الكلية المذكورة سابقا
 وهي شاملة لها ايضا فلك الحالة تنقسم الى التصو والتصدق حقيقة وهما نوعان
 متباينان من هذا كذا ولما انقسم الصورة فانما يكون الى التصو والتصدق بالعرض
 وهما المبحوثان في الفن دون الاولين ففقاوتهم كما تفاوت النوم واليقظة
 العارضة بتبازار واحدة المتباينتين بحسب حقيقة ما ففكر فالذات
 الواحدة المعروضة طهيها ذات القضية والتصود والتصدق المعارضان
 لها على سبيل التعاقب كما يناسبه التنظيم بالشك والادعان وعلى سبيل
 الاجتماع كتصورات الاجزاء الثلاثة والادعان وحاصل الجواب ان التناقض
 انما يلزم لو كان الاتحاد والتباين بالنظر الى امر واحد وليس كذلك فان
 التصود المتحد مع التصديق سواء اخذته بمعنى المصدق به او الادعان
 هو التصو بمعنى الصورة العلمية والتصو المتباين للتصدق هو التصو
 الحقيقي بمعنى الحالة الادراكية وبالحيلة ان الحالة التصورية اذا تعلقت
 بالقضية فلا تتحد معها وكذا لا يتحد القضية مع الحالة الادراكية التصديق
 فلا يلزم اتحاد المتباينين اصلا واذا تعلقت بنفس التصديق فحينئذ يكون
 عارضا له واتحاد العارض مع المعارض بالذات محال فلا يلزم الخلف
 نعم ان التصو بمعنى الصورة العلمية يتحد مع القضية وحقيقة التصديق
 بالذات وليس فيه استحالة فهذا الجواب جار في التصديق بمعنى الادعان ايضا
 مرسيل الساب قول الاجزاء الثلاثة اي الوضع والمحل والصفة قوله الجواب انما المذكور في المتن قوله الاتحاد والاكس

قوله في تحقيقنا الذي ذكرنا انما هو في صور الكليات ولم يصرح
 المصنف بالحمل بالمواطاة بين الحالة والصورة وقوله انما صارت علما
 معناه انما صارت علما بمعنى الصورة العلمية لا بمعنى الحالة الادراكية
 فان لفظ العلم يدل على معاني كثيرة وانما خرج الاشكال على من قال بالحمل
 بالمواطاة الحقيقي فان المجازي لا تنكره ايضا ووجه الاشارة انفراد الصورة
 الذوقية وغيرها على سبيل التقيل من التخصيص الكلية المذكورة سابقا
 وهي شاملة لها ايضا فلك الحالة تنقسم الى التصو والتصدق حقيقة وهما نوعان
 متباينان من هذا كذا ولما انقسم الصورة فانما يكون الى التصو والتصدق بالعرض
 وهما المبحوثان في الفن دون الاولين ففقاوتهم كما تفاوت النوم واليقظة
 العارضة بتبازار واحدة المتباينتين بحسب حقيقة ما ففكر فالذات
 الواحدة المعروضة طهيها ذات القضية والتصود والتصدق المعارضان
 لها على سبيل التعاقب كما يناسبه التنظيم بالشك والادعان وعلى سبيل
 الاجتماع كتصورات الاجزاء الثلاثة والادعان وحاصل الجواب ان التناقض
 انما يلزم لو كان الاتحاد والتباين بالنظر الى امر واحد وليس كذلك فان
 التصود المتحد مع التصديق سواء اخذته بمعنى المصدق به او الادعان
 هو التصو بمعنى الصورة العلمية والتصو المتباين للتصدق هو التصو
 الحقيقي بمعنى الحالة الادراكية وبالحيلة ان الحالة التصورية اذا تعلقت
 بالقضية فلا تتحد معها وكذا لا يتحد القضية مع الحالة الادراكية التصديق
 فلا يلزم اتحاد المتباينين اصلا واذا تعلقت بنفس التصديق فحينئذ يكون
 عارضا له واتحاد العارض مع المعارض بالذات محال فلا يلزم الخلف
 نعم ان التصو بمعنى الصورة العلمية يتحد مع القضية وحقيقة التصديق
 بالذات وليس فيه استحالة فهذا الجواب جار في التصديق بمعنى الادعان ايضا
 مرسيل الساب قول الاجزاء الثلاثة اي الوضع والمحل والصفة قوله الجواب انما المذكور في المتن قوله الاتحاد والاكس

[illegible]

اي القاضي قوله ان
 هذا هو القاضي في الامور
 بالقياس الى نظام الامور
 المتعارفة فلا يقال للامو
 المتعارفة انما هي الامور
 المتعارفة الاخرى بالقياس
 الى نظام الامور المتعارفة
 بل هو القاضي في الامور
 المتعارفة بالقياس الى نظام
 الامور المتعارفة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

و بعد البيان الذي يدخل
المجازات في المطابقة قوله وهذا هو
لما دخل في المطابقة قوله وهذا هو
المعنى المجازي ليست بمطابقة لا لتقارن
لذلك لا تخمس لعدم الجرم على المقصود
من أن يترتب في الآية أم ولا في عصر
قوله فان الزور بقوله هذا هو
من الآية ثم قوله في الآية
في قوله ثم قوله في الآية
الحصر قوله في الآية
الجموعه في الآية
اي في المطابقة خلاف انما قوله الان
نوعه في المطابقة قوله
قوله في المطابقة قوله
قوله في المطابقة قوله
يف

وخل تعريض المطابقة فاجاز ذلك على
والجواز ولا بد على غير الموضوع
مالموضوع لادى الى خروفي حد المطابقة
قوله وتعلقا خصوصا بان يكون وقوعه
اللفظ عينين مناه كوضع زيد لسماء
قوله في وجود والتشقي في الجاز في اللفظ
قوله كما يتاخر اى من قرب
اشتمس قوله كما يتاخر اى من قرب
قال وعلى التاميع لادى الى ذلك اللفظ
خارج الموضوع لم ين يثبتا فخرج التام
لادى الى ذلك اللفظ لادى الى ذلك اللفظ
تعد

انجمن فقهی و تحقیقاتی اسلامیه
کتابخانه مرکزی و اسناد خطی
مجلس شورای اسلامی
تهران

المحصلين ولا يخرج دلالة اللفظ على جزء المعنى قصدًا من الأقسام فإن
ذلك يتجوز والمجازات داخلة عندنا في المطابقة لا في الالتزام كما نرى
بعض المحققين والمراد بالموضوع له أعم من أن يكون وضعًا شخصيًا
أولويًا أو الوضع النوعي موجود في أنواع المجازات كما سيأتي وعلى الخارج
الالتزام ويشكل بأن اللفظ إذا ريد به جزء المعنى فهو لا يكون مطابقة
لأنه ليس مقام المعنى الموضوع له ولا تضمن لأنه لم يعتبر فيه القصد و
انتفاء الالتزام ظاهر وجوابه بما مر من أنه مطابقة وقد تحقق فيه
الوضع بالمعنى لأعم الشامل للمجازات بمعنى أنه تعين من الواضع أن
اللفظ إذا لم يصح استعماله في مقام في المعنى الموضوع له فيعدل
عنه ويستعمل في معنى مناسب آخر وهذا نحو من التعيين وبهذا
البيان ظهر فساد من أدخل المجازات في الالتزام دفعًا لاختلال
الحصر فإن المجاز المستعمل في أجزء ليس منه البتة فإذا أدخل هذا النوع
من المجاز تلك الدققة في المطابقة فبداخل سائر أنواعه فيها آلات
يعتبر فيها الدلالة بالنظر إلى المعنى الموضوع له حقيقة وحينئذ يرد
الاشكال بقول المصنف لا بد من علاقة صحيحة عقلية أو عرفية فإن
العلاقة العقلية والعرفية هو اللزوم الذي هنيء عقلا وعرفا

[illegible][illegible]

واصلوا على الخير من قولكم الجوز
 انقصه من اجزائه التي تقصدهم
 اعلان خبر في عالمي التقصير
 الاشغال فلتعلموا ان التقصير
 واما انتم انتم ما اولادنا في التقصير
 التي فلتعلموا ان التقصير
 واحد استحقاقه في التقصير
 الخافق قولكم بالشيء الا انتم
 فليعلموا ان التقصير

و بجز مستلزم عدم ارجح بودن هر دو قول که در
 احوال معتدق علی کرب بن جبر قول که
 و بجز آنکه غایت لطف و انقیاد بیانات کمال
 العزیزه احادیث و بویا کلمات و عدلیه و جوبین
 الحادیات فی السطایح و بویا کلمات و عدلیه و جوبین
 نعم تحقیق لازم نمی آید و بویا کلمات و عدلیه و جوبین
 الحادیات فی السطایح و بویا کلمات و عدلیه و جوبین
 و بجز آنکه غایت لطف و انقیاد بیانات کمال
 العزیزه احادیث و بویا کلمات و عدلیه و جوبین
 الحادیات فی السطایح و بویا کلمات و عدلیه و جوبین
 نعم تحقیق لازم نمی آید و بویا کلمات و عدلیه و جوبین
 الحادیات فی السطایح و بویا کلمات و عدلیه و جوبین

الیه بالذات فان لا الوجه بالذات
 بالوجه بالذات فان لا الوجه
 فی العلم بالذات فان لا الوجه
 علی وجه واحد بالذات فان لا
 الواحد بالذات فان لا الوجه
 معاً وهو حال قولهم ای فی
 استقلال المعنی عنی عدمه
 تعبییری عن صفاء قولهم
 ای کشف الضوائر من القطن
 العلم بالذات وان لا القطن
 ای کشف الضوائر من القطن

[illegible][illegible]

[illegible]

من هذا أو الابتداء الخاص معنى غير مستقل وحكه وأما العلم الثالث فالوجه فيه لا يكون مراة للمعنى الحرفي الذي فرض وجهه والأصا
علم بالوجه فهذا الوجه إما أن يكون معنى نسبياً مراة لشيء آخر غير
أولاً فإن كان مراة فهو غير مستقل لا يصلح أن يحكم عليه وبه وإن لم يكن فهو
صالح لها بقى العلم الرابع وهو مناط كون المعاني الحرفية غير مستقلة
كوفا مراة لتعرف الغير ومناط لعدم صلاحية كوفها محكوما عليها وبها
لا مدخل فيها للعنوانات فإنا إذا فرضنا رفع تلك العنوانات نجد في تلك
المعاني الاستقلال وعدمه والمراة وعدمها وصلاحية كوفها محكوما عليها
وبها وعدمها نعم لها في بعض اللغات خواص وهي أن انضمام بعض
الألفاظ إلى بعض الألفاظ الموضوعة لها يكون كاشفاً عن مرتبة من
العلم لا يكون الانضمام الآخر كاشفاً عنها بل عن مرتبة أخرى من العلم
وهذا يظن أن المدخل للعنوان كما تقول في لغة العرب سرت من
البصرة إلى الكوفة ففي هذا الاستعمال والانضمام لا يتعلق العلم بمعنى
ملك العلم بكنهه فيكون غير مستقل البتة وإذا قلت معنى من غير
مستقل أو الابتداء الخاص كذلك فلا يتعلق العلم بهذا العلم بالكنه
أو بالوجه فهو مستقل البتة فأتقن هذا التحقيق فإنه ينفعك
في كثير من المواضع والحق أن الكلمات الوجودية وهي كان
الناقصة وأخواتها وهذه الكلمات بما دلتها دالة على النسبة
وبحياتها على الزمان منها أي من الأدوات فإن كان مشكلاً
معناه كون الشيء شيئاً لمزيد كربع فمعناه الوجود الربطي الذي
هو النسبة التامة الخبرية التي هي مراة لتعرف حال الغير غاية
ما في الباب أن يكون مقترناً بالزمان بل النسبة إلى الزمان كما سيأتي

والحق ان
الكلمات الوجودية

من اداة

[illegible]

[illegible]

قال فوجدنا في الحكمة ما هو
 انما هو بيان في الحكمة ما هو
 على سبيل الجازع في هذا الميزان
 عند بل العرب قال لا مال الا في الحكمة
 حقيقة قوله وقد ذكر في الحكمة ما هو
 ان الحلال في الحكمة على الاضمار
 حقيقة لا حجاز وقد وجدت ما هو
 والآية وان لم يكن في الحكمة ما هو
 الضيق يكون مستقلا قال سبيل الحكمة
 او ان الحكمة عبارة عن العلم بالحكمة
 للروح من الحركات والكلمات والحكمة
 للحكمة والاداء والحكمة من الحركات

[illegible]

والزمان باطل قطعاً فان اصل معنى الوجود المصدري اي للعبء عنه بمسقط محض
فيه غاية ما في الباب عرضته النسبة كما في الامثلة المذكورة فالحق ان مشاكلة
مشاكلة جميع الافعال المتعدية فاصل معنى الحدث مستقل فيه ايضاً
فلا يخرج عن الكلمات هذا الكلام حقيق بالتأمل الدقيق وتسميتها كلمات
لتصرفها ودلالاتها على الزمان اعني على سبيل المجاز وقد ظهر من حقيقة
والا فان دل ببيانته على الزمان فكلمة قد اشتهر بينهم ان معنى الكلمة
عندهم مركب من ثلاثة امور الحدث والزمان والنسبة الى الفاعل والظاهر من
الزمان هو النسبة اليه فلم يكن الكلمة عندهم مستقلة الا باعتبار معناها الحدث
وهو المعنى التوضيحي وقد مر جوابه واكتفى بمعناها امر اجالي بحال العقل الى
هذا الثلاثة كما يشهد به الوجدان السليم فالقول بان معناها مستقل بالنظر
الى المعنى التوضيحي كلام ظاهري والتحقيق انه مستقل بالنظر الى المعنى المطابق

[illegible]

التفسير في مستقلة وفي رواية ابن السكيت
 ورواية ابن السكيت
 في مستقلة كيف يكون
 مستقلة باعتبار معناه المستقلة وان لم يكن
 باعتبار معناه المستقلة
 ولذا جعلت في قوله المستقلة
 عليك قوله المستقلة في قوله المستقلة
 ان الحديث هو الذي لا يكون له في نفسه
 المعنى والا يكون له المعنى المستقلة في نفسه
 مستقلة في معنى الحديث كيف يكون المستقلة
 والادعاء في معنى الحديث كيف يكون المستقلة
 في معنى الحديث كيف يكون المستقلة

لِغَدِّ الْعَرَبِ طَقِيًّا
وَمَصْدَرُ الْقَاعِلِ الزَّانِ بِمَا يَلِيقُ بِهِ
لِجَبَلِ صَدْرِهِ جَادُونَ الْآفَرِغِيْنِ فِي أَنْ يَكُونَ
الْمُسْتَبَالِي الزَّانِ جَوَانِبُ كَيْدِهِ أَنْ يَنْتَبِهُ إِلَى
الْقَاعِلِ بِزَيْلِ الْفَسْرِ قَوْلُهُ كَيْدِي بِمَا لَا يَلِيقُ
بِغَدِّ الْعَرَبِ أَنْ يَخْفَى قَوْلُهُ كَيْدِي الْخَفَاءُ
الْكَلَّةُ مَفْرُودٌ لِلْفَرْوَامِيلِ عَلَى الْفَضِيلِ
فَإِنْ خَلَّتْ أَنْ مَادَّةُ الْكَلَّةِ تَلِيقُ بِالْمَعْلُومِ
وَالْبَيِّنَةُ تَلِيقُ عَلَى النَّسْبِ الزَّانِيَةِ نَوْجِيَّةً بِمَعْنَى
وَأَرْفَعُ الْأَعْمَالِ خَلَّتْ الْإِلَهِيَّةُ بِمَعْنَى
مَعْلُومَةٍ مَعَ الْمَادَّةِ بِالتَّوْحِيدِ بِمَعْنَى
تَوَحُّدِ الْكَلَمِ بِمَعْنَى الْوَحْدَانِيَّةِ بِمَعْنَى
سِعَةِ الْأَجْزَاءِ لِلْمَرْبِّ فِي الْكُلِّ ثُمَّ خَلَّتْ زَانِ
فَقَدْ بَرَزَ لَنَا فِي سَبِيلِ اسْتِغْلَالِ زَانِ
الْإِسْتِغْلَالِ وَغَدِّ الْعَرَبِ طَقِيًّا
كَمَا قَدْ مَرَّ

وليس كل فرع
عندنا
الشرط بطريق الشرط واللازم بدون
ومن هنا تنفتح ان قالوا لا بد من
الزمان والغد والاسم والوصف والنفق
قل على الزمان مع الاستقلال فينبغي ان
يكون انحاء الافان فلهذا لا بد من الشرط
خصوصية المادة فاللادة الحادثة من شرط
العلل فاللاد لا يتوجب اليها والادة وفي
الكلية يكون اللادة شرطا للشرط واللازمة
ان اللادة والادة الحادثة متى وجدت في مادة
الوجود والتقدير لا مطلقا بل في مادة
فقط فوجد في حيث ذكر في اللادة على الزمان فكل
ليس في حيث ذكر في اللادة على الزمان فكل
من وجوده في حيث ذكر في اللادة على الزمان فكل
التي في حيث ذكر في اللادة على الزمان فكل

[illegible]

[illegible]

وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ مَلَكُوتٌ وَفُتُوحٌ وَأَنبَاءٌ هَذِهِ حَقٌّ لِّذِي هُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ

وليس بكلمة عند المنطقيين لاختصاصها بالصدق والكذب حاصله أن يظهر
 للمنطقيين لما كان قصداً إلى المعنى لا إلى اللفظ وصيغة المتكلم والمخاطب
 معناها معنى القضية لاحتمال الصدق والكذب والقضية مركبة من
 الموضوع والمجهول والنسبة في المعنى وفي اللفظ أيضاً دلالة جزئية على
 جزء المعنى فإن التاء تدل على الفاعل المخاطب والالف والنون على
 المتكلم والباقي على الحدث فلذا عرّفهما من المركبات التامة الخبرية و
 أخرجا عن الكلمة وتظهر أهل العربية إلى اللفظ قصداً وتبعاً إلى المعنى
 وفي اللفظ تصرفاتهما مثل الفعل ودلالاتهما مثل دلالاته على الزمان و
 لشدة ارتباط الأجزاء بعضها مع البعض في اللفظ كالمفرد عد وهما
 المفرد وفي إقسامه من الفعل بخلاف يعشي فإنه كلمة عند المنطقيين
 والعرب إذ لا يفهم منه معنى المركب والقضية ما لم يصرح بالفاعل
 فإن عشي بالذكر الفاعل لا يفيد معنى عشي أحد أو زيد ولا يلزم عند ذكرهما
 التأكيد وهو باطل قطعاً في محاورهم نعم في المخاطب عند ذكر الفاعل مثل
 عشي أنت وفي المتكلم عند ذكره نحو عشي أنا وعشي نحن يفهم التأكيد قطعاً
 في المحاورات فوضّح الفرق فافهم ولا تفهم اسم ومن خواصه الحكم عليه
 أي الحكم عليه عند تصريه بكنهه ولا يفهم على معاني الحروف عند

على
 التي صفة ليست
 حقيقة مع رتبة عا
 اضافية بالقياس الى افس
 الاسم الفصل والحرف فلابد
 فبقرينه اي الحكم عليه
 دفع في فعل تقريره وان الحرف
 انما يكون حكما على لغة تقديره
 بالبناء او بالوجه او بوجه على البعض
 الصور كما قدم التوضيح فلابد
 الحكم على خاصه اضافية في البناء الاسم
 قوله في التعليل ان رتبة في البناء
 بكونه بالوجه

انما لا فرق بين الغائب والكاذب غاية الامران
 في صدورهم والظاهر على ان شيئا غير معين مجرد
 الى حقيقة وازالة كقولهم لعلنا ان
 يكون ان شيئا ونسبى ونسبى من كذا فانه
 لا لاف ولا لا كل من خبر اللفظ على زعمه
 على اشكاله والظاهر ان لا ان ياتي اللفظ
 طريرا على الحديث فان المصمم
 يفتقر الى البيان

على ان يوسع دونه
فكروا بطراوة من طعم
بعض الحلاوة فانه
علامته دالة على صحه
ثم اعلم ان طعم الفوف
في بعض الافلام غشوق
ما يبين انني صالحي
والا فليس هو الذي
الاسم لما كان
على اليد من اذن
فمنه فانه فيرغ للسلامه
على اورد قل
ومن فاصلي
مهم

تقریر فی الاسلام
والحکم علیہ من خواص عند
تصلی علیہ وسلم

[illegible]

المطلق ليعيد قائل قال في الحقة
 أي ضمن النفي وضما بحيث لا ينفك
 عند الفصل وفي صحة على الكبير أو بيان
 معاني بعض الأعلام كالله ووجهين
 أحدهما أن تصور وجوده كونه قائم
 بالواجب بالذات لا في صورة
 الجسماني بالفعل والضم على الوجه
 الجسماني فيشترط في صحة على الكبير وفيه
 تضمن فيما قبل أن علم الجنس عام فواسط
 مع أن علمه لا يتبع من شدة وأوجب
 بأن علم الجنس ليس على أن كان
 كلي ولما أطلق العلم عليه فثبت بالمرتب
 بالنظر إلى الأحكام اللفظية لا الوجودية

[illegible]

والفقرات موضوعة للام والحق في كلمات
يست كونييات الاله ترك استعمالها
المعنى الحقيقي وانما تستعمل في كونييات علمنا
تكون من الجازات التي ذكرها الحقيقة وادبه
بوجه علم مع ما ذكره في وجود الجازات
الحقيقة وانما الاستدلال عند اطلاقها
الجزائيات التي ذكرها في اطلاقها
وكمثال بعض الفقيهين من ان الاطلاق
المتعلق بالادب من ملاحظة المعنى الحقيقي
ولا شك انه ليس الاطلاق الى امر كافي
اطلاق هذه الاسماء كيف تكون موضوعا
تفصيل في خروجها الى المعنى من
الاطلاق لا السرد لما ذكره الفقيهين
من ان الفقهين لا يوافقان

والتفصيل
النشر كذا القول
على كل من الغرض يكون اتساع الخلقين
مما كان على غرض ذلك وهو بالإنسان
الذي ينبغي أن يبالى بالاعتدال والاعتدال
في كل شيء ولا يترك شيئا من ذلك

م
كانت غزواته بالاف
والله اعلم بالحق
والله اعلم بالحق

المقصود لا اعتبار في المرجع كما يقتضيه الضرورة ولو احتج لم يمكن عليه
حل الكلي ولكن في الجواب يقال ان المصنف ح ما اراد بدخول المضمرات
في الجزئي الحقيقي جميع اصنافها واشخاصها بل حكم بدخول بالنظر الاكثر
والغالب في هذا الاستعمال الذي ذكرنا متواط او مشكوك ولقلة هذا القسم
لم يورده محتملا احالة الى فهم المتعلم بقى الكلام في ان اسماء الاشارات و
المضمرات اذ لوحظت الى معانيها المتعددة ففي اي قسم تدخل **اقول**
خارج من المقسم المقبولة فان المقسم المعبر بحسب الاحكام في الاول اللفظ المفرد
بالنظر الى المعنى الواحد وفي الثاني اللفظ المفرد بالنظر الى المعاني المتعددة
بالاوضاع المتعددة نوعيا او شخصيا وفي الوضع النوعي ايضا تعميم بحيث
يشمل الجائز ايضا ثم الوضع العام معناه ان يلاحظ الواضع امرا كليا ويجعل
مراة للملاحظة امور متكررة ويعين اللفظ بواسطة تلك الملاحظة فان
كان عين اللفظ في هذه الصورة لكل واحد واحد من الجزئيات فيكون
الوضع عاما والموضع له خاصا كوضع اسم الاشارة فان الواضع لاحظ
امرا كليا لان يوضع ذلك اللفظ له بل لان يلاحظ جزئياته ويوضع
اللفظ لتلك الجزئيات وان كان عين اللفظ بازاء ذلك الامر العام الذي
جعل مراة لافراة فهذا وضع عام وموضع له كذلك والوضع الخاص
عبارة عن نفي ما ذكر في الوضع العام بان لا يلاحظ الواضع الامر العام للوضع
اولا فرادة فلم يبق حينئذ شق الاشق ان يكون الواضع يوضع لفظا لافراة
امرا خاصا شخصيا ونوهي لا يجعل مراة لافراة للوضع له ولا فرادة فيجعله
لا يكون الموضوع له الا خاصا البته بل لا يمكن ان يكون عاما بالمعنى المذكور
بيان يكون الموضوع له يجعل مراة للكثير ولا يلزم التناقض هذا تنقيح
وتوضيح لما في الجائزية فانهم وبدون متواليان تتفق افراة في الصديق

لما اشار الى ان هذا هو المقصود في هذا القسم من الاشارات
الاولى في قوله بالادغام في المضمرات حيث
انما اشار الى ان هذا هو المقصود في هذا القسم من الاشارات
الاولى في قوله بالادغام في المضمرات حيث
انما اشار الى ان هذا هو المقصود في هذا القسم من الاشارات
الاولى في قوله بالادغام في المضمرات حيث

**تعريف المتعاطي
والمشكوك وحصر التناقض
في الاربعة**

قوله لا يلاحظ الواضع الامر العام للوضع
اولا فرادة فلم يبق حينئذ شق الاشق ان يكون
الواضع يوضع لفظا لافراة امرا خاصا
شخصيا ونوهي لا يجعل مراة لافراة للوضع
له ولا فرادة فيجعله لا يكون الموضوع له
الا خاصا البته بل لا يمكن ان يكون عاما
بالمعنى المذكور بيان يكون الموضوع له
يجعل مراة للكثير ولا يلزم التناقض هذا
تنقيح وتوضيح لما في الجائزية فانهم
وبدون متواليان تتفق افراة في الصديق

قوله لا يلاحظ الواضع الامر العام للوضع
اولا فرادة فلم يبق حينئذ شق الاشق ان يكون
الواضع يوضع لفظا لافراة امرا خاصا
شخصيا ونوهي لا يجعل مراة لافراة للوضع
له ولا فرادة فيجعله لا يكون الموضوع له
الا خاصا البته بل لا يمكن ان يكون عاما
بالمعنى المذكور بيان يكون الموضوع له
يجعل مراة للكثير ولا يلزم التناقض هذا
تنقيح وتوضيح لما في الجائزية فانهم
وبدون متواليان تتفق افراة في الصديق

47

[illegible]

ليس المراد بالتساوي فيه عدم التفاوت مطلقا فانه محال بل المراد من
التفاوت المألوف فيه هو الذي اعتبر في قسيمه اعنى المشكوك كما سياتي
والا لاي وان لم يوجد التساوي فمشكوك وحصر التفاوت في الاولوية
والاولوية والشدّة والزيادة والحصر في الاربعة ليس الا بالاعتبار
والاصطلاح للاغراض المقصودة لهم اما الاولوية فمعناها ان يكون
ثبوت الكل لبعض الافراد حلة لثبوته للبعض الآخر كالوجود فان
ثبوته لزيد حلة لثبوته لعمرو ابنه واما الاولوية فمعناها ان ثبوت
الكل لبعض الافراد بالنظر الى ذاته وللبعض الآخر بالنظر الى غيره
كأضوء فان ثبوته للشمس بالنظر الى ذاته وللارض بالنظر الى الغير
والشدّة عبارة عن كون احد الفردين بحيث ينتزع عنه العقل امثالا
الآخر غير متميزة في الوضع والزيادة كذلك لان الامثال فيها كماليات
متميزة فيه ولا تشكيك في الماهيات ولا في العوارض بل في اتصاف
الافراد بها ولا تشكيك في الجسم ولا في السواد بل في اسودا ما انتفاء
الاولين فلان تخفهما في الماهية يستلزم المجعولية الذاتية كما ينطق
عليها معناها واما الاخيران في جهة انتفاهما عن الماهية ان الاشد
ولا زيدا ما ان يشملا على شي ثم يكن في الاضعف والا نقص او اعلى
الثاني لم يكن بينهما فرق وعلى الاول ذلك اما داخل في حقيقة الاشد
والا زيدا ولا على الاول يكون الاشد والا زيدا ماهية متميزة ^{ضعف} للا
والانقص فلا يكون اذن تشكيك في القول بالتشكيك ماهية واحدة
فان السواد والبياض لا يكون بينهما تشكيك مع حصول الاختلاف
بينهما على الثاني يكون التشكيك في الامر الخارج لا في نفس ماهية
الاشد والاضعف فيلزم الخلف **علا** انا نخرج الكلام بمثل ما قلنا

لا يشك
وصحة التي او مشترك باله
معد قولي الافراد قال وهو ما هو
الكل واما للكل فافكر الزيادة كلام
المقادير قال التقاضى قاضى
الكل في الصدق على الافراد قوله ليس
الا يجب الاعتبار فانه يمكن القاضى
لوجه آخر كان يكون الحكم
بعض قوله على ما بالمرض للملحقات
كما قال الشيخ في التبعات قوله ليس
وانه لا اعتبار في التبعات قوله بالانفصال
فيقال بالاضف امر آخر قوله وانما
كلاهما من الاضف قوله بحيث
يحيث ان تحقق في الحكم فالحاج
يحيث ان تحقق في الحكم فالحاج
مثل العالج قوله في الوضع الى الاشياء
في

تجارتی اور تعلیمی

قوله وان زيادة و...
قوله كل اي كون احد الطرفين بكيفية
قوله من اشكال الامور قوله اي في
الوضع فان التماثل مثلا نصفه بها
متوازن فيما يخص التقادير في كل
بالشدة والضعف وفي الحكم بالزيادة وال...
فما جاب القصة فانهم لا يقولون ان الزيادة
انما هي من الآخرة بل يقولون ان الزيادة
كلاهما بعض التقديرين قالوا لا شك
كلاهما بان تفاوت الاسباب
بما لان العوارض

م
 هو جبل نفساً ميتة فتباد
 ولا يكون في محبوب سبيل مستأنف ولا لزم
 الانفكاك وهو كما ترى كذا المذموم ثم
 قلت نعم قالوا من جبل الصالح على السبيل
 بواسطة المتوسط فصار إذا أتى محبوباً لاقت
 ما يكون الذي أتى محبوباً لا بغير إلا غيبي لانه
 يكون محبوباً أصلاً فذكر قوله وأما الآخران
 على المحبوبة الذاتية قوله فليس يمكن نبيا
 أي الشدة والزيادة قوله فليس يمكن نبيا
 فإن قوله في أصله أشد وأزيد من الذي
 أعطف وأغص قوله فليس يمكن نبيا
 الذي مثل عليه لأنه أشد وأزيد من الذي
 سبأه فإن في ما أتى به أعطف وأزيد من الذي
 ليس إلا أعطف لأن الغصن يكون متجانساً
 لا تشكياً

المجلة للاندوالان
اي

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

في ذلك الامر خارج فيلزم التسلسل وجنثئ لا يكون التشكيك في الما
كالحجم مثلا ولا في العارض اي المبدأ القائم بالشيء كالسواد مثلا فانه
ان كان مقولا بالتشكيك فاما ان يعتبر تشكيكه بالنظر الى افراده
التي يكون ذاتيها كالسوادات فذلك باطل بتمامه واما بالنظر الى المعروضه
كالحجم فهو غير محمول عليه والمشكك لا بد ان يكون محمولا فاذا يكون
التشكيك في العرضي اي الخارج المحمول كالاسود مثلا هذا هو الذي
قال به المشاؤون والاعتراض عليه من قبل الرواقين بوجهين الاول
النقض بالاسود فان الدليل المذكور جار فيه من اوله الى آخره ^{تجب} فان
بان مرادهم بالتشكيك في الاسود هو التفاوت في منشأ الصدق وهو
السواد ولا شك ان السوادات مختلفة بالضرورة ففي محل منشأ صدق
الاسود السواد الشديد وفي محل السواد الضعيف لا يوجد ذلك في
حمل السواد على السوادات فان منشأه نفس ذات السواد وفيه نظر فان
منشأ صدق الاسود نفس السواد فان منشأ المشكك مطلق عن قيد
الشدة والضعف لا يقال ان المنشأ مختلف بمعنى الاقتران بالاختلافات
لا في نفس كونه منشأ لانا نقول يوجد مثل ذلك في حمل السواد على
السوادات وغاية التقصي ان يقال مرادهم من الاختلاف في جهة الصدق

[illegible]

على الفرد نفسي
 ذاته والكل كما يصدق على فرد
 يصدق على ما فردا يصدق لهما
 على الاقراب يصدق واحدلا
 اصدقان كثيرة حتى يلزم كونه
 بهما بخلاف الاسود فان شأنا
 عدته هو الاسود فان شأنا
 الشبيه سواها كالكثرة في اشكال
 الاصف يصدق في الاسود على
 الشبيه باصدق كثيرة بها
 يوجب التشكك في الاسود كذا
 اعاذ بعض المتقين عن عدائه
 قوله وكذا في الجواب فذكره
 القاضي في قوله

على الجملة سواد
 على بالجملة فان المتعبد
 على كل على فردا على الجملة
 التشكك في الجملة يوجب
 على عدم كونه الاثر في
 السوارش قوله كذا في
 بالكلية يوجب التشكك في البيت
 على الوراق لانهم كانوا يجهلون
 لما قاتلهم وتصفوا اذا فخرنا قبل
 قوله الافق باسود يعني ان
 ادين المذكور منه التشكك في ما
 بالافق والزيادة كما يدل على ما ذكره
 يدل على عدم التشكك بالافق
 في العرض مع ان الشبهة لا تستلزم
 ان لا يصف اولاه

التشكيك في العرفية
على قول المشائية ولا اعتراض عليه
من قبل المشركية

سوادات كثيرة بخلاف السوداء الضعيف
فواخذ فان في السوداء الضعيف
التشكك في السوداء الشديده
نعم انه ان هذا البيان يستدعي
في مشا الصدق وهذا دفع عن مقدار
قولكم ولا يوجد ذلك اى تفاوت
امثال للضعف على الاضعف بل لا
سودات كثيرة قال السمعوني

[illegible]

الاختلاف في حلق الصدق والاختلاف في ان يكون نفس الصدق
زائدا في بعض وناقصا في بعض بياحا لاول ان حمل المرضيات معللة
بالمبادي وهي مختلفة وان لم تختلف في نفس كونها مبدا فتحق التشكيك
مع في الاسود لا في السواد بالنظر الى السوادات فانه ذاتي لها غير محل لجل
قياس الثاني ان الجسم الاسود الذي قام به السواد الشديد لا يتجنا
عنه امثال الاضعف فبالنظر الى كل مثل يصدق الاسود على الجسم
المذكور مثلا اذا كان فيه عشرة امثال للضعيف فيكون الصدق على
ذلك المعد وفي ذلك الضعيف مرة واحدة ولا يوجد هذا في صدق
السواد على المبدأ الشديد فان سواديته بالنظر الى نفس ذاته لا يكون
با اعتبارا موزنا تنزاعية متاخرة عن ذاته ووجوده فعليه يتعد
الصدق بتعدد الموضوع فان لكل انتزاعي موضوعا على حدة والمراد
ههنا زيادة الصدق بالنظر الى موضوع واحد فحاصل الجواب عن
النقض اختيار الشق الزيادة في الاسود لاشد واختيار لان الامر الزائد خارجا
وهو المبدأ فان قلت فيتحقق التشكيك فيه قلت كلا فانه ذاتي لا فرادة
وغير محمول بنفسه على موضوعه فلا يتحقق التشكيك بالمعنى الذي
بيناه فيه بل ذلك يورث التشكيك في العرضي لما خرد عنه ولا يلزم
ان يكون كل ما به الاختلاف مشككا والاعتراض الثاني من قبل
الاشراقيين بالحل يا اختيار الشق الثاني من الترديد الاول وقولهم
لم يكن بينهما فرق ممنوع بل الفرق قد يكون بتفاوت المراتب بل الزيادة
امرو ونقصانه فالسواد نفسه بلا انصاف وامر اليه زائد في السواد
الاشد وناقص في الاضعف وجوابه ان منشأ انتزاع امثال الاضعف
اما ان يكون نفس الماهية في موجودة في الاضعف فيلزم عدم الفرق

[illegible]

غاية المفصلي
موجبات المشايقة عن النظر من
قبل الاشرافية

كرايته
 لا يفيد تدبر قوله من انقض النوى
 لورود الاخر فيكون بالاسود قوله
 واقتدار ان النوى هو الشق الثاني
 من الترتيب الثاني وبكواب الاول
 المصدر بقوله واجب النوى واختيار
 الشق الثاني من الترتيب الاول وقدم
 قوله فان قلت النوى حاصله انما انبهر
 ان في الاشياء شيئا ليس في الاصل
 ثم خارج عن ما بينه الا عند هو البداية
 فمقتضى الشك في هذا الامر الخارج
 في الاصول نفسه فليزم

[illegible][illegible]

قوله كل جزء من اجزاء
قوله كل جزء من اجزاء

بطلان الجزء الذي لا ينفصل
الاجزاء ايضا غير متناهية
من الغير المتناهية الموجودات
في الخارج فان المتناهي لا ينفصل
من الغير المتناهية الموجودات
في الخارج فان المتناهي لا ينفصل
من الغير المتناهية الموجودات

الضعف قد شغلنا
الضعف قد شغلنا

باراع كل جزء منه امر خارجي فيعدد الحركات حسب تعدد الاجزاء
في غير متناهية باطلة لانه يلزم انحصار الغير المتناهي بين الحاصرين
وهما مبدايان وايضا يلزم الاجزاء التي لا تقترى وبالمجمل فيه ايضا يلزم
مفاسد غير عديدة فنعين الشق الاول لكونه منشا للزيادة الخاصة
وهو المطلوب من ثبوت التشكيك في نفس الماهية وذلك ان لا يتفق
الدليل على المقدمة المهمة بان تقول من الراس ان زيادة نصف
الذراع على ربعه منسقة ما ذا اما الماهية فهو المطلوب او جزؤها
وبيناها صرا او خارجا عنهما متزع او منضم او منفصل في الانتزاع
يعود الشقوق فلا بد من الانتهاء الى احد الشقوق الباقية وعلى صورة
الانضمام والانفصال لا يكون امر واحد في كل جزء ولا يلزم كون
الزائد ناقصا وبالعكس فان وجود المنشأ صحيح لا انتزاع الزيادة الصحيحة
في كل جزء بل يكون متعدد بحسب تعدد الاجزاء فيلزم المفاسد
وهذه طريقة حسنة لاثبات التشكيك في الماهية فانقهرها ومعنى
كون احد الفردين اشد من الاخر انه بحيث ينتزع منه العقل جملة
الوهم امثال الاضعف ويحللها اليها حتى ان لا وهام العامة تذهب
الى انه متالف منها وهكذا معنى كون احد الفردين ازيد من الاخر
الا ان امثال الاضعف في اشد لا تكون متباينة في الوضع وفي الازيد
متباينة فيه لكونها اجزاء مقدارية بخلاف الاول وفي قول المصنف
اشارة الى ان مراتب الكيفيات بسائط لا تركيب فيها وكذا مراتب المقادير
بسائط اذا كانت متصلات فلا تركيب فيها من الاجزاء المقدارية و
المقام الثاني وهو ان مزعوم المشاكين في بطلان ما قال به الاشرافيو
كما ذكرنا باطل ففهم تركوا شكا في اقامة البرهان القطعي عليه

بطلان الجزء الذي لا ينفصل
الاجزاء ايضا غير متناهية
من الغير المتناهية الموجودات
في الخارج فان المتناهي لا ينفصل
من الغير المتناهية الموجودات
في الخارج فان المتناهي لا ينفصل
من الغير المتناهية الموجودات

الضعف قد شغلنا
الضعف قد شغلنا

الدليل الآخر على حقيقة التشكيك في الماهية

الاجزاء في كل جزء من اجزاء
الاجزاء في كل جزء من اجزاء
الاجزاء في كل جزء من اجزاء
الاجزاء في كل جزء من اجزاء

الضعف قد شغلنا
الضعف قد شغلنا

بطلان الجزء الذي لا ينفصل
الاجزاء ايضا غير متناهية
من الغير المتناهية الموجودات
في الخارج فان المتناهي لا ينفصل
من الغير المتناهية الموجودات
في الخارج فان المتناهي لا ينفصل
من الغير المتناهية الموجودات

بطلان الجزء الذي لا ينفصل
الاجزاء ايضا غير متناهية
من الغير المتناهية الموجودات
في الخارج فان المتناهي لا ينفصل
من الغير المتناهية الموجودات
في الخارج فان المتناهي لا ينفصل
من الغير المتناهية الموجودات

الضعف قد شغلنا
الضعف قد شغلنا

[illegible]

بل ہمارے علم کا جہان نہ ہو
جہانِ قوت کہ کمال نہ ہو سید
ایک جھنڈا لڑائی میں لڑا
وہاں اس کی لکھی مڑا وہاں
پاشتمن کے تختہ در کیسہ ہم
ان کا بیاض عین اللطف لکھ
بیت الہیہ میں علم کو فخر
لہذا وہی اللہ کا فخر
وہ خداوند تکبر و جلال
خداوند علم پر ہم ان کی کائنات
نہماں اور ہم ان کی کائنات
ہواریہ اور ہم ان کی کائنات
عین اللہ کا فخر
عین اللہ کا فخر

بيكان
عدم العموم والمشارك
حقيقة

(Arabic calligraphy from the bottom section of the manuscript page)

قال وجاز قال في الحاشية ظاهرة يقتضي ان يكون اللفظ قبل الاستعمال حقيقة ووجاز قال لكن المشهور ان اللفظ قبل الاستعمال لا يكون حقيقة ووجاز اقول بتوفيق الله تعالى وتوقيفه لعل اصطلاح اهل الميزان مخالف لاصطلاح اهل ان عرب اعني علماء البيان واصول فهم اعتبر والاستعمال ولذا يعرفون الحقيقة باللفظ المستعمل في ما وضع له والجاز باللفظ المستعمل في غيره واهل الميزان لم يعتبروه فلم يوردوه في تعريفهما ولعل وجه عدم اعتبارهم ان المقسم هو اللفظ المفرد الدال على المعنى المذكور والاستعمال فرع الدلالة فرعية زمانية او ذاتية فاللفظ المفرد في مرتبة الدلالة فقط قبل الاستعمال يخلو عنهما وليس ينقل ولا اشتراك فيلزم خلو المقسم عن الاقسام فان قلت اين الدلالة في الجاز قبل الاستعمال قلت الوضع النوعي في الجاز يكون متوقفا قبل الاستعمال فبالنظر الى ذلك الوضع والوضع الشخصي الذي يكون للسفر قبل الاستعمال لا يكون مشتركا ولا منقولاً فلا بد ان يكون حقيقة ووجاز او لا يلزم الخلو عن الاقسام فتأمل فانه فائدة دقيقة جديدة ولا بد من حلاقة العلاقة شرط لتحقيق الجاز والشرط مفسر بما لا يوجد المشروط به وهو قد يتحقق بدون المشروط ولكنه اذا تحقق بعد سائر ما لا بد للشرط يستلزمه فاذا تحقق في موارد الاستعمال المعنى الموضوع له وقد منع عن ارادته في حين تحقق العلاقة يفضي الى الجاز بالضرورة فكما توجد تلك العلاقة بذلك الطريق تحقق المعنى الجازي وهذا معنى شرطية العلاقة في الجاز وهي مطردة فيه بذلك المعنى فان كانت العلاقة تشبيهاً أي ملاقة شركة في امر خارج وصف خاص

الاختلاف في منقولية الاعلام ونقص الحقيقة الجازية

وقال في الحاشية ظاهرة يقتضي ان يكون اللفظ قبل الاستعمال حقيقة ووجاز قال لكن المشهور ان اللفظ قبل الاستعمال لا يكون حقيقة ووجاز اقول بتوفيق الله تعالى وتوقيفه لعل اصطلاح اهل الميزان مخالف لاصطلاح اهل ان عرب اعني علماء البيان واصول فهم اعتبر والاستعمال ولذا يعرفون الحقيقة باللفظ المستعمل في ما وضع له والجاز باللفظ المستعمل في غيره واهل الميزان لم يعتبروه فلم يوردوه في تعريفهما ولعل وجه عدم اعتبارهم ان المقسم هو اللفظ المفرد الدال على المعنى المذكور والاستعمال فرع الدلالة فرعية زمانية او ذاتية فاللفظ المفرد في مرتبة الدلالة فقط قبل الاستعمال يخلو عنهما وليس ينقل ولا اشتراك فيلزم خلو المقسم عن الاقسام فان قلت اين الدلالة في الجاز قبل الاستعمال قلت الوضع النوعي في الجاز يكون متوقفاً قبل الاستعمال فبالنظر الى ذلك الوضع والوضع الشخصي الذي يكون للسفر قبل الاستعمال لا يكون مشتركا ولا منقولاً فلا بد ان يكون حقيقة ووجاز او لا يلزم الخلو عن الاقسام فتأمل فانه فائدة دقيقة جديدة ولا بد من حلاقة العلاقة شرط لتحقيق الجاز والشرط مفسر بما لا يوجد المشروط به وهو قد يتحقق بدون المشروط ولكنه اذا تحقق بعد سائر ما لا بد للشرط يستلزمه فاذا تحقق في موارد الاستعمال المعنى الموضوع له وقد منع عن ارادته في حين تحقق العلاقة يفضي الى الجاز بالضرورة فكما توجد تلك العلاقة بذلك الطريق تحقق المعنى الجازي وهذا معنى شرطية العلاقة في الجاز وهي مطردة فيه بذلك المعنى فان كانت العلاقة تشبيهاً أي ملاقة شركة في امر خارج وصف خاص

مما لا يشك فيه قوله فان تحقق في الموارد المعنى الموضوع له وقد منع عن ارادته في حين تحقق العلاقة يفضي الى الجاز بالضرورة فكما توجد تلك العلاقة بذلك الطريق تحقق المعنى الجازي وهذا معنى شرطية العلاقة في الجاز وهي مطردة فيه بذلك المعنى فان كانت العلاقة تشبيهاً أي ملاقة شركة في امر خارج وصف خاص

فِي رِوَايَاتٍ أُخَرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ
إِبْرَاهِيمَ عَشْرِينَ نَفْسًا قَالَ لَيْسَ بِهَا
أَخْلَافٌ أَلَسِبَ

على الخبائث وادان ان يطلق السبب على الخبائث
كما يطلق الخبث على السبب واما ان يطلق السبب على الخبائث
الكل على الخبث كما لا يصح على الخبائث الخلق
عكس كما يطلق الخبث على الخبائث واما ان يطلق
المذموم على المذموم كما يطلق المذموم على المذموم
عكس كما لا يصح على الخبائث الخلق
الكل على الخبث كما لا يصح على الخبائث الخلق
عكس كما لا يصح على الخبائث الخلق

تعريف الاستعارة
المجاز المرسل وحصره في
اربعة وعشرين

مكسودنا لا بعد ذلك
المضات نحو أسال القديس الملبان
عشر فون المضافات اليونا انش عشر فون
كالمنايب للما رار الع عشر فون
بالوليك للاق الفاضل على طلاق
عشر فون شي باقيا وكان كلاق
على البان والساد عشر للاق
على للاق كلاق للاق للاق
فون فون فون فون فون فون
للاق للاق للاق للاق للاق
للاق للاق للاق للاق للاق

[illegible]

[illegible]

المصطفى صلى الله عليه وسلم
 من بابي جلال القضاة شمس زده كماله
 كماله القضاة من كماله المصطفى صلى الله عليه وسلم
 فقد اتفق حاله من كماله المصطفى صلى الله عليه وسلم
 والآثار بما ذكره من كماله المصطفى صلى الله عليه وسلم
 وانما كماله من كماله المصطفى صلى الله عليه وسلم
 والاصلاح من كماله المصطفى صلى الله عليه وسلم
 الملائكة من كماله المصطفى صلى الله عليه وسلم
 عطف لا غرضه جالبه راحة كما ان المصطفى صلى الله عليه وسلم
 ركنه من كماله المصطفى صلى الله عليه وسلم
 من كماله المصطفى صلى الله عليه وسلم
 تعريف المصطفى صلى الله عليه وسلم

تعريف المرادفة
ونفعه تكثر الوسائل والتوسم
في حال البدائع

[illegible]

شاملة للتسمين أما الحرف فأنما يكون فيه بواسطة متعلقاته وفيه
وهن ظاهر فإن أحد الحروف قد يستعمل بأزاء معنى آخر ولا مدخل
فيه لمتعلق معناه ولا للعنوانات الأسمية التي عبرت تلك المعاني بها فاد
الباء إذا استعمل في الظرفية فهو ترك للاصاق واستعمال فيها وهو غير
موضوع طاهر وهذا بعينه لتحقيق المجاز بالذات ولا مدخل فيه للمتعلقات
والعنوانات أصلاً فإن سرت بيوم كذا معناه في يوم كذا فالسير واليوم على
معناها وإنما أرادنا بالباء معنى الظرفية الخاصة التي هي غير موضوع
طاهر وأصح أن فيه مجازاً وحقيقة بالذات وإن كان معناه تابعاً للغير
وتكثير اللفظ مع اتحاد المعنى مرادفة وذلك واقع لتكثر الوسائل التوسع
في حال البدائع ذهب قوم إلى انكار المرادفة لخلوها عن الفائدة لا
الأول كافي للفهم وهذا التعليل إنما يتم لو كان الواضع هو الله
تعالى فإن العباد لا مضايقة في خلوا فعلاً عن الفائدة المعتدة التي من جملتها
التفهم فأشار المصنف بالتعليل إلى فائدة وقوعها أذها فتكثر الوسائل
للفهم فهي فائدة جليلة فإن بعض الألفاظ قد يسوء بعض اللفظين
ويتذكر بعضها فيسهل عليه التعليم والتعلم وأيضا بعض الألفاظ قد يكون
مراعى لسان بعض اللفظين فيكرة بعض السامعين الخطابين ولا يخبر
حلوا ومنشط الأذان تلك السامعين فيختار الثاني ويترك الأول وفي
تكثر الوسائل فوائد أخرى وأما التوسع في حال البدائع فكما قال في
الحاشية كالسبح في قولك ما بعد ما فات وما أقرب ما جهوات فإنه
لو قال بمرادف ما فات أعني ما مضى فات السبح وكما الحاشية كقولك
اشتريت البرء ونفقته في البرء فإنه لو أتى بمرادف البرء أعني البخرطة فإن المجانسة
وكالقلب نحو قول تعالى بَكَ فَاذْكُرْ فإنه لو ورد بمرادف كبر لفظ عظم فأن القلب

[illegible]

[illegible]

قوله عليه السلام في تقديم حجاج بن يوسف
الحكام على الحكام اذا كانا من السكك
من الثبوت في المأسي مخوذة قائم
في حاضر مخوذة قائم آذان فاحكي
عند مقارن الحكماء وقد يكون حكما
عن الثبوت في المستقبل نحو نصيب
مخارج تقدم على الحكي عند وعند الكيم
لصدق هذا القول

اذا صدر الكلام عن القائل في يوم الخميس ففي هذا الحال اما خبرا وانشاء
 فان كان خبرا فيلزم المغاسل وان كان انشاء يلزم خلاف الضرورة
 اذا قال القائل في ذلك اليوم قولا اخر في الاول ولم يقل في الجمعة في الثاني
 وتحقيق المقام ان الحال موقوت في القول الاول والثاني فان لحقه مغير
 كعدم القول الاخر في الاول والقول الثاني المذكور في الثاني يخرج كل واحد
 منهما عن التجربة بمعنى انه ليس فيه التجربة بل يكون انشاء صرفا وان
 لم يلحقه مغير يتقرر على التجربة لقولنا النهار موجود فان لحقه ان كان
 الشمس طالعة فهو ليس بخبر وان لم يلحقه فهو على التجربة بالجملة والاضابط
 ان كل قول مركب من الموضوع والمحمول اذا دخل ذلك القول بنفسه
 تحت موضوعه اما بالنظر الى نفس تحصل ذلك القول كما في كلامي هذا
 كاذب مشير الى نفسه او بالنظر الى امر يقارنه كما اذا قال كلامي في هذه
 الساعة كاذب لم يقل في هذه الساعة غير او اسري فارقه مفارقة غير
 معتدة بها كما في القول الاول او معتدة بها في العرف كما في القول الثاني فهو
 انشاء لا يكون خبرا البتة فانه لا يعقل فيها الحكاية فاما تقتضي محكيها
 مقدما عليها في نفس الامر وما يكون داخل تحت الموضوع يكون مقدما على المحكي
 عنه فيلزم في هذه الصورة على القول بالحكاية تقدم الشيء على نفسه بمراتب

[illegible][illegible]

فان
قوله ولم يقل الا بعد ان قال قولا
او لم يقل يوم الجمعة فاما في قوله
ان يكون قول الجليس فيه
اللعيل لم يمتدحهم بقوله في التي اتي بها
ما اذا قل يوم الخميس كما هو يوم الجمعة
قوله لم يقل في هذا الموضع الذي لا بد له من قوله
يقولون اني لو كنت قد اذاعا كلامي في
القول الاول كما في قوله واول عملنا في هذه الساعة
فيما نتكلم في كل واحد منا من الكلام في كل
اليوم تحت مذهبنا في القول الثاني كما في قوله
بالنظر الى نفس بل بالنظر الى امر يقاربه في
النفسين عام قول آخر فانه

فان
قوله ولم يقل الا بعد ان قال قولا
او لم يقل يوم الجمعة فاما في قوله
ان يكون قول الجليس فيه
اللعيل لم يمتدحهم بقوله في التي اتي بها
ما اذا قل يوم الخميس كما هو يوم الجمعة
قوله لم يقل في هذا الموضع الذي لا بد له من قوله
يقولون اني لو كنت قد اذاعا كلامي في
القول الاول كما في قوله واول عملنا في هذه الساعة
فيما نتكلم في كل واحد منا من الكلام في كل
اليوم تحت مذهبنا في القول الثاني كما في قوله
بالنظر الى نفس بل بالنظر الى امر يقاربه في
النفسين عام قول آخر فانه

تقریر آخر
للجنرال الامم الشارح
وجوابه عنه

تقرير آخر
للجناب الاصله الشريف
وجوابه عنه

فلا يحصل تصادق الصورة الذهنية والخارجية وكذا تصادق الذهنية
 في ما بينها فينهدم اساس الاشكال المذكور في المتن بالراس فلا يحتاج
 الى الجواب الذي ذكره المصنف الا ان يقال ان ساء هذه الشبهة على
 الظاهر المتبادر من حصول الاشياء بانفسها في الذهن حصولها
 مع الشخص الخارجي كما رجمه البعض ون حصول ما هيتهما الكلية
 فقط كما هو مذهب المحققين او يقال ان مناط الصدق قد يكون لا يتزاع
 ايضا ولا شك ان صورة الماخوخة من زيد منتزعة عنه مع الاتحاد الذي
 فيحصل التصادق بين الصورة الذهنية والخارجية فيتصور الاشكال
 بلا كلفة ومن ههنا يستبين كون الجزئ محمولا وهو الحق وذلك لا يتزاع
 الصورة الحاصلة في الازهان والصورة الخارجية كالحا متصادقة و
 جزئيات لنفس الصورة كما صورنا بالتصويرات المذكورة انفا ولا يجاب بان
 المراد صدقها على كثيرين وهو ظل لها ومنزوع عنها واللازم ان ههنا لها
 ظلا متعدد الا انها ظلي متعدد والمطلوب هو الثاني ظاهر هذا الجواب مما
 يفضي الى التعجب فان لا يتزاع لا يوجد في كثير من الكليات كالانسان والفرس
 وغيرها وكذا الظلية ولكن يصلح بان المراد بالانتزاع من الكثرة هو لاخذ
 منها وهو لا يكون في الصورة المذكورة في السؤال ولا يحل الانتزاع على ما
 هو المتعارف عندهم بما لا يحصل كنهه في الخارج بل في الذهن لا اخذ
 عن المنشأ الصحيح المصير لنفس امرية المنتزعة والظلية ايضا قد يراد
 به المعنى المراد من الانتزاع بالمعنى الاول ثم يحصل للجواب تصوير
 ولا يرد ما ذكره المصنف في دليل رد الجواب بقوله لان التصادق
 يصح لا يتزاع والظلية فان الاتحاد من الطرفين فان التصادق
 وان وجد من الطرفين ولكن لم يوجد لا يتزاع بالمعنى الذي يرد

قول المصنف في المتن ان التصادق يحصل
 في الاشياء بانفسها مع الشخص الخارجي
 لان التصادق يحصل في الاشياء بانفسها
 مع الشخص الخارجي كما رجمه البعض
 ون حصول ما هيتهما الكلية فقط
 كما هو مذهب المحققين او يقال ان
 مناط الصدق قد يكون لا يتزاع
 ايضا ولا شك ان صورة الماخوخة
 من زيد منتزعة عنه مع الاتحاد
 الذي فيحصل التصادق بين الصورة
 الذهنية والخارجية فيتصور الاشكال
 بلا كلفة ومن ههنا يستبين كون
 الجزئ محمولا وهو الحق وذلك لا
 يتزاع الصورة الحاصلة في الازهان
 والصورة الخارجية كالحا متصادقة
 و جزئيات لنفس الصورة كما صورنا
 بالتصويرات المذكورة انفا ولا
 يجاب بان المراد صدقها على كثيرين
 وهو ظل لها ومنزوع عنها واللازم
 ان ههنا لها ظلا متعدد الا انها
 ظلي متعدد والمطلوب هو الثاني
 ظاهر هذا الجواب مما يفضي الى
 التعجب فان لا يتزاع لا يوجد في
 كثير من الكليات كالانسان والفرس
 وغيرها وكذا الظلية ولكن يصلح
 بان المراد بالانتزاع من الكثرة هو
 لاخذ منها وهو لا يكون في الصورة
 المذكورة في السؤال ولا يحل
 الانتزاع على ما هو المتعارف عندهم
 بما لا يحصل كنهه في الخارج بل في
 الذهن لا اخذ عن المنشأ الصحيح
 المصير لنفس امرية المنتزعة
 والظلية ايضا قد يراد به المعنى
 المراد من الانتزاع بالمعنى الاول
 ثم يحصل للجواب تصوير ولا يرد
 ما ذكره المصنف في دليل رد الجواب
 بقوله لان التصادق يصح لا يتزاع
 والظلية فان الاتحاد من الطرفين
 فان التصادق وان وجد من الطرفين
 ولكن لم يوجد لا يتزاع بالمعنى
 الذي يرد

**رد المصنف
 بجواب السيد الشريف
 الشك المذكور**

هذا الجواب هو الذي رد عليه المصنف
 في المتن ان التصادق يحصل في
 الاشياء بانفسها مع الشخص
 الخارجي لان التصادق يحصل في
 الاشياء بانفسها مع الشخص
 الخارجي كما رجمه البعض ون
 حصول ما هيتهما الكلية فقط
 كما هو مذهب المحققين او يقال
 ان مناط الصدق قد يكون لا
 يتزاع ايضا ولا شك ان صورة
 الماخوخة من زيد منتزعة عنه
 مع الاتحاد الذي فيحصل
 التصادق بين الصورة الذهنية
 والخارجية فيتصور الاشكال
 بلا كلفة ومن ههنا يستبين
 كون الجزئ محمولا وهو الحق
 وذلك لا يتزاع الصورة الحاصلة
 في الازهان والصورة
 الخارجية كالحا متصادقة و
 جزئيات لنفس الصورة كما
 صورنا بالتصويرات المذكورة
 انفا ولا يجاب بان المراد
 صدقها على كثيرين وهو ظل
 لها ومنزوع عنها واللازم ان
 ههنا لها ظلا متعدد الا انها
 ظلي متعدد والمطلوب هو
 الثاني ظاهر هذا الجواب
 مما يفضي الى التعجب فان لا
 يتزاع لا يوجد في كثير من
 الكليات كالانسان والفرس
 وغيرها وكذا الظلية ولكن
 يصلح بان المراد بالانتزاع
 من الكثرة هو لاخذ منها وهو
 لا يكون في الصورة المذكورة
 في السؤال ولا يحل الانتزاع
 على ما هو المتعارف عندهم
 بما لا يحصل كنهه في الخارج
 بل في الذهن لا اخذ عن
 المنشأ الصحيح المصير
 لنفس امرية المنتزعة
 والظلية ايضا قد يراد
 به المعنى المراد من
 الانتزاع بالمعنى الاول
 ثم يحصل للجواب
 تصوير ولا يرد ما
 ذكره المصنف في
 دليل رد الجواب
 بقوله لان
 التصادق
 يصح لا
 يتزاع
 والظلية
 فان
 الاتحاد
 من
 الطرفين
 فان
 التصادق
 وان
 وجد
 من
 الطرفين
 ولكن
 لم
 يوجد
 لا
 يتزاع
 بالمعنى
 الذي
 يرد

قال المصنف في المتن ان التصادق يحصل
 في الاشياء بانفسها مع الشخص
 الخارجي لان التصادق يحصل في
 الاشياء بانفسها مع الشخص
 الخارجي كما رجمه البعض ون
 حصول ما هيتهما الكلية فقط
 كما هو مذهب المحققين او يقال
 ان مناط الصدق قد يكون لا
 يتزاع ايضا ولا شك ان صورة
 الماخوخة من زيد منتزعة عنه
 مع الاتحاد الذي فيحصل
 التصادق بين الصورة الذهنية
 والخارجية فيتصور الاشكال
 بلا كلفة ومن ههنا يستبين
 كون الجزئ محمولا وهو الحق
 وذلك لا يتزاع الصورة الحاصلة
 في الازهان والصورة
 الخارجية كالحا متصادقة و
 جزئيات لنفس الصورة كما
 صورنا بالتصويرات المذكورة
 انفا ولا يجاب بان المراد
 صدقها على كثيرين وهو ظل
 لها ومنزوع عنها واللازم ان
 ههنا لها ظلا متعدد الا انها
 ظلي متعدد والمطلوب هو
 الثاني ظاهر هذا الجواب
 مما يفضي الى التعجب فان لا
 يتزاع لا يوجد في كثير من
 الكليات كالانسان والفرس
 وغيرها وكذا الظلية ولكن
 يصلح بان المراد بالانتزاع
 من الكثرة هو لاخذ منها وهو
 لا يكون في الصورة المذكورة
 في السؤال ولا يحل الانتزاع
 على ما هو المتعارف عندهم
 بما لا يحصل كنهه في الخارج
 بل في الذهن لا اخذ عن
 المنشأ الصحيح المصير
 لنفس امرية المنتزعة
 والظلية ايضا قد يراد
 به المعنى المراد من
 الانتزاع بالمعنى الاول
 ثم يحصل للجواب
 تصوير ولا يرد ما
 ذكره المصنف في
 دليل رد الجواب
 بقوله لان
 التصادق
 يصح لا
 يتزاع
 والظلية
 فان
 الاتحاد
 من
 الطرفين
 فان
 التصادق
 وان
 وجد
 من
 الطرفين
 ولكن
 لم
 يوجد
 لا
 يتزاع
 بالمعنى
 الذي
 يرد

10

في عدم التصرف بالملك لا بد ان يكون
 عدم ذلك التيقن من حلال شاة ذلك التيقن
 ان التصالح بين الكية واداءه عباره عن جرد
 المتنازع لا في شئ من العلم والعلوم فقلت
 السابق حال الكية واداءه سال كونه فاعلم
 ان كونه بمرئيه العلم فان كونه فاعلم
 الصديق منه للعلم واداءه سال كونه فاعلم
 قوله في الكية قوله فان الاداء بها
 مطابق للعلم واداءه سال كونه فاعلم
 قوله اداءه سال كونه فاعلم

م
إذا حصلت في الحواس يكون بغير إدراك حصول في العقل فليس كذلك فلا يبيح كيف قال في الأصول تشخيص في الحواس تشخيص بعد الحصول في العقل التشخيص في الذوات لا في الكليات تشخيص في العلم الا بالذات يقال ان المراد بالمعلوم هو ما حصل

بالمطابقة للعنى الامر الشامل للصدق والكشف اعني ما يكون صادقا على
كثيرين او كاشفا فاني صفة للعلوم والعلم كليهما بالذات فان الاول للاول
والثاني للثاني بالذات وان فسر بالثاني عن الكشف فقط فليست صفة
الال الثاني اعني العلم فان الكاشف بالفعل بالذات حقيقة فهو مرتبة
العلم اعني الشيء من حيث القيام بالذهن كما هو الظاهر بالتأمل
وان وهم في بادى الرأي ان القيام يجعل المعلوم كاشفا للكثيرين وهذا
الاحتمال الاخير هو الابد كما هو الظاهر من تتبع في الفن وحينئذ يظهر
خفاء ما في الحاشية المتعلقة على قوله صفة العلم وذلك مذهب الابل
وهو الحق بحسب قيق النظر وان كان جلي النظر يحكم بالاول فان التشخص
الذي عليه مدار الجزئية انما هو بحسب منح من الادراك هو الاحساس
لا التعقل وهذا تاويل ما اشتهر بين الحكماء من نفي علم الواجب تعالى
بالجزئيات على الوجه الجزئي فانهم انتهى وحاصل ما في الحاشية ان
التفاوت بين الكلي والجزئي انما يكون بالعلم فانا اذا علمنا الانسان بالعقل
فهو في هذه المرتبة كلي واذا عرفنا بالحس فهو جزئي فالعلم هو المناط
للكلية والجزئية فهو المتصف بهما وقد عرفت ما فيه مع ان المناط
الشيء لا يلزم ان يكون متصفا به حقيقة فحينئذ يجوز ان يكون
المعلوم في مرتبة التعقل متصفا بالكلية وهو في مرتبة الاحساس
يكون متصفا بالجزئية فالظاهر ان المتصف بالكلية والجزئية مرتبة للعلوم

في النوبة السادسة
حاصلات أو عقلا في
في الحواس هو البنية التي
الحرارة عن المادة دون
فلا يشاء وهي مائة من
الشركة تكون جزئية
الحاصل في العقل
مجرد من العوارض المادة
الاضاءة اقبل الشركة
في كونها كقوة

[illegible]

تمت الاختلا
في نور الحكمة والجزئية
للعلم والمعلوم

[illegible][illegible]

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

فانهم وسيأتي ايضا بعض تفصيله والجزئي لا يكون كاسبا ولا مكتسبا
دليل الاول عموما في الجزئيات ان الجزئي سواء كان ماديا او مجردا لا يحمل
على الجزئي الاخر كذلك للتباين وعدم الاتحاد في الوجود فلا يكون
كاسبا له وكذا لا يكون كاسبا للكل فان الاخص لا ينتقل منه الى الاعم
وقيه ما فيه وخصوصا في الماديات ان الحسن لا يفيد الحسن فلا يفيد
الجزئي المادي وهو الحق وكذا الحسن لا يفيد العقل فلا يفيد الكل
والجزئي المجرد وقيه ايضا ماساخ المنع ودليل الثاني ان الكل متساوي
النسبة الى الجزئي فلا يكون مرجحا فلا يكون علة فلا يكون كاسبا والجزئي
مباين للجزئي وفيه ما مر سابقا ان الحمل لا يلزم في كاسب للتصور والحق
ان الكسب المعتبر لا يكون الا في الكليات فالنفي راجع الى اعتبار المعتبر
في حقيقة الكلام وقد يقال لكل مندرج تحت كلي اخر مختص لا اضافي
كالاول بالتحقيق عدل عن لفظ الاخص تحت الاعم ليشمل المساوي
فان المراد بالمندرج ما يكون موضوع القضية الكلية للمعتبر عندهم
فلا ينتقض بالاعم فانه لا يكون فردا معتبرا فان قلت ان الشيخ اعتبر
فيها الافراد الشخصية والنوعية وهي اخص قلت بعضهم بل اكثرهم
اعتبروا المساوي فاللفظ المذكور في المتن اول شموله هذا المذهب ايضا

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

الكليات ان تصادق كلياً فتساويان والاتقار قافان كان كلياً
فتباينان مرجع التساوي الى موجبتين كليتين كما ان مرجع التباين
الكلي الى سالتين كليتين وليس المراد من التصادق والتقارق ما
يكون بحسب الحمل الاول والايدخل التساوي مثلاً في حد التباين
الكلي بل المراد ما يكون بحسب الحمل المتعارف الذاتي والعرضي ففي
صورة التصادق يعتبر الاطلاق العام كما في صورة التباين يعتبر
الدوام وحينئذ يكون النائم والمستيقظ داخل في حد التساوي
دون التباين وان كان جزئياً فاما من الجانبين فاعمر واخص من
وجه او من جانب واحد فقط فاعمر واخص مطلقاً ومرجع العموم
من وجه الى سالتين جزئيتين دائمتين وموجبة جزئية ومرجع
العموم مطلقاً الى موجبة كلية مطلقة عامة وسالبة جزئية دائمة
وينقض بالحيوان والجنس فانه ليس كل حيوان جنساً مع الاول
خاص من الثاني والجواب ان الاعتبار في نسبة التصادق بين الكليات
ان يكون افراد احدها افراد الاخر وليس افراد الحيوان افراد الجنس
وكذا العكس واعلم ان نقيض كل شيء رفعه واعلم ان للنقيض
ثلاثة معان الاول بمعنى الرفع فقط وبهذا المعنى

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

مع ما كان له من
 تأمل في قوله تعالى
 والجميع انما هم
 ان ياتواكم من
 البتة جلدوا على
 في اذا قاتلوا
 تأمل في قوله
 الى التقاتل
 كل من يقاتل
 قال فاعلم ان
 من جفأ من
 قال فاعلم ان
 ويظهر ان
 فالانسان وانما
 من جفأ من

لا بد من العلم
 في تصنيف الجوهريين
 بيان
 الاربع والنه
 الثلث
 من بعض
 ليس يكون ان
 الدوام
 من بعض
 لصدق
 التهم
 الیقطة
 بوجه
 كالفوس
 كل
 دانه
 قوله

فی الامور الکثیره
 والکاتب وزکک لاتعذر الکفر
 قولہ من الکفرات ہوا قصہ علی بن
 الاتفا والایہ وروایہ علی بن
 بحسب کون الیہ فی القاتن والکفر
 الاطلاق العام لا لدوام ولا لکثیر
 السداد وضمن الاسم والاسم الی کون
 من نام تستیقا واما کل تستیقا لعدم
 فان قیاس العام والتیقا کل واحد
 وان الی کون اولیہ علی بن احمد
 قولہ کون واما لا الاطلاق العام
 الشای وانما بان علی بن احمد
 کما فی قولہ حج ای من اتی
 الاطلاق العام فی الشای قولہ
 صدق کل نام تستیقا
 کل تستیقا

[illegible][illegible]

بيان على
اي معنى من التثنية
شي نقيضاً

[illegible]

[illegible]

ثم التقيض قد يكون فردا ما هو نقيض له كعدم ما وعدم عدم ما ولا
استحالة فيه كالمفهوم واللامفهوم ومن المحققين من زعم التنافي
واستخلص بان عدم المضاف الى العدم من حيث انه مضاف مع
قطع النظر عن خصوصية المضاف اليه فرد من العدم ومن جهة لحاظ
خصوصية المضاف اليه نقيض له فقد وهم فان خصوصية المضاف اليه
تؤكد الفردية ثم ينشأ عنها أشكال قوي آخر وهو ان العدم المضاف الى العدم
بالمعنى المذكور اي عدم ما اي عدم كان اذا صدق على شيء صدق نقيضه
اعني ما يضاف اليه لان المضاف فرد من المضاف اليه وكل ما صدق
عليه الفرد صدق المطلق فيلزم اجتماع النقيضين المستحيل ونعم يحل
ان صدق عدم عدم ما من جهة العموم على شيء من المستحيلات فيجوز
ان يستلزم امر مستحيلا وهو اجتماع النقيضين والآن نقول لا يلزم
من صدق المضاف صدق نقيضه فان نقيضه على التحقيق وجود عدم ما لا
نفسه ولا يلزم من صدق عدم عدم ما صدق وجود عدم ما فاللوضوح
حينئذ يجوز ان يكون من المعدومات فلم يحل عليه وجود عدم ما
فتأمل فتقيضا المتساويين كقولنا الانسان والناطق متساويان
والا اي وان لم يتساويا فبقارقا اي يصدق احدهما كالا انسان
على شيء ولم يصدق عليه الاخر كالناطق بل يصدق الناطق فيلزم
صدق احدهما المتساويين بدون الاخر هفت وههنا شك قوي وهو
ان نقيض التصديق رفعه لا صدق التفارق وربما يكون نقيض

[illegible]

مع عدم ما باعتبار موضع اجتماع حقیق عدم
 وجود عدم باعتبار موضع اجتماع حقیق عدم
 لا یضاهات الا الى ان وجود قولی قد اکتفوا
 بشاره الى انی اکتفای لا یضاهات الا الى انی اکتفای
 مقتضی عدم عدم ما علی التخصیص و وجود عدم
 مقتضی عدم عدم ما علی التخصیص و وجود عدم
 مقتضی عدم عدم ما علی التخصیص و وجود عدم

[illegible]

ولا ينعقد بينهما رابط حلي ايجابي فانه يستدعي وجود الموضوع امتسا
بحسب نفس الامر او بحسب الفرض وليس للموضوع وجود فرضي فيها
ولا في نفس الامر فكذب الاجاب مطلقا قلت يمكن الربط الايجابي
بينهما مع طول الحقيقة ويكون للموضوع وجود فرضي بالفعل سلب
الوجود الفرضي بحسب الفرض فيكون الحكم الايجابي بينهما بالفعل
وهو للطلب وما افاده الماتن في مرقطهم ان شريك الباري تعالى
ممتنع قضية حقيقة فيساق تحقيقه بوجه ادق بحيث لا يضر
هذا المقام وما قيل ان صدق السلب على شيء لا يقتضي وجوده
فحينئذ رفع التصديق يستلزم التفارق هذا القائل قصد الجواب
عن الشك المذكور بان نقيض المتساويين يكون امرا مضافا
النقيض عبارة عن الرفع وهو امر عدي فينعقد منهما القضية
الموجبة السالبة المحمول وهي لا تقتضي وجود الموضوع فالحا في
المعنى مساربة للسالبة فالمفهومات الشاملة بمنعقد من نقائصها
الموجبة السالبة المحمول وهي لا تستدعي وجود الموضوع فحينئذ رفع
التصديق يستلزم التفارق فبعد تسليمه انما يتم اذا كانت تلك المفهوم
وجودية كالشيء والممكن واما اذا كانت سالبة كاشريك الباري
ولا اجتماع النقيضين فلا مسأغ لذلك فيه اشارة الى جوابين مبنيين
على التحقيق الاول ان الرابط الايجابي يستدعي وجود الموضوع
مطلقا سواء كان المحمول سلبيا او ايجابيا وعليه بنى المصنف الجواب
الاول بان قول القائل المذكور ان سالبة المحمول لا تستدعي وجود
الموضوع في حين المنع بل البطلان واثار اليه بقوله فبعد تسليمه
والتحقيق الثاني ان السلب لا يضاف حقيقة لا الى الوجود وعليه

نقل المصنف
الجواب عن البعض
اياديه عليه

وقال المصنف في الجواب عن البعض
الذين يقولون ان السالبة المحمول لا تستدعي وجود الموضوع
فحينئذ رفع التصديق يستلزم التفارق فبعد تسليمه انما يتم اذا كانت تلك المفهوم
وجودية كالشيء والممكن واما اذا كانت سالبة كاشريك الباري
ولا اجتماع النقيضين فلا مسأغ لذلك فيه اشارة الى جوابين مبنيين
على التحقيق الاول ان الرابط الايجابي يستدعي وجود الموضوع
مطلقا سواء كان المحمول سلبيا او ايجابيا وعليه بنى المصنف الجواب
الاول بان قول القائل المذكور ان سالبة المحمول لا تستدعي وجود
الموضوع في حين المنع بل البطلان واثار اليه بقوله فبعد تسليمه
والتحقيق الثاني ان السلب لا يضاف حقيقة لا الى الوجود وعليه

وقال المصنف في الجواب عن البعض
الذين يقولون ان السالبة المحمول لا تستدعي وجود الموضوع
فحينئذ رفع التصديق يستلزم التفارق فبعد تسليمه انما يتم اذا كانت تلك المفهوم
وجودية كالشيء والممكن واما اذا كانت سالبة كاشريك الباري
ولا اجتماع النقيضين فلا مسأغ لذلك فيه اشارة الى جوابين مبنيين
على التحقيق الاول ان الرابط الايجابي يستدعي وجود الموضوع
مطلقا سواء كان المحمول سلبيا او ايجابيا وعليه بنى المصنف الجواب
الاول بان قول القائل المذكور ان سالبة المحمول لا تستدعي وجود
الموضوع في حين المنع بل البطلان واثار اليه بقوله فبعد تسليمه
والتحقيق الثاني ان السلب لا يضاف حقيقة لا الى الوجود وعليه

[illegible]

لا يكون شيف من الاخص
اعلم انما هم القاطن في السنين قال
ويعتبر من هو الحق والحق هو الذي لا يتغير
كذلك يقال لا يتم اتمس فكل ما يدور عليه
الاخص اعلم ان ليس به كمالا وهو غير متغير
في العام حتى يكون كمالا وهو غير متغير
ويعتبر من هو الحق والحق هو الذي لا يتغير
كذلك يقال لا يتم اتمس فكل ما يدور عليه

تقيضهما اغني سلباً لسان والناطق الذي هو سلب بسيط ليس
مساواة لعدم التصادق لما مر وان اعتبر من حيث الوجود الرابط
فهو ليس بتقيض للتساوي وبالجملة ان تقيض المفهومات السلبية التي اعتبر
التساوي بينهما انما يكون مفهومات وجودية دون السلبية فلا مساغ
لذلك الجواب ثم اقول لا شك ان المسلوب تقيض السلب ايضاً بالمعني
الاخيرين المذكورين ان قابل بالمعاني الثلاثة المذكورة اذا اخذ الرفع اعم
من الصريحي والضمني وقد عرفت ان لامضايقة في تعدد التقيض الظاهر
من قوهر تقيضاً للتساوي بين متساويان الايجاب الكلي فلا مساغ لذلك
الجواب ايضاً الحمد الا ان يتكلف ويخصص بالرفع الصريحي فتأمل
في هذا التحقيق وانظمه في سلك الفكر الدقيق فاجاب لا بتخصيص

الدعوى بغير نقائص تلك المفهومات هذا قد عرفت ان له جوابا بغير
التزام هذا التكلف بالتزام القضية حقيقية وقد عرفت تحقيقه ونقيض
الاعم والاختصاص مطلقا بالعكس فان انتفاء العام ملزوم انتفاء الخاص والعكس
تحقيقا لعنى العموم فكما تحقق نقيض العام تحقق نقيض الخاص فأي تحقق
الملزوم يستلزم تحقق اللازم وليس كلما تحقق نقيض الخاص تحقق نقيض
العام فيلزم كون نقيض الاختصاص من نقيض الاعم وهو المطلوب

[illegible][illegible]

عن الشاك تخصيص

الدعوى

قوله تعالى لا تأخذه لسانه
 عن حقيقته ان يكون معجزه
 قال الحسن بن علي بن
 الحسين فان كان نعم فليس
 فيه نقص وان لم يكن نقص
 فيه فليس هو معجزه لان
 معجزه ان نعم في نفسه لا يكون
 نقص لعدم وجوده بدون
 الانسان لان الانسان نقص
 في نفسه لان نعم وجوده
 بدون الانسان نعم وجوده
 قال الحسن بن علي بن
 الحسين ان نعم وجوده
 بدون الانسان نعم وجوده

[illegible]

والتقيض هو ان يكون الشيء في نفسه متناقضاً
فان قيل لا يتصور ان يكون الشيء متناقضاً في نفسه
بل هو متناقض في ذاته لا في غيره
فان قيل لا يتصور ان يكون الشيء متناقضاً في نفسه
بل هو متناقض في ذاته لا في غيره

وتشكك بان لا اجتماع التقيضين اعرض لانسان مع ان بين تقيضيهما
تبانياً اتموجه كون لا اجتماع التقيضين اعرض لانسان فظاهر اصل
عليه وعلى غيره واما وجه التباين بين تقيضيهما فهو ان اجتماع التقيضين
لا يتحقق بل يحصل صدق شيء عليه وصدقه على شيء فان الصدق يستلزم
الوجود ويمكن جوابه باخذ القضية حقيقية وقد استعمل في اول التبحر
وجه حسن في دفع كون القضية حقيقية ويقضي تهديد مقدمته وهي
ان كل مفهوم في نفس الامر لا يخرج عن التقيضين ولا يلزم انتفاع
التقيضين فيها وهو مستحيل بالضرورة فاجتماع التقيضين مفهوم
من المفهومات فهو في نفس الامر اما انسان وليس بانسان ولا اول
باطل بالضرورة والثاني اما ان يؤخذ على طريق السلب البسيط والعلل
والثاني باطل فان ثبوت الصفة شيء في نفس الامر يقتضي وجوده فيها
ضرورة اقتضاء اتصاف الشيء بالشيء في ظرف وجود الموصوف فيه
ولا اول يفتي الى ان لا يثبت العموم بين تقيضيهما فانه عبارة عن
التصادق ولو جزئياً من احد الطرفين الا ان يقال مرادهم اثبات
العموم بين تقيضيهما اثباته في الجملة ولا شك ان التقيضين يصدق
بينهما التصادق على طريق الفرض دون نفس الامر وهو حاصل وايضا
الممكن العام عام من الممكن الخاص لكل لا يمكن عام لا يمكن خاص وكل
لا يمكن خاص ما واجبا ومنع كلاهما ممكن عام فكل لا يمكن عام ممكن علم

والتقيض هو ان يكون الشيء في نفسه متناقضاً
فان قيل لا يتصور ان يكون الشيء متناقضاً في نفسه
بل هو متناقض في ذاته لا في غيره
فان قيل لا يتصور ان يكون الشيء متناقضاً في نفسه
بل هو متناقض في ذاته لا في غيره

والتقيض هو ان يكون الشيء في نفسه متناقضاً
فان قيل لا يتصور ان يكون الشيء متناقضاً في نفسه
بل هو متناقض في ذاته لا في غيره
فان قيل لا يتصور ان يكون الشيء متناقضاً في نفسه
بل هو متناقض في ذاته لا في غيره

والتقيض هو ان يكون الشيء في نفسه متناقضاً
فان قيل لا يتصور ان يكون الشيء متناقضاً في نفسه
بل هو متناقض في ذاته لا في غيره
فان قيل لا يتصور ان يكون الشيء متناقضاً في نفسه
بل هو متناقض في ذاته لا في غيره

شك على قاعدة
تقيض اعم ولاخص مطلقاً
وجوابه من الشر

والتقيض هو ان يكون الشيء في نفسه متناقضاً
فان قيل لا يتصور ان يكون الشيء متناقضاً في نفسه
بل هو متناقض في ذاته لا في غيره
فان قيل لا يتصور ان يكون الشيء متناقضاً في نفسه
بل هو متناقض في ذاته لا في غيره

وقد قيل في الجواب بمنع بطلان النتيجة بناء على تجويز صدق احد
النقيضين على الآخر كاللا مفهوم والمفهوم فان الثاني محمول على الاول
ولنا نقض فان هذا الحمل حمل عرضي وحمل اللا مفهوم على نفسه حمل
اولي ويشترط في التناقض اتحاد نحو الحمل كما سيأتي في المتن اقول
يلزم الضرب المستحيل وهو صدق النقيضين على شيء واحد من جهة
واحدة بحمل واحد فان صدق الوصف العنواني على افرادة ضروري
ومن افراد اللا ممكن العام ما يصدق عليه مفهومه بالحمل العرضي فكيف
يحمل عليه تقيضه اعني الممكن بهذا الحمل ولم يفرق القائل بين المفهوم
والافراد فان مفهوم اللا مفهوم يصدق عليه المفهوم بالضرورة ونفس
الامر واما افرادة فلا يصدق عليه المفهوم في نفس الامر كذلك مفهوم
الا ممكن يصدق عليه الممكن في نفس الامر بالضرورة ولا يصدق على
الفرضية مفهوم الممكن العام في نفس الامر كما اقول ان الافراد الفرضية
للا ممكن العام مستحيل الوجود في نفس الامر بعد فرض وقوعه يجوز ان
يستلزم صدق النقيضين في نفس الامر بناء على استلزام المحال للمحال
فيصح النتيجة على طريق الحقيقة فان قلت لانسلم استلزام كل محال
محالا كما قال بعض المحققين ان هذا ليس عاما بل اذا كان بينهما علاقة
قلت ان العلاقة مسلمة ههنا وهي علاقة اللزوم فاننا نعلم بالضرورة ان
كل ما فرض خروجه من عالم العدم الى عالم الوجود فهو ممكن عام بان
لا يكون احد طرفيه ضروريا بعد فرضه في نفس الامر كما يستلزم ارتفاع
النقيضين بعد فرضه في الواقع لاجتماع النقيضين فيه فكما يصدق القضية
حقيقية في نفس الامر بان ارتفاع النقيضين بعد فرض وقوعه مستلزم
اجتماعه اذن ذلك كل لا ممكن عام بعد فرض وقوعه في عالم نفس الامر يكون

[illegible]

القاعدة ودر من الشام
مجاوب القاخي

قول لا يعجز عن
التعويض بل
أعز عن انكسارنا في النكرو
في المتن قوله المالح هو هو جود
لا ملن قوله المالح هو هو جود
التعويض قوله في البيع جود
قوله ما كان عام من عام
قوله ما كان عام من عام
فان قلت أم قبح على جود
أنقوله بعض التعويض كسيد
أنا قوله هو هو جود
الباقره ولا هو جود
فقط من الزاد قوله علاقه
للزاد فان الحسن العام لازم
لازاد الا ما كان العام قوله
احسن قوله

لا فناء لآلہ کا مکن العاصم یقولہ
انہ فانی لا یفنی العاصم یقولہ
وہ حذر من التفتیش بکلامہ
تفتیش آقا و اوقاف علیہ
بمعاملہ فی موفات الہی
بمعین الخاضعین نے
مدائن الطین ان مغلط
فارح البکسر و ج

قال وبرا يعلق كما اطلق الشيخ
في الاشارات قوله يا محمد الفصل
يا كبر فان الانسان مبني على ارض
لا يقين بسيط قوله دون النسخ فانه
يدين من ارض في حقيقة الاقارب منها
قوله انظروا الى لقطة الثاني قال
ووجه كما مضى الا ان قال
او وجه كما مضى لان قوله
كما مضى الصنف قوله ثم افردها
او كما مضى بالقوة لانسان قوله
او كما مضى لا ينصن الصنف بل هو
بلان قال

بجسب الذات فان الجزء مغاير لكل بحسب الذات وربما يطلق الذالك
بمعنى الداخل فيخص بالجنس والفصل دون النوع ويكون التغاير بين
المنتسبين بحسب الذات فيكون اللفظ على ظاهرة او خارج يختص
بحقيقة نوعية او جنسية او غيرهما سواء عمر افرادها او لا او يقال لها
عرضيات فان العرضي هو الخارج المحمول وهذا يعبر الخاصة باقسامها والعرض
العام باقسامه والجمهور على ان العرض غير العرضي وغير المحل حقيقة هذا
هو الحق بحسب الجلي من النظر ودقيقه اما الاول فهو ان النظر حاكم بان
محل السواد جسم مغاير لحقيقته حقيقة ولذا يزول الاول ويبقى الثاني و
حينئذ يظهر التفاوت حقيقة بين المحل والعرض اما العرضي فهو الخارج
المحمول بنفسه كالا سود مثلا فلا شك انه مفهوم انتزاعي لا يكون عين الجسم
والسواد الموجود في الخارج واما الثاني فيسبح بيانه في ذيل رد قول بعض
الافاضل القائل بالاتحاد بينها حقيقة قال بعض الافاضل طبيعة العرض
لا بشرط شيء عرضي وبشرط شيء المحل وبشرط لا شيء العرض المقابل للعرض
لا بد او اعلينا من تحرير مقالة الفاسدة وسبب وقوعه في هذه الورطة
الظلماء ثريان فسادة بوجه ادق اما الاول فهو ان هذا القائل يقول
بالاتحاد بين العرضي الماخوذ من العرض المقابل للعرض وبين المحل و
كذا بينه وبين العرض ولا يقفه عليه ان العرضي قد يكون جوهر كالجوهر
والناطق احدهما بالنسبة الى الآخر فكيف يتحد مع العرض اذا عرض

[illegible]

فقال يا شيخنا القديرة ان الامم من الامم
وقد اقمتم فيكم انتم فيكم انتم فيكم
على الامم فيكم فيكم فيكم فيكم
منكم فيكم فيكم فيكم فيكم
الامم فيكم فيكم فيكم فيكم
الامم فيكم فيكم فيكم فيكم
الامم فيكم فيكم فيكم فيكم
الامم فيكم فيكم فيكم فيكم

عن
فصيح القول المصنف في
من ثم بقوله ارجع من اجل عدم
من العرفي في بعض قال
من بعض المتحققين في بعض
لا يدل على الغلبة كما ذهب اليه
من المثلث في مركب من الحديد
والنسيج فالفرق بينه وبين الحديد
المتضمن في المثلث في مركب من
بعدم اشتداد على الزمان في مركب
قال في المثلث في مركب من
ابن المصنف في المثلث في مركب من
المسؤول في المثلث في مركب من
المثلث في المثلث في مركب من

فانقول ان البنية اقول له والاطلاق
عطف على الخبر فوله والخطا
بما لم يعلل على عدم الاتقان ومن العرفي
والعرفي اي عدم القيل وقيل ان يكون
الفرق بين العرفي والقيل
قوله ان في غلات من السنة لا اعتبار
مواظاة عليها فوله عرفي وقيل
على الماء فوله فان لا دليل على كون
الذراع عرفيا فوله انما اراد تخصيص
وهو من الكم وهو قسم من العرفي
قوله انما اراد تخصيص
العرفي والعرفي اي هو قسم من العرفي
القائل

بالاتحاد بين العرض والعرضي والحل

[illegible]

۱۲۱ قولہ درجہ ای علم الدلیل و دلیل قولہ
ہی بالذات عند الخلق الدان قولہ
وہو ای کبد او قولہ کیا ہی فی البیان قولہ
قلا یصل ای الخلق انفسہ قولہ اقبالی
کہا و پیش فی السداد قال ابن استاذ
لے التثقی قال بنیاد و کائنات
ای حالہ من الخسوف الدی کیون کائنات
قالا سود مناد بالنا تہ سیاہ و ہلم
سید و او بیض مناد بالنا تہ سیاہ و ہلم
وہلم و سیاہ و ہلم و ہلم
مغنی سیاہ بالنا تہ سیاہ و ہلم
کست کائنات الاسود ذات لیل السواد
نور سیاہ و سفید کا کلام فی کلام
کائنات و ہلم و ہلم

يقول على الصليب
 ويا قاضي من ان يثني
 ولا تنزع عما هو عليه
 من حيث ينام الوصف
 انتهى فهو خلاف فهم
 القدم مع ان حد سنه
 الا تنزع الا يصدر عليه
 غلا تفض اليه قوله الية
 اى الى القدر النافذ
 بالمعنى الا تترعى البسيط
 قوله فقط اى لا يكون
 انشادة الى الابد

والا يبين قوله
مناه الزم داخل تحت متولدا
كما يظهر لمن راجع الى احكامية القديس
قوله على سبب انقال الى الاما
بين المعنى والعرض قوله لا يبين
لما مر تحت الا بشرط شي قوله لا يبين
لا يبين هذا الظاهر قوله فان الترديد
لقوله لا يبين قوله اما قول انقال
وهو الاتحاد قوله بالمتن الذي ذكرنا
من ان القدر انما تحت هو مفهوم
حيث اخذ هذا بشرط شي

تمتة قول
القاتل بالاختصاص بالمرض
والعرضي للحل

لا ينسأ عين الشقيق ولاد اخلافة
 على شمع الهندباء الجلالى من ان
 انقروا قال السيد المروى فى ما يروى
 نسبة مشا لا تنزع من غيرى
 من حيث هو والنسبة من حيث هو
 من حيث هو منتزع من حيث هو
 المنتزع من الوصف
 يعبر عن الوصف

قوله تقطين بالنقطه واذا شئنا
بذلك الخ قوله تقطين بالنقطه
قوله تقطين بالنقطه واذا شئنا
بذلك الخ قوله تقطين بالنقطه

انفصال الخطين وتداخل نقطتيهما فلا اشكال ايضاً فان هناك
نقطتين موجودتين بوجدتين قائلين بجلين نعم اشتراكهما في الجزم والضم
والاشتراك فيهما لا يوجب التوحد في الوجود كما صرح في موضعه
فالسؤال والجواب الذي ذكره في غاية التقصي كل منهما تخيل خال
عن التحصيل عندهن له ادنى توقد في الذكاء ومهارة في الطبع والرياء
فالكليات خمس اي خمس انواع تفريع على ما سبق من قوله ثم الكليات
عين حقيقة الافراد ام لا الاول الجنس وهو كلي مقول على كثيرين
مختلفين بالحقائق في جواب ما هو ذكر لفظ الكلي مع ان ما يليه مغن
للاحاطة بتمام التعريف وفوائد القيود واحترازاته واضحة لا تطيل الكلام
بذكرها فان كان جواباً عن الماهية وجميع المشاركات فمقرب لا بعيد
هذا الخصر اوضح مما قال بعضهم فان كان الجواب عن الماهية وعن
بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل فمقرب ولا بعيد والحاصل
ان الجنس يكون تمام مشتركاً بين الماهية ونوع اخر فان كان كذلك في جميع
المشاركات فمقرب وان لم يكن تمام مشتركاً في الجميع بل في البعض فهو بعيد وهذا
مباحث اي تفتيشات بعضها يتقيد بالمقام وتوضيحه وبعضها الاعتراضات و
جواباتها الاول ان ما هو سؤال عن تمام الماهية المختصة ان قصر فيه على امر
واحد فيجاب بالنوع والحد التام المراد بالماهية الحقيقة الكلية المعرأة

قوله تقطين بالنقطه واذا شئنا
بذلك الخ قوله تقطين بالنقطه
قوله تقطين بالنقطه واذا شئنا
بذلك الخ قوله تقطين بالنقطه

قوله تقطين بالنقطه واذا شئنا
بذلك الخ قوله تقطين بالنقطه
قوله تقطين بالنقطه واذا شئنا
بذلك الخ قوله تقطين بالنقطه
قوله تقطين بالنقطه واذا شئنا
بذلك الخ قوله تقطين بالنقطه

بيان الكليات
الخمس وتعريف الجنس
وتقسيمه
قوله تقطين بالنقطه واذا شئنا
بذلك الخ قوله تقطين بالنقطه
قوله تقطين بالنقطه واذا شئنا
بذلك الخ قوله تقطين بالنقطه

قوله تقطين بالنقطه واذا شئنا
بذلك الخ قوله تقطين بالنقطه
قوله تقطين بالنقطه واذا شئنا
بذلك الخ قوله تقطين بالنقطه

147

[illegible]

من ان قول
انفاضی پس گفتو فان
مناه پس از لا یدع الجدل قام فی الجواب
من السؤال من الجواب فی الجواب
وان جم الجواب من السؤال فی الجواب
مناه پس از لا یدع الجدل قام فی الجواب
من السؤال من الجواب فی الجواب
وان جم الجواب من السؤال فی الجواب

عن الوجود دون ما به الشيء هو هو فيثبت لا يصح السؤال في ما كان
وجوده وتخصه حين ذاته كالواجب تعالى ويصح قوله في ما بالانواع
او الحد التام بالحصص مطلقا سواء كان الشخص خاصا او عاما في الشخص
او عارضا له كما هو التحقيق فان الشخص ليس من الماهية بالمعنى
المذكور وليس المراد من التريد المذكور في الجواب التريد على سبيل
التحقيقية او على منع الجمع بل التريد على سبيل منع الخلوف في الحد التام
في الجواب عن السؤال بالجزئي الحقيقي كريد مثلا كما يصح النوع في جوابه
وما قيل ان التفصيل يلغو حينئذ في الجواب فهذا القول لغو فان الاجمال
ايضا كذلك اذ كل واحد من صفتي الاجمال والتفصيل يكون عارضا للماهية
من حيث هي هي تابعا للاتفات الذي هو من صفة المتلقت وانا
يطلب بالسؤال عن الماهية المختصة نفسها من حيث هي فلا يقع في الجزأ
الماهية كذلك ولا اعتبار بالتفصيل والاجمال نعم يقع كل واحد منهما
فردا لها ومورد التحقق أو بيانها على وجه الاستدلال ان الحد التام كالحيوان
الناطق بالنسبة الى الانسان كلي والكلي ينحصر في خمسة ولا يكون كليته
الا بالنسبة الى زيد وعمر ومثلا ولا يتصور كليته بالنظر اليها وكل واحد منهما

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الغنيين قوله كما إلى
الجهاب من السوء بالبر
وقوله وبما أنى بيان أن
قوله كما إلى الماهية
منها أي من الأجل قوله
برون واحد منها قوله
فأنا لا نوجب

[illegible]

114

[illegible]

فأدلت بما سبق لا شق الخروج فيخصر هذا الكل في الخاصة والعرض العام فاعلم
ومن تمام المشترك ان جمع بين امور فيجب بالنوع ان كانت متفقة الحقيقة
وذلك لا النوع تمام لما هيته المشتركة بين افرادها وبالنوع ان كانت متفقة
لما ذكر في الاول ومن ههنا يقترح ملام ان كان جنسين في مرتبة واحدة
لما هيته واحدة وذلك لان الجنس يقع في جواب ما هو اذا سئل عن
امر مختلف فحينئذ يكون ماموطا بالتمام الحقيقة المشتركة فان كان الواقع في جواب
احد الجنسين فقط فيلزم بطلان جنسية الآخر من خلاف المفروض او كلاهما فيلزم
كونهما جنسا واحدا وهو ايتضا خلافا للمفروض وقد يستدل عليه بان
لو كان بشي واحد جنسان يلزم الاستغناء عن الذاتي فان احدا الجنسين اذا اقترن
بفصله القريب تحصلت لما هيته للنوعية ويكون الجنس الآخر غوا في التقويم
اقول في كلا الوجهين نحن خائفون ان يكون ما هيته واحدة لهما جنسا
كل جنس منهما بالنظر الى نوع معين ولا يكون جنسا بالنظر الى نوع اخر كما
اذا فرضنا ثلاثة عقول مثلا لكل واحد منها جنسان كل جنس منهما يكون
مشتركا بين اثنين فقط ولا يوجد بين اثنين آخرين وكذلك يكون لكل
واحد من تلك الانواع العقلية مثلا فصلا في مرتبة واحدة يميز
كل واحد منها بالجنس القريب ويكون حينئذ لكل واحد من تلك الانواع
جنسان قريبان وفصلا كذلك فيحصل كل واحد من تلك الانواع من
اربعة اجزاء عقلية وهذا الاحتمال وان لم يكن موافقا لما تقرره في
مدارك القوم لكن لم يطله البرهان بل يبقى في حيز الجواز وهو يكفي
لبطلان البراهين المذكورة على المطلوب الذي ذكره المصنف الا ان
يقال ان الجنس القريب اذا اقترن بفصله القريب يحصل به نوع
واحد كما يشهد به الفطر السليمة وكذلك الجنس الاخر اذا اقترن

[illegible][illegible]

المبحث الأول
الجد

[illegible]

[illegible][illegible]

المبحث
الثاني في تنقيح

باینین و قدیمه ای که در آن یکون الوجود الواحد
قائما بالوجود من حيث الوجود لا بالماهية حتى يوافي
فهم الوجود الواحد بما ينسب لكن قد يلزم منه
وجود الجميع بدون الوجود الواحد لا يقوم
والله اعلم بما في ان الوجود الواحد لا يقوم
باینین قوله ان يجد الوجود ای بین
بفهم والنفس قوله بحسب اذات متفق
بالايجاد قوله وان شئنا قوله في الوجود
ای البديهيات و هذا متفق بقوله فان
قوله وان شئنا الوجوده الشان لم ينع
البحث الاول من بيان المعتبرين
بفهم والنفس قوله في الوجود
قوله في الوجود قوله في الوجود
قوله في الوجود قوله في الوجود

[illegible]

[illegible]

ومنشأ ذلك ان الجنس ليس له محصل قبل النوع وان كانت قبلية لا بالزمن
يعني ان الجنس ليس له وجود في مقام الفصل النوعي قبل وجود النوع وان
يحصل وجود الجنس في ذلك المقام والا فمضافا اليه الفصل في مرتبة
اخرى حتى يحصل وجود النوع ثانيا والقبلية المنتقاة اعم من ان تكون
زمانية او ذاتية والذاتية اعم من ان يكون بحسب الوجود او بحسب نفس
تقدم الذات اما الاول ففيها ظاهر واما الثانية فبكل النحور تستلزم
الجزئية والجزء بما هو جزء غير محمول والجنس محمول فلم يعتبر في مرتبة
الجنس مرتبة الجزئية بل هذه شاكلة المادة بالنسبة الى النوع سواء
كان مادة خارجية او ذهنية وتحقيق المقام ان الحيوان مثلا اذا
اخذ لا بشرط شيء فهو في هذه المرتبة جامع للمغايرة والاتحاد مع النوع
كالانسان والفصل كالناطق فانه في مرتبة الخلط متحد معهما في
مرتبة التجرد مغايرهما ومرتبة الاطلاق جامعة لمرتبتين في مرتبة الحمل
ومقام الجنس كما سيأتي في كلام المصنف واما مرتبة التجرد فهي مرتبة
المغايرة وفيها يتحقق الجزئية للنوع والمعلولية من الفصل فان المعلول مغاير
للعلة بالضرورة والجزء للكل كذلك ففي هذه المرتبة لاشائبة للحمل و
هذه مرتبة المادة ففي هذه المرتبة يتقدم الحيوان على وجود الانسان
ثم بانضيااف الفصل اليه يصير نوعا وهذا التقدم في هذه المرتبة يتصل
على نوعين تقدم وجود الحيوان على وجود الانسان وهو تقدم بالطبع
وتقدم نفس الحيوان على نفس الانسان وهو تقدم اخصوي التقدم
الخمس المشهورة بل يعد من السبعة واما الجنس من حيث هو جنس
فهو يري من التقدم بالطبع والذات والجزئية والمادية فلا يكون له فصل
قبل النوع وان كانت قبلية لا بالزمان فانقضى هذا التحقيق فانه ينفعك

على وجه الانسحاب
فقد وجد الانسان على الحاج الى وجه
البيان كونه من اولين حج وكيفية ان
يؤتى من اركان الاسلام بان تقدم على فاعلم ان
الاستاذ قد اورد له من تقدم اول العلم والادب
فستبين القوم ان التقدم على فاعلم ان
بان ان التقدم بالبطح وقدم اول التقدم
فستبين القوم ان التقدم على فاعلم ان
وبما تقدم ان تقدم على فاعلم ان
والتقدم بان تقدم على فاعلم ان
بما السلام والتقدم على فاعلم ان
من مبدأ سعيهم في تقدم اول التقدم
ان في تقدم من الحرب بان تقدم على فاعلم ان
تقدم من تقدم اول التقدم على فاعلم ان
على راي القوم بان تقدم على فاعلم ان
ان تقدم على فاعلم ان

تتممة
المبحث الثاني في تقييم
الجنس

الجلس

[illegible]

[illegible]

لا تمايز كتمايز المواد والاصناف لانواع الاجسام بحيث يبقى احدها وشتى
الاخرى ويكون احدهما علته للوجود خارج التمايز والاخرى بل هي مقومة
لنفس ذات النوع وممتدة معه في الوجود وهذا القسم عندهم داخل تحت
النوع المتماثل بالمقولة فله مادة وصورة ذهنيتان في بعض الملاحظات
وجنس فصل في ملاحظة اخرى ويقال لهذا القسم بسائط خارجية وليس له
اجزاء كاجزاء الاول وليس له على الرابع بالحقيقة مثاله الاعراض
الخارجية كالسواد والبياض مثلا والاعراض الذهنية فقط كالابوة
والبنوة مثلا فان لها اجناسا وفصولا عندهم حقيقة ومادة وصورة ذهنية
لذلك ولكن لا كاجزاء انما خارجية للجسم ثم المادة والصورة الذهنيتان يقال
لهما ايضا اجزاء خارجية فان الاصطلاح وقع بقول الاجزاء انما خارجية
على الاجزاء الغير المحولة ولا شك ان الاجزاء على اي نحو اخذت لا تكون
محمولة في مرتبة بشرط لا شيء ثم هذه الاجزاء ليست كاجزاء التحليلية
بالمعنى الثاني فاما ليست اجزاء بل عوارض شبيهة لها وهذه اجزاء داخلية
في قوام الحقيقة في بعض المراتب هذا غاية تحقيق كلامهم ومقصودهم
ولس بعد تحت حجب الاستار مستور فقول ان الحق هو الذي زعمه المحققون
باطلا اعرف التركيب لاتصافه ببيانته على وجه التحقيق ان الجنس الفصل
اما ان يكونا داخليين في حقيقة النوع وما هيته اولا الثاني باطل بالضرورة
فانهما جزآن والجزء حقيقة ما يكون داخلا في قوام الكل وعلى الاول
فاما ان يكون حقيقة النوع موجودة في الخارج مع الاجزاء اولا
الثاني باطل فانه من البطلان وجود الكل بدون الجزء على الاول
فاما ان يكون تلك الاجزاء في الخارج متحدة بالذات اولا الاول باطل
فانه من الافاشح ان يصور ذاك واحدا ذاتا اخرى فانها اما ان تكون

الحقيقة ان كل واحد من هؤلاء
 ساعدوا في اطلاق الامور على الجنس والفصل
 باعتبار ما كانوا قد كانوا في الجوارح
 انهم لم يقطعوا من غير ان يكونوا في
 الكوزة كان جزءا من مادة غير محمول على
 المحول واذا استمر من حيث انه لا يوصف
 على الكوزة فيكون قوله اي ليس هو المحول
 في قوله تعالى كيف ينبغي في الفهم بسيط
 مع ان لا يجوز قوله وليس في الفهم بسيط
 والصورة الحقيقية التام في الفهم
 قوله تعالى اي مثال في الفهم قوله
 في الفصل للسواد هو ما بين

تمت البحث
الثالث في الفرق بين المادة
ولجنس

فمنه
عليه السلام هو مفرق البصر والسماع
قولكم كما اى حقيقه قولكم ثم الماده الماده
وضع سوال تقرير وان الماده الماده
المختصين مع انها ونبينا ان يقال
لها الا بزايا خاصه فاما قولكم ايضا
اي كما يقال للماده لعلها اجزاء خاصه
المتنزهين في الخارج اى كذا
قولكم على ما هو اخذت اى كذا
ففيها اجزاء خاصه قولكم ثم كذا
اي كذا اجزاء الخبير السامعه قولكم
اي كذا سبق بنوا ان الخبير
فمنه

[illegible]

[illegible][illegible]

جواب مستنبط
من الاول للاعتراض
على الكلي

[illegible]

[illegible]

مع انها عين لها من هذه الجهة وغير مسلوية عنها فتوهم المناقضة
فاجاب عنه باعتبار الحثيتين ومن ههنا قيل ان في مرتبة مطلق الشيء لها
اجتماع التقيضين لكن لما كان باعتبار حثيتين فلا غبار فيه فافهم ومن ثم
قيل لو لا اعتبارات لبطلت الحكمة فان بناء اكثر مسائلها عليها كما يظهر
تتبعها الخامس الكلي ان كان موجودا فهو شخص فان الوجود الخاص لا ينفك عن
الشخص بالضرورة العقلية ولذا قيل انما مستحان بالذات ومساوقان الكلام
ههنا في الوجود الخاص فان الوجود المطلق لا ينفك عن الخاص في الواقع ضرورة
امتناع للماهية المجردة فيه فكيف مقولته على كثيرين فان الشخص لا ينفك عنها
والا فكيف يكون مقوما للجزيئات الموجودة فان المعدوم لا يقيم الوجود
ضرورية ان عدم الجسم يستلزم عدم الكل وليس المراد بالنقويز ههنا الا
الجسمية وهذا الاصل اضري غاية السخافة بحسب اجلي من النظر كما يشهد به
الحل المذكور في المتن لكنه قوي عندي بحسب دقيق النظر كما ذكر انفا
وحله ان كل موجود معرض للشخص مسلم الكلية في جز الخفاء فان الواجب
تعالى ليس كذلك فان تشخصه عنه تعالى لعل المراد ان كل كلي معرض
التشخص بقرينة المقام وذلك دليل التقسيم والاشتراك فان المعروفية تقتضي
خروج العارض عنه فالعارض بحسب مرتبة ذاته منقسم ومشارك بالضرورة
ودخول التشخص في كل موجود ممنوع فان الطبائع الكلية يجوز ان تكون معرضة
للوجود في الخارج او الذهن وليس التشخص جزءا منها والا لم تكن كلية وبالجملة
ان المقوم وان كان كلياً يتصور وجوده في الخارج والذهن بان يكون الوجود
عارضاً له والتشخص ايضا لذلك لكن بالنظر الى نفس حقيقته كلي فالكلية
لا تنافي الشخصية فان اعتبار الكلية في مرتبة والشخصية في مرتبة اخرى
فلا تنافي بينهما واما النظر الدقيق فانه يحكم بان لا يندفع به اصل الاشكال

المجلد الخامس
الاعتراض على كون الكلي
جنساً للجنس

[illegible]

[illegible]

五、

۴۰۴

174

[illegible]

متحصلة بل مراتب عقلية ومبادئ كلية ليست بموجودة في الخارج
فتوسطها في مرتبة آثار الفيض قسط الاجناس المتوسطة وأما النقطة
فعل تقدير وجودها في الخارج فانما هي بسيطة خارجا واما ذهنا ايضا
فممنوع كيف والبساطة مطلقة فمن خواصه تعالى انتهى كلامه اقول
هذا الكلام من المصنف يدل على غفلته من مذهب الحكماء ودلائلهم
فضلا عن التعمق فيها حتى يظهر له فسادها او صحتها فيتفرع عليه صحة مذهبهم
او فسادها اما غفلته عن مذهبهم فمن جهة التهم ما ادعوا ان كل حادث لودائيا
مسبوق بالمادة اذ من الحوادث الذاتية الهوي الاول لا فلاك والعناصر وهو ليس
بمسبوق بمادة عندهم وايضا من الحوادث الذاتية عندهم الطبائع الكلية الجسمية
والنوعية التي هي حلة للمادة فلو كانت مسبوقة بالذات وبالزمان يلزم الدور على
الاول وينفسخ التلازم بين المادة والصورة على الثاني فابضا العقل العشرة
عندهم انواع مخصصة في الاشخاص كما يلوح اليه دلائلهم في الاهيات
ليست بمراتب عقلية غير موجودة في الخارج فانهم صرحوا بان في اول
تموج بحر الوجوب الذاتي لا بد ان يصد منه موجود اقوى للموجودات وليس
الا الموجود الخارج المجرد عن المادة وبالحجة تصريحهم في ذلك اكثر من
ان تحصى وبهذا الاخير ظهر عدم اطلاع المصنف من مذهبهم بوجهين
كما لا يخفى على التفتن الماهر كما عدم الاطلاع عن دلائلهم فلان لا تمام
للقصود وهو المسبوقية عن المادة لا بد ان يحل الامكان الماخوذ فيه على
الامكان الاستعدادي وهو لا يوجد في حوادث الذاتية فقط بل في اللقائات

الذي يكون عاقبة زيارته اليه كالموت
والله اعلم بالصواب

[illegible]

اعتراض
على الصنف بأنه غافل عن
مذهب الحكماء

موجودہ دنیا کی حاجت الہیہ سے جو وہ
فحاشیت تو دعا مقرر کیا اور کہیں کہیں
اور جو دنیا کی حاجت الہیہ سے جو وہ
بالعینہ کی حاجت الہیہ سے جو وہ
الہیہ سے جو وہ
موجودہ دنیا کی حاجت الہیہ سے جو وہ
فحاشیت تو دعا مقرر کیا اور کہیں کہیں
اور جو دنیا کی حاجت الہیہ سے جو وہ
بالعینہ کی حاجت الہیہ سے جو وہ
الہیہ سے جو وہ

[illegible][illegible]

فان قيل قد يقال ان الجنس لا يحد بالصفات بل بالصفات والصفات لا يحد بالجنس بل بالجنس... فان قيل قد يقال ان الجنس لا يحد بالصفات بل بالصفات...

لان الامر فوقه واعمال الكل العالي لذلك والاصح لاعم المتوسط ووجهه ظاهر
ولان الجنسية باعتبار العموم اذا اعتبر في مفهوم الجنس القول على كثيرين
مختلفين بالحقائق فيكون اعم من كل حقيقة نوعية والنوعية باعتبار المحصور
يسمى النوع السافل نوع الانواع والجنس العالي جنس الاجناس وبعد ما ياتي الفصل
وما بينا وجه التسمية ظاهرة لمن له ادنى فهم الثالث الفصل وهو القول
في جواب اي شيء خرج منه الجنس النوع والعرض العام هو في جوهره يخرج
انخاصة والمراد منه طلب مميذاتي بعد وقوع الشك في ذاتي مشترك عام ولذا
اشتهر ان الفصل هو المميز الذاتي للشيء بالنظر الى الجنس وحينئذ يتم قوله
وما لا جنس له كالوجود لا فصل له بلا كلفة ولكن يبطل حينئذ حصر الكل في
انحصار واذا تاتي في الجنس الفصل يجوز التركيب من امرين كليهما متساويين
فان كل واحد منهما ليس جنسا وهو ظاهر في انوعه لانه تمام حقيقة افرادة ليس
كل واحد منهما تمام حقيقة افرادة لدخول الاخر فيها ولا خاصة ولا عرضا عاما
لكنهما من الماهية ودخولها في الابدان يكون فصلا الا ان يقال ان المحصور
على مذهبه ومذهبه ابطال التركيب من امرين المتساويين وان لم يعمد عليه
برهان قوي بعد بقي الكلام في المثل له اعنى الوجود فقالوا بطلته فلا جنس له
واستدلوا عليه بوجوه منها انه لو كان له اجزاء فاما ان تنصف بالعدم المطلق او
بالوجود كذلك والاول باطل فان انعدام الاجزاء مطلقا يستلزم انعدام الكل كذلك
باطل ضرورة ان الوجود من الوجود وان كان الوجود الذهنية وحينئذ يلزم اجتماع
التقيضين الثاني ايضا باطل فانها اما ان تنصف قبل الوجود المطلق او بعد او بعد
على الاول يلزم الدور وخروج عن تقدم المطلق على الخاص فلو كان الوجود للجزء مقدما

فان قيل قد يقال ان الجنس لا يحد بالصفات بل بالصفات... فان قيل قد يقال ان الجنس لا يحد بالصفات بل بالصفات... فان قيل قد يقال ان الجنس لا يحد بالصفات بل بالصفات...

الثالث الفصل
وتعريفه والدليل على طيبه
الوجوه
فان قيل قد يقال ان الجنس لا يحد بالصفات بل بالصفات... فان قيل قد يقال ان الجنس لا يحد بالصفات بل بالصفات... فان قيل قد يقال ان الجنس لا يحد بالصفات بل بالصفات...

فان قيل قد يقال ان الجنس لا يحد بالصفات بل بالصفات... فان قيل قد يقال ان الجنس لا يحد بالصفات بل بالصفات... فان قيل قد يقال ان الجنس لا يحد بالصفات بل بالصفات...

فان قيل قد يقال ان الجنس لا يحد بالصفات بل بالصفات... فان قيل قد يقال ان الجنس لا يحد بالصفات بل بالصفات... فان قيل قد يقال ان الجنس لا يحد بالصفات بل بالصفات...

قوله ان الجنس من جنس واحد... قوله ان الجنس من جنس واحد... قوله ان الجنس من جنس واحد...

نصائح في بيان... قوله ان الجنس من جنس واحد... قوله ان الجنس من جنس واحد...

وان خفل عنه بعض الشارحين وقال ما قال بحيث لا يؤدي الى طائل... وهذا المعنى الاخير هو المراد في هذا المقام وعليه يتفرع الفروع الخمسة...

قوله ان الجنس من جنس واحد... قوله ان الجنس من جنس واحد... قوله ان الجنس من جنس واحد...

قوله ان الجنس من جنس واحد... قوله ان الجنس من جنس واحد... قوله ان الجنس من جنس واحد...

قوله ان الجنس من جنس واحد... قوله ان الجنس من جنس واحد... قوله ان الجنس من جنس واحد...

عدم كون فصل الجنس للفصل في الفصليين

قوله ان الجنس من جنس واحد... قوله ان الجنس من جنس واحد... قوله ان الجنس من جنس واحد...

قوله ان الجنس من جنس واحد... قوله ان الجنس من جنس واحد... قوله ان الجنس من جنس واحد...

قوله في بيان الاول اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثاني اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثالث اي اوامر ظهور
قوله في بيان الرابع اي اوامر ظهور
قوله في بيان الخامس اي اوامر ظهور
قوله في بيان السادس اي اوامر ظهور
قوله في بيان السابع اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثامن اي اوامر ظهور
قوله في بيان التاسع اي اوامر ظهور
قوله في بيان العاشر اي اوامر ظهور

وبيان الاول ان الوجود عرض لا يتصور قيام عرض احد شخصي بمحليين
كذلك واما اتحاد مطلق الوجود فهو غير مطلوب في هذا المقام فانه يتأتى
في جميع الاشياء المتباينة جوهرية كانت او عرضية فلا يكون مناطا للحمل
المعتبر في الاجزاء وهذا الاخير بيان عريض تحقيقى بيناه في بعض الحواشي
ولا يسع لذكره المقام ولعل اللبيب يكفيه ما ذكرناه انفا ونمهد ببيان هذا ان
مناط الوحدة الحقيقية في المركبات إنما هو الحول واحتياج الحال فيها الى الحول
والذي للمتوعد يعلم بشهادة قلبه ان احتياج الحال العرضي الى الحمل الشد منه
في الحال الجوهرية فان الاحتياج في الاول يتصور بحسب طبيعة الحال وشخصيتها
وفي الثانية لا يتصور الا بحسب الشخصية فقط وكذا الحول في الاولى وفر وأكثر من الثانية
فان العرض حال في محله بحسب طبيعته وتخصه لكونه طبيعة ناعية والحال
الجوهرية إنما هو حوله في المحل بحسب الشخصية فقط فان طبيعته مستقلة لصلة
عن الجاعل متقدمة على المحل وقد حققناه ايضا في بعض الحواشي القوم عنه
خالفون فاذا كان الربط والاحتياج في العرض الجوهرية اشد او فر من الجوهرية فالتى
الحقيقة المعتبر في انواع الاجسام الطبيعية الحقيقية كذلك فكون العرضية
الجوهرية او من كون الجوهرية فصلا لها فامل في هذا المقام فانه مما تحيرت فيه
الافهام وههنا شك من وجهين الاول ما ورد في الشفاء وهوان كل فصل معنى
من المعاني فاما اعم المحولات اي الاجناس العوالى الغشقة المعتبرة عندهم بان لا يخرج
المسكن عنها او تحتها والاول باطل فان الفصل هو المميز لانواع تلك الاجناس
كما يقتضيه تعريفه فلا يكون اعم المحولات ولا عينها ايضا بل يكون تحتها
فهو منفصل عن المشاركات بفصل ضرورة ان ما به الاشتراك لا بد له
من ما به الامتياز ضرورة تحصل تلك الفصول وامتيازاتها في ما بينها
وعن غيرها فاذن كل فصل فصل ويتسلسل وحله لا تفران فصا ل كل

قوله في بيان الاول اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثاني اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثالث اي اوامر ظهور
قوله في بيان الرابع اي اوامر ظهور
قوله في بيان الخامس اي اوامر ظهور
قوله في بيان السادس اي اوامر ظهور
قوله في بيان السابع اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثامن اي اوامر ظهور
قوله في بيان التاسع اي اوامر ظهور
قوله في بيان العاشر اي اوامر ظهور
قوله في بيان الحادي عشر اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثاني عشر اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثالث عشر اي اوامر ظهور
قوله في بيان الرابع عشر اي اوامر ظهور
قوله في بيان الخامس عشر اي اوامر ظهور
قوله في بيان السادس عشر اي اوامر ظهور
قوله في بيان السابع عشر اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثامن عشر اي اوامر ظهور
قوله في بيان التاسع عشر اي اوامر ظهور
قوله في بيان العشرون اي اوامر ظهور
قوله في بيان الحادي والعشرون اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثاني والعشرون اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثالث والعشرون اي اوامر ظهور
قوله في بيان الرابع والعشرون اي اوامر ظهور
قوله في بيان الخامس والعشرون اي اوامر ظهور
قوله في بيان السادس والعشرون اي اوامر ظهور
قوله في بيان السابع والعشرون اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثامن والعشرون اي اوامر ظهور
قوله في بيان التاسع والعشرون اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثلاثين اي اوامر ظهور

قوله في بيان الاول اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثاني اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثالث اي اوامر ظهور
قوله في بيان الرابع اي اوامر ظهور
قوله في بيان الخامس اي اوامر ظهور
قوله في بيان السادس اي اوامر ظهور
قوله في بيان السابع اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثامن اي اوامر ظهور
قوله في بيان التاسع اي اوامر ظهور
قوله في بيان العاشر اي اوامر ظهور
قوله في بيان الحادي عشر اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثاني عشر اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثالث عشر اي اوامر ظهور
قوله في بيان الرابع عشر اي اوامر ظهور
قوله في بيان الخامس عشر اي اوامر ظهور
قوله في بيان السادس عشر اي اوامر ظهور
قوله في بيان السابع عشر اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثامن عشر اي اوامر ظهور
قوله في بيان التاسع عشر اي اوامر ظهور
قوله في بيان العشرون اي اوامر ظهور
قوله في بيان الحادي والعشرون اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثاني والعشرون اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثالث والعشرون اي اوامر ظهور
قوله في بيان الرابع والعشرون اي اوامر ظهور
قوله في بيان الخامس والعشرون اي اوامر ظهور
قوله في بيان السادس والعشرون اي اوامر ظهور
قوله في بيان السابع والعشرون اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثامن والعشرون اي اوامر ظهور
قوله في بيان التاسع والعشرون اي اوامر ظهور
قوله في بيان الثلاثين اي اوامر ظهور

قوله في الفصل الخامس ان يكون العقل في كل واحد من هذه الاقسام
 العقل في كل واحد من هذه الاقسام ان يكون العقل في كل واحد من هذه
 العقل في كل واحد من هذه الاقسام ان يكون العقل في كل واحد من هذه
 العقل في كل واحد من هذه الاقسام ان يكون العقل في كل واحد من هذه

قوله في الفصل الخامس ان يكون العقل في كل واحد من هذه الاقسام
 العقل في كل واحد من هذه الاقسام ان يكون العقل في كل واحد من هذه
 العقل في كل واحد من هذه الاقسام ان يكون العقل في كل واحد من هذه
 العقل في كل واحد من هذه الاقسام ان يكون العقل في كل واحد من هذه

قوله في الفصل الخامس ان يكون العقل في كل واحد من هذه الاقسام
 العقل في كل واحد من هذه الاقسام ان يكون العقل في كل واحد من هذه
 العقل في كل واحد من هذه الاقسام ان يكون العقل في كل واحد من هذه
 العقل في كل واحد من هذه الاقسام ان يكون العقل في كل واحد من هذه

مفهوم بالفصل وانما يجب لو كان ذلك العام مقوما له حاصله ان مقولته
 تلك الاجناس اي كذا اجناسا عالية للسكن انما هي بالنظر الى الانواع المتصلة
 له اي للركبة تركيبا عقليا والفصول اذ ليست انواعا متصلة عند هم
 فليست داخله تحتها فلا يلزم انفصاله بفصل وقد سخر في اثناء الترقيم
 وجه حسن اخر لرفع الاشكال من غير توسط ما ذكره في الجواب وهو ان
 التسلسل المذكور في الايراد يجوز ان يكون تسلسل الانتزاعات لا اعتبارا
 المنقطعة بانقطاع الاعتبار فان الفصول من الاجزاء الذهنية التحليلية
 وهي انتزاعية قطعا لا يقال ان الاجزاء الذهنية مستقلة للاجزاء الختار
 كما هو التحقيق فيلزم التسلسل المسخيل في تلك الاجزاء اولا واخرا وكلاهما
 مفضيان الى المطلوب الموردا فنقول يلزم حينئذ بطلان مقولته لقوله
 بالنظر الى البسائط الخارجية كالجهنم بالنظر الى العقول والنفس كالمقولات
 العرضية بالنظر الى انواعها البسيطة في الخارج فلا بد لاصلاح كلامهم من
 الاغراض عن الاستلزام والثاني ما سخر لي وهو ان الكلي كما يصدق على
 من افرادة يصدق على كثيرين من افرادة اي على مجموع افرادة بصدق
 واحد في بعض الصوق فان الضرورة شاهدة بان مجموع الجواهر جوهر ومجموع
 الاعراض عرض وليس مراد المصنف القاعدة الكلية لتتقض بالوحدة
 الحقيقية فانه لا يقال على المجموع المركب من الوحدات الحقيقية واحد
 حقيقي نعوضه في بعض الصوق قد يكون ضروريا كما بينه بقوله فمجموع
 الانسان والفرس حيوان فله فصلان قريبان وكذا مجموع الجواهر جوهر
 ومجموع الكميات كم ومجموع الكيفيات كيف وحينئذ يظهر الجواب عما
 قاله بعض المحققين من ان هذا الايراد ساقط عن اصله فان صدق الكلي
 على مجموع افرادة لا يلزم كالواحد الحقيقي نعم يلزم صدقه على الكثرة الحاصلة

الحل من
 المصنف وجواب آخر
 من الشارح

قوله في الفصل الخامس ان يكون العقل في كل واحد من هذه الاقسام
 العقل في كل واحد من هذه الاقسام ان يكون العقل في كل واحد من هذه
 العقل في كل واحد من هذه الاقسام ان يكون العقل في كل واحد من هذه
 العقل في كل واحد من هذه الاقسام ان يكون العقل في كل واحد من هذه

قوله في الفصل الخامس ان يكون العقل في كل واحد من هذه الاقسام
 العقل في كل واحد من هذه الاقسام ان يكون العقل في كل واحد من هذه
 العقل في كل واحد من هذه الاقسام ان يكون العقل في كل واحد من هذه
 العقل في كل واحد من هذه الاقسام ان يكون العقل في كل واحد من هذه

قوله في الفصل الخامس ان يكون العقل في كل واحد من هذه الاقسام
 العقل في كل واحد من هذه الاقسام ان يكون العقل في كل واحد من هذه
 العقل في كل واحد من هذه الاقسام ان يكون العقل في كل واحد من هذه
 العقل في كل واحد من هذه الاقسام ان يكون العقل في كل واحد من هذه

[illegible]

من افرادة وهو لا يستلزم مطلوب المصنف ذلك لان مقصود المصنف القضية
الماملة المستلزمة للجزئية لا الكلية وتفصيل اعتراض المصنف بحيث
لا يسقط عن اصله كما زعمه المحققون ان مجموع الكمية للتصلة والمنفصلة مثلا
يصدق عليه كضرورة انقسام المجموع بالذات بانقسام اجزائه كذلك هو
المعنى بالكفر فيصدق على ذلك المجموع انه كرم بالذات فيصدق مقولة الكفر عليه
صدق الاجناس على الانواع فيكون لهذا المجموع فصلان قريبان وهو خلاف
ما تقر كما سبق وان ناقشت في المثال الذي ذكره المصنف من ان مجموع
الانسان والفرس حيوان بانه باطل او ممنوع فذلك بعد تسليمه مناقشة
في المثال غير قاصد لاصل مقصوده والمثال الواضح ما ذكرناه وله امثلة كثيرة
اخرى كالخط فانه كما يصدق على كل واحد من المستقيم والمستدير كذلك
يصدق على المجموع المركب منهما ضرورة انه كرم متصل قابل للقسمة في جهة واحدة
فقط فله فصلان قريبان الاستقامة والاستدارة بمعنى مباديها وكذا الخط
المستدير كما يصدق على كل واحد من الانواع المتباينة منه كذلك يصدق
على المجموع المركب من الدائرة الصغيرة والكبيرة فله فصلان قريبان ايضا وهكذا
يتصور له امثلة كثيرة وهذا الذي ذكرناه لتوجيه كلام المصنف يصلح كلامه
فهنا وان كان بعض عبارته في السياق يباي عنه ادنى الالباء ولذا نترجمه في ما
سياق على طبع ما ذكرناه لا يقال يلزم صدق العلة على العلول المركب لانه مجموع
الماضية والصورية وهو محال حاصله ابطال المقدمة المذكورة في الاشكال وهو ان
الكل كما يصدق على احد من افراده يصدق على كثيرين من افراد اي مجموعها بان ذلك
يستلزم صدق العلة والعلول على شيء واحد فان العلة كل يصدق على العلة لذلك
والصورية فيصدق على المجموع المركب منها وهو العلول مع انه محال والسجواب عن
من وجهين الاول على ما اقول ان هذا الكلي ليس من الكليات المذكورة التي

[illegible][illegible]

الاعتراض الموجب
المتعلقان بالوجه الثاني
من الشك

[illegible]

الذكور وقد ذكر في الفهرست
باعتبار ابن خلدون
بان ذلك انتم
بالاطفال والاشارة
الى القول المذكور
قوله استهواي من
المد الماديته الصوته
قوله مديوي الجوى
قوله مديوي الجوى
المد على الجمال
غان الحول ينظر
الى المد فيلزم مقدار
اشى الى نفسه

[illegible]

[illegible]

تصدق على مجموع أفرادهما والثاني على إجمالهما به المصنف بعد تسليمه من
الكليات المذكورة المقصودة ههنا بقوله أن الاستحالة ممنوعة فإنه مقتول
واحد على كثرة حاصله أنا وإن سلمنا صدق العلة على المجموع المركب
من المادية والصورية فهو ليس بمستحيل لتغاير الجنتين فإن المجموع له جهة التفصيل
والإجمال فمن جهة التفصيل علة لنفسه من جهة الإجمال هكذا يلزم صدق
العلة والمعلول على كل مركب من الأجزاء وإن لم تكن أجزاء مادية أو صورية كالجزء
المركب من اللبنة فذلك اللبنة من حيث التفصيل علة لنفسها من حيث الإجمال
وههنا كلام دقيق آخر لتصحيح اعتراض المصنف على غلط آخر بحيث لا يسقط عن
أصله كما زعم البعض لا توجد خوفاً للأطباء وكثرة جهات العلول لا تستلزم
كثرة العلولية حقيقة دفع دخل مقدّم وهو أن العلة إذا كانت كثيرة كما ذكر
في المثال المذكور من أنها مادية وصورية فيلزم أن يكون معلولاتها أيضاً كثيرة مع
أن الواقع خلاف ذلك فادفعه المصنف بأن لا يستلزم تعدد ذات المعلول بل يستلزم
تعدد جهة العلولية وهو مسلم وتعدد هذا لا يستلزم تعدد ذاته فاللازم غير
محال والمحال غير لازم لا يقال في مجموع شريك الباري شريك الباري فبعض شريك
الباري مركب وكل مركب ممكن وحاصله أن لمقدمة المذكورة باطلة فاشريك
الباري كلي وهو كما يصدق على أحد من أفرادها يصدق على المجموع فحينئذ
يصدق بعض شريك الباري مجموع وكل مجموع ممكن فبعض شريك الباري ممكن
مع أن كل شريك الباري متمنع بيان صغرى القياس واضم على الفرق المذكور
وبيان الكبرى أن المجموع المركب مفتقر في وجوده إلى أجزائه وكل مفتقر في
وجوده إلى شيء ممكن وهو واضم في نفسه ويتضمّن زيادة التضمين في الحكمة
وجوابه أيضاً من وجهين الأول مثل ما ذكرت أنفاً من أن هذا الكلي شريك
الباري لا يجب أن يكون من الكليات المذكورة والثاني كما قاله المصنف متمنع كلية

[illegible][illegible][illegible]

هذا القول لا ينافي مع ما تقدم من كون المجموع لا يتحقق في ذاته بل في عينه
فإنه لا ينافي مع ما تقدم من كون المجموع لا يتحقق في ذاته بل في عينه
فإنه لا ينافي مع ما تقدم من كون المجموع لا يتحقق في ذاته بل في عينه

تعالى ذلك الخرق والالتيام في الافلاك وجودا لا يقتضيه وجود زيد
لو صد كما لا يخفى على المتفطن وحله ان وجود اثنين يستلزم وجود ثالث هو
المجموع وذلك واحد حاصله لا يلزم وجود فصلين قريبين كحقيقة
واحدة فكل واحد من الانسان الفرس مثلا له فصل واحد هو الناطق في
الانسان الصاهل في الفرس اما المجموع المركب منهما فله ايضا فصل واحد هو
المجموع المركب من الفصلين القريبين فان قلت لا حاجة الى تكليف ذكر السؤل
والجواب المذكورين اللذين يردهما المصنف فان السؤل ساقط من اصله اذ
القاعدة المذكورة صواب كحقيقة الواحد لا يكون لها فصلان قريبان انما
يعني بموضوعها الحقيقة الواحدة بالوحدة الحقيقية دون الاعتبارية ولا
ان المجموع المركب من النوعين امر اعتباري لا استحالة في تعدد الفصل القريب
قلت لا استحالة مشتركة بين الصوتين فان لفصل كالعلاقة التامة المفيدة
لو جود الجنس لا يمكن تعدد هاتين واحد حقيقيا كما لو اعتبارا كما مر
لاشارة اليه ولا يصيد خوفا للاطالة لا يقال على هذا يلزم من تحقق اثنين تحقق
امور غير متناهية لانه بضم الثالث يتحقق الرابع وهكذا وحاصله ان بناء
جوابكم على تحقق الثالث من وجود اثنين وتحقق الثالث من وجود هاتين
يستلزم تحقق الرابع فان الفصلين مثلا اذ تحقق من وجودهما وجود مجموعهما
فيستلزم وجود مجموع الثلاثة اي الاثنين والثالث والمجموع وهو الرابع وهو يستلزم
وجود الخامس بعين هذا البيان ومعنى الاستلزام ههنا هو استلزام صحة
هذه المجموعات اي امكان فعليتها فان كل واحد من هذه المجموعات ممكنة
فامكان كل واحد مع ولاشك ان معية الامكان يستلزم امكان المعية فيلزم
صحة وجود تلك المجموعات دفعة وهو محال لانه يحيله برهان التطبيق
والتضاد وغير ذلك من البراهين المبطله للتسلسل وحينئذ يسقط

اعتراض على
الحل للوجه الثاني من الشك
وجوابه

هذا القول لا ينافي مع ما تقدم من كون المجموع لا يتحقق في ذاته بل في عينه
فإنه لا ينافي مع ما تقدم من كون المجموع لا يتحقق في ذاته بل في عينه
فإنه لا ينافي مع ما تقدم من كون المجموع لا يتحقق في ذاته بل في عينه

هذا القول لا ينافي مع ما تقدم من كون المجموع لا يتحقق في ذاته بل في عينه
فإنه لا ينافي مع ما تقدم من كون المجموع لا يتحقق في ذاته بل في عينه
فإنه لا ينافي مع ما تقدم من كون المجموع لا يتحقق في ذاته بل في عينه

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

اولم تكن محصلة لوجود معرضها بل يحتاج مجيها الى وجوده كالكتابة
بالفعل بالنسبة الى الانسان ولا هذا ولا ذاك كشخص الانسان الروحي
ووجوده بالنسبة الى طبيعة الانسان فان كل واحد منهما خارج عن حقيقة
الانسان فمختصة به غير شامل لافراده ولا يكون هذا الشخص انما هو مستفاد
من طبيعة الانسان ولا يلزم الدور والتسلسل فان الافادة فرع وجو المفيد
فان كان وجود المفيد عين الوجود للفاد فيلزم الدور او غيرة فيلزم التسلسل
وفيه ما فيه والخامس العرضي العام وهو انما هو المقول على حقائق مختلفة
سواء كان متقوما بوجوه بحسب النوع اي محتاجا في التحصل النوعي الى ما
هو عرض عام له كالجنس بالنسبة الى الفصل المقسم او متقوما ببدن التحصل
النوعي كالماشي بالنسبة الى الحيوان ولا هذا ولا ذاك كالقيز والتقر بالنسبة
الى الانواع المتصلة وظهرنا احتمال ابع وهو ان يكون مقوما وعلته لوجوه مترو
كالامكان بالنسبة الى الماهيات الممكنة عند من يقول بعليته لوجودها
فالهم قالوا امكن فاحتاج فوجد ولكن التحقيق خلاف ذلك فان الامكان له
مفهوم اعتباري انتزاعي لا يصلح لعلية الموجودات الخارجية والذهنية
الحقيقية فانه تابع لا اعتبار وللوجودات توجد بدون الاعتبار له صدق
في الخارج والذهن وهو الماهية والماهية ايضا لا تصلح للعلية لوجوه متناهية
يستلزم الدور والتسلسل كما لا يخفى على من له ادنى فطنة وكل منهما
ان امتنع انفكاكه عن المعرض بالنظر الى اخاته او بالنظر الى علته فلا ريب ولا
فصاف رقيزول بسرعته كحركة النخل وصفرة الوجمل او طوء كالمشوق مثلا
اولا فحركة الفلك تور الا لازم اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية مطلقا اي
في الذهن وفي الخارج لعلته سواء كانت العلة ذات للزوم او خارجة
او ضرورة اي بلا علة موجبة اصلا سواء كانت ذات للملزم او غير

مؤمن من اللازم كما مر في الحاشية ان المادية اياها وجدت في الارض اولي الخلق تتعسف بالارزاق والرزق

[illegible][illegible]

مستعرض
 بغير رفق
 وفي بصيرة والتجربة افكاره
 ان العالم ليس من الخلق فان الخلق
 لا يخلو من جبال تعبد في شعور اللانهاية
 الانهاك مطلقا بذات الوجود
 من اللانهاية فان الوجود
 عن العوض هو كالمشتق من عباد
 اوطا حجب لا يطلق العاشق على الوجود
 عند التكليف خلافا لملكه
 الاشتراك الاول في المشتق
 انتم هم العلم ان كل ما هو
 ينزل بلا حاجه الى السبب
 انجل وغيره لا ينزل
 فان انزل الای لا ينزل
 غافلا

[illegible][illegible]

قوله لا يلزم من كون الشيء متعللاً بالوجود في ذاته ان يكون متعللاً بالوجود في غيره
 قوله لا يلزم من كون الشيء متعللاً بالوجود في غيره ان يكون متعللاً بالوجود في ذاته
 قوله لا يلزم من كون الشيء متعللاً بالوجود في ذاته ان يكون متعللاً بالوجود في غيره
 قوله لا يلزم من كون الشيء متعللاً بالوجود في غيره ان يكون متعللاً بالوجود في ذاته

للوجود المطلق ولا يلزم عليه ايجاد المساقين للآخر وهذا يبطل معنى المساقية
 فان المساقية عندهم عبارة عن التلازم بحيث لا يتخلف احدهما عن الاخر في
 مرتبة وههنا يلزم المتخلف ضرورة تخلف العلول عن العلة في مرتبة الذات اثنان
 منها ما يتاخر عن وجود المعرض كالزوجية للاربعية والفرعية للثلاثة وهذا
 لا بد له من مداخلته وجود المعرض في عرضه فلم يلزم مداخلته الوجود المطلق
 في اللازم المطلق فثبت مراد المصنف من ان مداخلته الوجود المطلق ليست
 بضروري في الوازم المطلقة واما في بعضها فلا ينكر وهذا قال فان الضرورة
 لا تعلل والضرورة عبارة عن القسم الاول الذي ذكرنا وهذا القدر سحر
 مقصوده فلم يتعرض للقسم الثاني حتى يجب وجود العلة او لا كوجود
 الواجب على مذهب المتكلمين اقول تحقيق الحق يقتضي خلاف ما ذكره
 المصنف وذلك بوجهين الاول على ما قول ان الوجود يطلق على معنيين الاول
 المعنى المصدري ولا شك انه معنى نزاعي تابع لا اعتبار للمعتبر وانتزاع المنتزع
 من الوجود الحقيقي الخارج او الذهني فيلزم وجود الموصوف وتحققه اولا
 قبل انتزاعه وليس الكلام فيه والثاني المعنى الحقيقي وهو اما ان يكون عين حقيقة
 الواجب اوجزاه او خارجا عنه منتزعا عنه او منضمما اليه وعلى الاول يلزم
 خلاف ما رآه المصنف من ابطال مذهب المتكلمين والثاني باطل باتفاق القائلين
 بالبرهان القطعي الذي ذكرته سابقا في شرح الخطبة والثالث ايضا باطل
 فان المعنى الانتزاعي بنفس مفهومه لا يصلح ان يكون مناطا ومنشأ الوجود
 للوجود الخارجي سيما اذا كان اجبا بالذات متسررا كذلك وان ارجح الكلام
 الى المنشأ يرجع الى الشقوق التي ذكرنا ابطالها وهذا واضح على الذي المتظن
 بقي الاحتمال الرابع وهو شق الانضمام ولا شك انه فرع وجود المنضم اليه و
 تشخصه فيلزم وجود العلة او لا على خلاف ما ذكره المصنف فان قبل يجوز

الوجود الاول

الحقيقة عند الشارح خلا
الحقيقة عند المصنف

قوله لا يلزم من كون الشيء متعللاً بالوجود في ذاته ان يكون متعللاً بالوجود في غيره
 قوله لا يلزم من كون الشيء متعللاً بالوجود في غيره ان يكون متعللاً بالوجود في ذاته
 قوله لا يلزم من كون الشيء متعللاً بالوجود في ذاته ان يكون متعللاً بالوجود في غيره
 قوله لا يلزم من كون الشيء متعللاً بالوجود في غيره ان يكون متعللاً بالوجود في ذاته

غرض المصنف ان وجود الواجب لازم ولا يمتلئ بحد

قوله لا يلزم من كون الشيء متعللاً بالوجود في ذاته ان يكون متعللاً بالوجود في غيره
 قوله لا يلزم من كون الشيء متعللاً بالوجود في غيره ان يكون متعللاً بالوجود في ذاته
 قوله لا يلزم من كون الشيء متعللاً بالوجود في ذاته ان يكون متعللاً بالوجود في غيره
 قوله لا يلزم من كون الشيء متعللاً بالوجود في غيره ان يكون متعللاً بالوجود في ذاته

قوله لا ينظر الى ذات الذات
 لا يتفحص الا حصاره في قوله لا يتفحص
 شخص الذات لا يثبت قوله لا يبين
 الحققة عند الشارح خلا
 الحققة عند
 المصنف
 انما العجز عن فهم ما من تلك الامور
 الا انما كلفنا الاخرى جميعا بل في قوله
 اجتمعت الاخرى خارجا والزمين قوله
 يتبين تنقضا اخرى خارجا عن ذاتها
 بالنظر الى ذات مع قطع النظر عن كلياتها
 قوله في النفس والفلك فان تلك الذات
 قوله في الاخصا ليس النظر الى تلك
 في قوله في اخرى فان اخصا
 بل النظر الى حقيقة كلياتها
 بالنظر الى حقيقة المادة فالجواب
 بالنظر الى حقيقة المادة اصلها في
 الجوزة التي تتلخص في خاص
 وفي تلك الجوزة تتلخص في
 في تلك الجوزة تتلخص في

[illegible]

[illegible]

الافراد افراد الان كلامنا في الوجود الخاص بالمساو والتشخص الخاص وهو
 لنا يختص بفرد دون جميع الافراد والثاني ايضا باطل فان نسبة الاختصاص
 الى فرد دون فردا نأى عقل بعد تبيين هذا الفرد عن ذلك الفرد والتميز المذكور
 انما يتصور بالتشخص فيعتبر الشخص الواحد يعتبر اقتران الوجود به ثانيا وهذا
 يناقض المساواة والعينية بين الوجود والتشخص وهذا البيان لغرض يحتاج
 الى تأمل دقيق وتفرد به هذا الفقير المحتاج الى ربه الكبير والثاني كما قاله
 الحكماء من ان وجود الواجب تعالى لو كان قائما بذاته تعالى لكان محتاجا
 اليه والاحتياج يساوي الامكان فيكون ذلك الوجود ممكنا ولا بد له من علته
 فعلته اما ذات الواجب تعالى وخير والثاني باطل لتعاليه عن محمولية
 الغير والاول ايضا باطل فان العلية انما تكون بحسب الوجود فلا بد ان يكون
 للماهية موجودة او لا ثم تفيد الوجود ثانيا وحينئذ يلزم الدوام والتسلسل
 كما بينا سابقا وحينئذ يحسم ما ذكره المصنف من ان لزوم الوجود له
 تعالى للضرورة لا لعلّة موجودة او لاحاصلة ان المقضي التام للوجود هو
 الماهية من دون ان تكون موجودة او لا بل يكون بحسب ذاتها مقتضية
 له ولوارج هذا الكلام الى ما ذكرنا ولا يضم بعض المقدمات الى بعض يسقط
 ما ذكره المصنف فان عالم التوجيهات يجوز وايضا اللازم اما بين يلزم
 تصوله من تصوله المنزوم وقد يقال البين على الذي يلزم من تصورهما
 الجزم باللزوم وهو اعم من الاول وقد ناقش المحقق الدواني بانه انما يلزم
 العموم اذا اعتبر في الاول ما اعتبر في الثاني وهو كفاية تصولهما الجزم باللزوم
 او غير بين بخلافه اي بخلاف البين لاحد المعنيين فالنسبة بالعكس
 وذلك لان تقيض الاختصاص اعم وكل منهما موجود بالضرورة فلا يحتاج الى
 تنبيه فضلا عن دليل ولهذا نأشك وهو ان اللزوم لازم ولا يتهدد اصل الملازمة

كيف تصور الملائكة في تصور اللازم ولا كيف
 تصورهم من تصور البنية في كبرهم اللازم ولا كيف
 تصورهم من تصور الحش حاصلا فانما تتبين
 الاول هو الذي لازم تصورهم من تصور
 سدا كما يكون تصورهم كبرهم اللازم ولا
 كما كان البنية بنية الى الانسان في
 البنية بنية الى الانسان في
 مع تصور البنية كبرهم اللازم ولا
 وسلكا كبرهم اللازم ولا
 الى اللازم البنية كبرهم اللازم ولا
 تفريق على اللازم البنية كبرهم اللازم ولا
 اللازم البنية كبرهم اللازم ولا
 لازم

فتی الارب
ای حاصل باذکاره المصنف
ای الما بیه قولہ لای الوجود قولہ والراجح
فی الکلام ای المصدیق بقولہ فی الشایع
الی باذکارہ لای الوجود ای بجزیرہ
وہو اما ان کیوں کہ قولہ لای الوجود
قال وایضا تقسیم آخر لازم و قوی
الی ترتیب بعید الاول بالذکر و لیکلی و بآید
عارض و الثانی محکم قال بیکرم
عوض البصر بان الی المعنی فاذا انصرت الی
لغز کا البصر فان معنی صدم البصر عا بون شاذ
لغز البصر فان کیوں کہ لای الوجود
تقسیم

[illegible]

في تصور الامور وليس كالحال بل في تصورهما
 مع تصور الذات في الجوامع
 بالارادة في
 في تصور الامور وليس كالحال بل في تصورهما
 مع تصور الذات في الجوامع
 بالارادة في
 في تصور الامور وليس كالحال بل في تصورهما
 مع تصور الذات في الجوامع
 بالارادة في

۱۶۰
 و قوله كذا اي يكون الا في ذات قال
 بعد اختياره اي اعتبارا من قول
 اي الساني لا اعتبارا من قول
 متسلل تسليلا قوله وان
 ويلاحظ قوله لا في ذات قال
 وجوده اي وجوده في نفس الامر
 قوله ان الحكم لا يوجب
 على التبعيات الواجب بالغيره
 بالذات يعني الواجب فلا في ذات
 حقيقة وجوده موضوع فلا في ذات
 حقيقة في نفس الامر في ذات
 حقيقة في نفس الامر في ذات
 انفسه في ذات في نفس الامر
 و قوله لا في ذات في نفس الامر
 و قوله لا في ذات في نفس الامر

وقد فرضنا وقوعه في تسلسل اللزومات ضرورة كونها غير واقفة على الحد
وكونها مترتبة بالترتيب اللزومي كما بين في موضعه وحله ان اللزوم من
المعاني الاعتبارية الانتزاعية التي ليس لها تحقق في الواقع الا في ذهن
بعد اعتبارها فتقطع باعتبار انقطاع الاعتبار فلا يلزم التسلسل المستحيل
فانه عبارة عن وجود امور غير متناهية موجودة بالفعل مرتبة
والترتيب وان ثبت باللزوم بان يكون اللزوم الذي اعتبره فلا يلزم اللازم
والملزوم ملزوما للزوم الثاني الملزوم الثالث وهكذا ولكن لم يثبت وجود
اللزومات الغيب المتناهية المتتالية في الوجود في الواقع لا في الخارج فلا
نسبة ولا يعقل وجودها في الخارج ولا في ذهن لعدم اقتدار ذهن
على انتزاع الامور الغير المتناهية المتتالية المفصلة نعم منشؤها ومنبعها
محقق وهو واحد لا يتكرر حسب تكرار انتزاعيات فلا يتوجه الاشكال
فيه ايضا وذلك هو كما حفظ لنفس امرية الانتزاعيات فلا تكن اختراعية
متناهية او غير متناهية مرتبة او غير مرتبة فقوم التسلسل فيها ليس محال
صادق لعدم الموضوع فتدبر نعم توجه الاشكال الذي ذكرنا سابقا في بيان
للمجموعات ولا نورد هنا الاطالة خاتمة مفهوم الكل يسمى
كلية منطقيا ومعروض ذلك المفهوم يسمى كلية طبيعية والمجموع
من المعارض والمعرض يسمى كلية عقلية ووجه التسمية غفي عن
البيان وكذا الكليات الخمس منها منطقي وطبيعي وعقلي فالجنس
المنطقي هو مفهوم قولنا المقول على كثيرين مختلفين في جوابها هو
والجنس الطبيعي هو معرض كالحيوان مثلا والجنس العقلي هو المركب
منها وهكذا في غير ثلث الطبعي له اعتبارات ثلاثة بشرط لا شيء ويسمى مجزئة
وبشرط شيء ويسمى مخلوطة ولا بشرط شيء ويسمى مطلقة وهذه الاعتراف

[illegible]

١٤٢
 فان المطلقه بهذا المعنى معدودة في الانقسام وجوابه على ما ادى اليه نظر
 هو ان المطلقه تتصور على نحوين الاول ما يكون الاطلاق في الحاظ دون
 الملاحظ بان يقطع النظر فيه عن وجود الاعراض وعدمها وهذا هو المعدود في
 الانقسام فان نظيره يلحظ فيها الوجود والعوارض وعدمها والثاني ما هو
 المطلقه بحسب الواقع اي ذات الشيء من غير ان يحيطه الاعتبار والملاحظ
 ولا ينظر فيه الى ان يكون مقترا باوجود الاعراض او عدمها او ينظر فيه
 مع قطع النظر عنها فهذا المرتبة اعنى مرتبة ذات الشيء مع قطع النظر
 عن اختلاط الاعتبار وعدمه جامعة للمراتب الثلاث المذكورة فلك ان
 تحمل عبارة المصنف والطبيعي عمومته باعتبار عليه فعلية بتلطيف
 القرينة وتصفيتهما اعلان المنطقي من المعقولات الثانية كما مر بيانه
 ومن ثم لم يذهب احد الى وجوده في الخارج لان معناه ياتي عنه واذا
 لم يكن المنطقي موجودا لم يكن العقلي موجودا فان انتفاء الجزء في ظرف
 يستلزم انتفاء الكل فيه بقي الطبيعي مختلف فيه فذهب المحققون ومفهم
 الرئيس انه موجود في الخارج بعين وجود الافراد فالوجود واحد بالذات
 والوجود اثنان وهو عارض لهما من حيث الوحدة والمراد ههنا بالافراد
 الاشخاص والشخص عتدم عبارة عن الطبيعة الكلية للعرضة للشخص
 بحيث يكون الشخص والتقيده غير داخل فيه كما مر منا تحقيقه فحينئذ
 يكون الطبيعة والاشخاص متحدان بالذات متغايرين بالاعتبار وهذا
 معنى التوحيد الحقيقي بين الفرد والطبيعة وحاصل مقالهم ان الطبيعة
 الكلية لا توجد في الخارج مجردة عن الشخص ولو احقه بل انما توجد
 من حيث الاقتان بالشخص على الطريق الذي ذكرنا وحينئذ يكون
 الوجود واحدا بالذات وللوجود ايضا ذلك نعم يختلف الموجود بحسب

عموم الطبيعي
 للمطلق باعتبار وجوده
 المنطقي والعقلي

فان المطلقه بهذا المعنى معدودة في الانقسام وجوابه على ما ادى اليه نظر
 هو ان المطلقه تتصور على نحوين الاول ما يكون الاطلاق في الحاظ دون
 الملاحظ بان يقطع النظر فيه عن وجود الاعراض وعدمها وهذا هو المعدود في
 الانقسام فان نظيره يلحظ فيها الوجود والعوارض وعدمها والثاني ما هو
 المطلقه بحسب الواقع اي ذات الشيء من غير ان يحيطه الاعتبار والملاحظ
 ولا ينظر فيه الى ان يكون مقترا باوجود الاعراض او عدمها او ينظر فيه
 مع قطع النظر عنها فهذا المرتبة اعنى مرتبة ذات الشيء مع قطع النظر
 عن اختلاط الاعتبار وعدمه جامعة للمراتب الثلاث المذكورة فلك ان
 تحمل عبارة المصنف والطبيعي عمومته باعتبار عليه فعلية بتلطيف
 القرينة وتصفيتهما اعلان المنطقي من المعقولات الثانية كما مر بيانه
 ومن ثم لم يذهب احد الى وجوده في الخارج لان معناه ياتي عنه واذا
 لم يكن المنطقي موجودا لم يكن العقلي موجودا فان انتفاء الجزء في ظرف
 يستلزم انتفاء الكل فيه بقي الطبيعي مختلف فيه فذهب المحققون ومفهم
 الرئيس انه موجود في الخارج بعين وجود الافراد فالوجود واحد بالذات
 والوجود اثنان وهو عارض لهما من حيث الوحدة والمراد ههنا بالافراد
 الاشخاص والشخص عتدم عبارة عن الطبيعة الكلية للعرضة للشخص
 بحيث يكون الشخص والتقيده غير داخل فيه كما مر منا تحقيقه فحينئذ
 يكون الطبيعة والاشخاص متحدان بالذات متغايرين بالاعتبار وهذا
 معنى التوحيد الحقيقي بين الفرد والطبيعة وحاصل مقالهم ان الطبيعة
 الكلية لا توجد في الخارج مجردة عن الشخص ولو احقه بل انما توجد
 من حيث الاقتان بالشخص على الطريق الذي ذكرنا وحينئذ يكون
 الوجود واحدا بالذات وللوجود ايضا ذلك نعم يختلف الموجود بحسب

غير ان الملاحظ في كل واحد من هذه الازدادات

فان المطلقه بهذا المعنى معدودة في الانقسام وجوابه على ما ادى اليه نظر
 هو ان المطلقه تتصور على نحوين الاول ما يكون الاطلاق في الحاظ دون
 الملاحظ بان يقطع النظر فيه عن وجود الاعراض وعدمها وهذا هو المعدود في
 الانقسام فان نظيره يلحظ فيها الوجود والعوارض وعدمها والثاني ما هو
 المطلقه بحسب الواقع اي ذات الشيء من غير ان يحيطه الاعتبار والملاحظ
 ولا ينظر فيه الى ان يكون مقترا باوجود الاعراض او عدمها او ينظر فيه
 مع قطع النظر عنها فهذا المرتبة اعنى مرتبة ذات الشيء مع قطع النظر
 عن اختلاط الاعتبار وعدمه جامعة للمراتب الثلاث المذكورة فلك ان
 تحمل عبارة المصنف والطبيعي عمومته باعتبار عليه فعلية بتلطيف
 القرينة وتصفيتهما اعلان المنطقي من المعقولات الثانية كما مر بيانه
 ومن ثم لم يذهب احد الى وجوده في الخارج لان معناه ياتي عنه واذا
 لم يكن المنطقي موجودا لم يكن العقلي موجودا فان انتفاء الجزء في ظرف
 يستلزم انتفاء الكل فيه بقي الطبيعي مختلف فيه فذهب المحققون ومفهم
 الرئيس انه موجود في الخارج بعين وجود الافراد فالوجود واحد بالذات
 والوجود اثنان وهو عارض لهما من حيث الوحدة والمراد ههنا بالافراد
 الاشخاص والشخص عتدم عبارة عن الطبيعة الكلية للعرضة للشخص
 بحيث يكون الشخص والتقيده غير داخل فيه كما مر منا تحقيقه فحينئذ
 يكون الطبيعة والاشخاص متحدان بالذات متغايرين بالاعتبار وهذا
 معنى التوحيد الحقيقي بين الفرد والطبيعة وحاصل مقالهم ان الطبيعة
 الكلية لا توجد في الخارج مجردة عن الشخص ولو احقه بل انما توجد
 من حيث الاقتان بالشخص على الطريق الذي ذكرنا وحينئذ يكون
 الوجود واحدا بالذات وللوجود ايضا ذلك نعم يختلف الموجود بحسب

[illegible]

الاعتبار وحينئذ يكون الوجود ايضا متغايرا بالاعتبار فلا يلزم حج
ما قد يزعم ان اتحاد العارضين في تعدد المروض ثم اعلم ان هذا المقام
لعمومه قد تحيرت فيه الافهام ولمرات احثبما يتعلق بقلب الاذكياء
فالمحققون من الحكماء قالوا كما قال المصنف ان الطبيعي موجود في الخارج
بعين وجود الافراد واستدلوا عليه بوجوه مبسطة في الكتب كلها
واهمية بحسب النظر الجلي والدقيق المستوقد الفائق الاوجهين منها فانها
تبان بحسب الجلي من النظر ولما النظر الدقيق فيدفعهما ايضا اما الاول
فبيان ان الكلي قد يكون جزء للوجود الخارجي كالجسم بالنسبة الى
الاشخاص الجسمية الموجودة في الخارج وكالسواد والبياض بالنسبة
الى اشخاصها وكذا الانسان والفرس بالنسبة الى اشخاصها الموجودة فيه
ولاشك ان جزء الموجود في الخارج موجود في الخارج ضرورة استلزام
انعدام الجزم في ظرف انعدام الكل فيه وهذا الوجه يعتمد عليه المصلو
من الحكماء وهو ان جزيئة للماهية الكلية للوجودات الخارجية
انما ثبت بالنظر الجلي ولما النظر الدقيق فلا يثبت ولا يجزم به بل يجوز ان
يكون الكليات منتزعات صرفة من الجزئيات الموجودة فيه وهي حين
التخصصات والكليات بالنسبة اليها اعراض عامة لها منتزعات من
ذواتها كالقيز والتقر المنتزعين من الماهيات والهويات كالامكان
للمنتزع عنها وهذا هو الحق المتبع الذي ثبت عندي بالبرهان المستقيم
وسياقي في بيان مذهب النافين والثاني ما يخصه بعض المتأخرين من
المحققين وهو ان الاتصال في الاجسام ثابت بابطال الجزء الذي
لا يجزى فالتصل اذا قسمناه الى قسمين مثلا بالقسمية الملكية والجزء
التصلان اللذان انفكا في الخارج اما ان يكونا عين الشخص الاعلى الثاني

[illegible]

دفع الوجه
الاول وبين الوجه الثاني من
الاستدلال

قوله الاتصال صلة كون الما مبتدئة
عزاً متناً صالحة لتوهم الاستادات
الثلاثة المتعلقات بوزن المنة وزواج
فصل تقسيم الجيوب والكراد
عبد بن علي على إسكان وزن
بمنا وقد يقا على إسكان
مؤخر كيون مناهج كل من اثنين
وحدات بوزن المنة فصل تقسيم
فصل مقوم كلام الفصل ليس
بمنا فان الكلام
فصل مقوم كلام الفصل ليس
بمنا فان الكلام

[illegible]

اولا على الثاني لا يكون الافراد محسوسة بالذات اصلا والمفروض خلافه
وبيان ان الفهم ههنا عبارة عن ماهية المعرفة للشخص فاد المراد المحس
على الطبيعة بل انما يرد على الشخص وهو خارج عنها وعن الفرد وحينئذ
انما يكون الفرد محسوسا بواسطة الشخص فلا يكون محسوسا بالذات وعلى
الاول ثبت المطلوب وهذا واضح عند المنصف والمجادل فيه مجال وسيع
بانه بعد استماعه يعود ويرجع ويقول ان المحس انما يرد على الطبيعة
المخلوطة بالتشخص اما على الطبيعة الكلية من حيث هي هي فلا يرد و
الاحكام الخارجية قد تختلف باختلاف الاعتبارات كعدم وقوع زيد في وقت
واحد في مكانين ووقوع الطبيعة فيهما او عدم وقوع الشركة في الجزئين ووقوعها
في الكلي فعليك بتلطيف القرحة ليظهر لك الفرق بين هذه الاحكام واحكام

الحس وذهب شريعة قليلة من المتفلسفين الى ان الوجود هو الهوية
البيسة اي غير مركبة من ذات كلي والتشخص بل هي تشخص فقط والتشخصات
كلها غير مركبة من الماهية الكلية والتشخص لا يلزم التسلسل كما سيأتي
والكليات منتزعات عقلية صرفة وهذا القول هو الحق عندى بحسب
النظر الدقيق وذلك لانه لا يصح نسبة التشخص الى الماهية على تقدير
وجودها في الخارج فان النسبة للتصور قاليها تشخص في خمسة امثالا
المنية او الجزئية لها او الخروج عنها والخروج يخصر في الانقسام والاشهاد
والانفصال فهذه خمسة احتمالات كلها باطلة على تقدير وجود الكلي
الطبيعي في الخارج فيكون التقدير المذكور ايضا باطلا وهو المطلوب اما
بطلان الاول على ذلك التقدير فلان التشخص الخاص لزيد مثلا اذا
كان حينئذ للماهية الكلية كالانسان مثلا يكون مشتركين افرادا ^{حينئذ} لا
لا يكون الكلي الطبيعي كليا ولا التشخص تشخصا كما لا يخفى على من ادق دراية

عند البعض

الموجز هو الهوية البسيطة

لا الطبعی

[illegible][illegible]

۱۸۱
منها ای من اشتمل من قولك بعضا
ای بعض الکلیات و در دفع ذیل
تقریر ان الکلیات لم یصارح
و بعضا عرضیات کون بعضا ذاتیات
اشتمل من قولك و اما اثبات
لشئ ثابت للمی تشبیها بمنه الی الخ
الکلیات شتمات من نفس ذات
اشتمل من قولك و اما فی حقیقت
الذاتی لکن حقیقه هو الذی فی حقیقت
لا تشتمل من قولك و بعضا ای بعض
قولك الی غیر ذلک اما کلامه
و اما فی سطر اولی و لا یؤید
الانظر الی سطر اولی و لا یؤید
تعال

باب الاشارة الى
الكتاب ورواياته
المنوعة من الجواب

بہارِ شریعت کی فقہیہ
مذہبِ شریعت کی فقہیہ

من ذات ماعده بسطه

المصنف: المصنف

جو الطبع
نشر
ایمانی

الایمانی قیادت پر
ایک نیشنل
لیگنٹس

بسم الله الرحمن الرحيم

عن أبي النضر

فوز بن الحسن

عن زيد بن ثابت
أبى على قتادة بن الشؤيب
سئري ثم بالكر انشئني
كيون عاصلا لهم فلا يقولون
فما شج الزلف والغرض
الشرذة القليلة بابتسليم
سبع طاكما بوعد الشرذمة
قال كيت عيوس من
كيتية الواحدة كيت
استرخا فعدت من
ان الصور التمايز كما
غير انشع من زيد بن
ابو ارحل

قال علي بن الحنفية

ای عدم ورود مواد و ترکیب قوت از ذرات
الذرات اقلی قوت و انانیت

القياس على ما تقدم قال الحسن بن علي بن فضال
الشرقة بن عبد الله بن أبي بصير عن الحسن بن فضال
عن أبي بصير عن الحسن بن فضال عن الحسن بن فضال

فان الصور المتماثلة في البناء والهيئة
والرغبات العقلية والوجدانية
والعاطفية والخيالية

جولائی ۱۹۷۱ء

منافاذ لا يكون في الخارج الا الشخص الممثلة والكمالات كلها منتزعات منها
مرتبة او غير مرتبة بعضها منتزعات من نفس ذاتها كالجوهرية والجسمية والحيوية
والانسانية من ذات زيد وبكر وعمر وخالد وهذه هي التي تسمى بالذاتيات تشبيها
ومساحة وبعضها منتزعات بالنظر الى غير ذاتها وهي التي تسمى بالعرضيات
وهذا البيان قد ثبت عرش التحقيق على مقالة هذه الشرحة القليلة التي زعموا
منزلت فعليك بتلطيف القرينة ولا يرد عليه ما اورد المصنف بقوله
وليت شعري اذا كان زيد مثلاً بسيطاً من كل وجه ولو حظ اليه من حيث
هو هو من غير نظر الى مشاركات مبيانات حتى عن الوجود والعدم كيف يتصور
منه انتزاع صواب متغايرة فلا بد لهم من القول بان البسيط الحقيقي في مرتبة تقو به
تحصله صوتين متغايرين مطابقين له وهو قول بالمتنافيين وذلك لان انتزاع
امو متعددة متباينة في الماهية مما لم يقم على بطلانه دليل بل الدليل قائم على
وجوبه كما عرفت في الفلك من انتزاع دوائر متباينة من كرة واحدة وان انتزاع
صفات متباينة في الماهية كالقدرة والعلم والارادة من ذات واحدة بسيطة حقة
وهي ذات الواجب تعالى فان انتزاع صواب متباينة بالذات اي مختلفة فيها كالجوهرية
والجسمية والحيوانية والانسانية من ذات زيد مثلاً اذا كانت هوية بسيطة
كالشخص فقط مما الاستحالة فيه سيما اذا دل دليل على ثبوت كون زيد بسيطاً
في الخارج كما ذكرته انفا ولا شبهة في انتزاع هذه المفهومات من ذاته فهذا دليل ادل
على خلاف ما زعمه المصنف من امتناع انتزاع صفات مختلفة من ذات واحدة
بسيطة وانما وقع المصنف في هذه الورطة الظلماء انه زعم من انتزاع هذه
الصفات المختلفة من ذات زيد مثلاً انها داخله فيها دخولاً حقيقياً والقيام
تلك الذات منها وهو باطل بالبيان الذي ذكرته من بطلان وجوب الكل الطبع
في الخارج فلم يفرق المصنف بين الماخوذ من الذات الداخل فيها والحال الاول اعم

على القائل بنقي وجو الطبع
وردة من الشارح

وردة من الشارح

مناصفین عمر
الى الصفات مختلفه
التي هي في الاماكن

مفتی اعظمی پاکستان
السلامیہ اسلامیہ
مفتی اعظمی پاکستان
السلامیہ اسلامیہ

فہرست مضامین

الفاؤز من اللغات

بالتصديق بالبطلان بالصديقين قول
أي عدم ورود ما لا يرد في قوله

ام و ابراهيم قولوا لان الله اعلم اني انا
القياس على القدر قوله كذا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
دواء لكل داء

مورثہ کی طرف سے ہر ایک کیست کی تحقیق
کی جائے گی اور اس کے بعد اس کی صفات و ترتیب

[illegible]

[illegible]

اي على الشيء اعتبار الحمل ههنا طردي فان المعتبر في المعرف ليس بالكشف
وانما اعتبره ليخرج التعريف بالاجزاء الخارجية فانه ليس بمعرف عندهم اصطلاح
وليس للقواعد المنطقية دخل فيه ولذا المعتبر بالتعريف المقسم المعتبر للمعرف تصويرا
اعم من ان يكون ابتدائيا كما يقع في التعريف الحقيقي واثانويا في المدركة بعد
الاحضار والى هذا اشار المصنف وقال تحصيل اي تحصيل ابتدائيا فان
التحصيل في العرف انما يقال للحصول الجديد او تفسير اي حصولا ثانيا في
المدركة بعد الذهول عنها وحينئذ يسقط ما اورد ان التعريف اللفظي ليس
فيه حصول الصورة اصلا والا يلزم تحصيل الحاصل فعد من المطالب
التصورية مسامحة ووجه عدم الورد ان التعريف الحقيقي واللفظي كلاهما
سيان في تحصيل صورة غير حاصلة للمعرف بالفتح الا ان الحصول في الاول
ابتدائي وفي الثاني ثانوي فان قلت حصول الصورة في المدركة ثانيا بعد في خفاء
اذ لم يدل عليه دليل قوي بعد بل الظاهر ان الصورة بعد حصولها في المدركة
قد يلحقها الالتفات والاحضار وقد يعرضها الذهول اي عدم الالتفات
والاحضار فليس في التعريف اللفظي حصول الصورة في المدركة ثانيا بل
انما ينسب الالتفات اليها ثانيا والالتفات ليس من التصو فعد التعريف اللفظي
حينئذ من المطالب التصورية بعيد قلت الكلام ههنا مبني على طورهم
واذ قد ثبت عندهم ان في الذهول ليس الاحضار وفي المدركة ثانيا بعد
زوال الصورة عنها وبقائها في الخزانة فعلى هذا الطور كون التعريف اللفظي من
المطالب التصورية بدليحي فان التصو الثاني هو ثمة التعريف اللفظي والالتفات
وسيلة اليه وبالحجة ان الكلام ههنا مبني على طورهم والثاني اي ما يكون
التصو فيه ثانيا وهو المعبر عنه بالتفسير اللفظي الاول وهو ما يكون
التصو فيه ابتدائيا وهو المعبر عنه في العرف بالتحصيل الحقيقي وسياتي

تقسيم
المعنى إلى اللفظ والحقيقة
وتحريفهما

[illegible]

[illegible]

ان التعريف في معنى
 لا ينظر الى شئ مما السمع او العقل
 في العلم وهو معرفة رادى
 انما هو العلم بالاشياء
 وبان العلم بالاشياء
 انما هو العلم بالاشياء
 انما هو العلم بالاشياء

لهذا مزيد تفصيل في مجتث التعريف اللفظي ففيه تحصيل صورة خير حاصل
 اي مطلقا اي ابتدائيا او تعقيبا كما لو جئنا نقفان علم وجودها اي وجود تلك
 الصورة في الخارج بمعنى وجود متصل هافيه فهو بحسب الحقيقة كتعريف الاشياء
 بالحيوان الناطق عند من علم وجوده فيه والا اي وان لم يعلم وجودها في الخارج
 بالمعنى الذي ذكرنا بحسب الاسم وهذان القسمان يختلفان بحسب الاشخاص
 فمنهم من يعلم وجو شئ في الخارج ويعرفه بالحد والرسم يكون التعريف
 عند بحسب الحقيقة ومنهم من لم يعرف وجوده فيكون بحسب الاسم
 بل يختلفان بحسب شخص واحد بالنظر الى الوقتين وتندرج فيه اقسام ثمانية
 فان التعريفين المذكورين كل واحد منهما قد يكون حدا وقد يكون رسما وكل واحد
 من الحد والرسم قد يكون تاما وقد يكون غير تام والتاسع لهذا للاقسام الثمانية
 هو التعريف اللفظي فجميع اقسام التعريف منحصر في التسعة ولا بد ان يكون
 المعروف اجلي وهذه الدعوى اجلي واغنى من البيان فلا يصح بالمساوي
 معرفة وبالاخفى ان يكون مساويا فيجب الاطراد ولا انعكاس اي المنع و
 الجمع فلا يصح بالاعم لاخلاله بالمنع والاحص لاخلاله بالجمع وهذا القسم
 اي الجامع والمدانع هو المفرد الكامل للمعرف يقع به التمييز التام في التعريف وفي
 بعض اقسامه مدخلات تامة للقواعد المنطقية ولذا اخرجوا ما خرج عنه اي
 ما كان بالاحص والاعم والتعريف بالمشال تعريف بالمشابهة المختصة دفع
 دخل وهو ان المعروف قد اعتب في تعريفها كالحمل كما ذكر مع ان التعريف

شرط المساواة في
 شئ مما لا يتغير
 ان لا يتغير
 ان لا يتغير
 ان لا يتغير

[illegible][illegible]

[illegible]

قد يقع بالمباين للمشابهة المختصة كما يقال في تعريف الرجل الشجاع الأسد
فرفعه ان هذا التعريف بالحقيقة بالوصف المماثل المشارك بين المعروف
والمعرف المختص بهما وهو الشجاعة المختصة التي اعتبرت فهنا ولا يخفى
ان هذا الوصف الخاص محمول على المعروف بالفتح والمعرف بالکسر بالحقيقة
هو هذا المفهوم الخاص المحمول على المعروف اقول بهذا يتيسر لنا ان نقول
ان التعريف بالاجزاء الخارجية كتعريف البيت باللبنات والخشب
وغيرها يجوز ان يكون داخلا ههنا في المعروف ويشمله التعريف باخذ المجموعة
اعم من ان يكون بنفسها او بواسطة ذوا وبواسطة اتخاذ مفهومات اخرى
محمولة عليه فالبيت يقال له ذوا خشبات ولبنات ويقال انه مركبة من تلك
اللبنات والخشب والحق جوازها بالاعم فهم قد يعتبرون التعريف بالجنس القريب
والبعيد فالتعريف به وان لم يكن دخلا في القسم التام للمعرف الذي ذكرناه
ولكن اخراجه اساسا منه غير سديد وهو اي التعريف حدان كان المميز
ذاتيا والا لاي وان لم يكن المميز ذاتيا فهو سم تام كل واحد منهما ان اشتمل
على الجنس القريب فالحد التام ما اشتمل على الجنس الفصل القريبين الرسم
التام ما اشتمل على الجنس القريب والخاصة والا فنافص حينئذ يكون التعريف
بالجنس وحدة قريبا كان او بعيدا وبالفصل كذلك والقريب من احدهما
والبعيد من الاخرى دخلا في الحد الناقص التعريف بالخاصة وحدها
او العرض العام وحدة او المختلط منهما ما دخلا في الرسم الناقص فالحد التام
ما اشتمل على الجنس الفصل القريبين هو الموصل ولكنه يفهم منه ان
الموصل الى لكنه مخصص في الحد التام مع انه لم يدل دليل قوي على عدم
افادة بعض الرسوم له بل يجوز عند العقل ان يكون بعض الخواص المختصة
بشيء وحدة او مع الجنس القريب مقيدا لكنه والبراهين في ابطال

[illegible]

وَقَالَ
إِنِّي مَخْلُوعٌ مِنْكُمْ
وَأَنَا مَخْلُوعٌ مِنْكُمْ
وَأَنَا مَخْلُوعٌ مِنْكُمْ

1991

[illegible]

واما في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَخْتَارُ** فانه يختار ما يشاء من خلقه
 من غير ان يكون له معين ولا معين له في اختياره
 واما في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَخْتَارُ** فانه يختار ما يشاء من خلقه
 من غير ان يكون له معين ولا معين له في اختياره
 واما في قوله تعالى **وَاللَّهُ يَخْتَارُ** فانه يختار ما يشاء من خلقه
 من غير ان يكون له معين ولا معين له في اختياره

قوله في الاول
في الركعة الثانية
قول يا حي يا قيوم
ثم قل لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين

قولہ فاما ساری
مباری میں چھٹس
ایمن مکتبی قولہ
افضل قولہ انما
تأتمل قولہ انما
ان کما لا تادی
الذکرین اے
ایمنی قولہ
کیون افضل
قولہ کیون
ایمنی قولہ

المتعلق
بالمبحث الأول من الأربعة
في مقام المعرفة

[illegible][illegible]

[illegible]

المعروض فالتغاير الاعتباري حاصل فهنا أيضا كما عرفت في الحد والمحد
وبه يندفع تحصيل الحاصل اقول شكا المأزى غير مندفع فان المحصل
والفصل لا يكون بينهما تغاير لا بحسب الاحتفاظ فقط بدون تغاير الذات والوجود
أما الاول فقد قررنا ذلك سابقا ان ذات الحد والمحد واحد واحد ولا يلزم لانفكا
المستحيل ومفاسدا اخرى فتذكر ما ذكرناه انفا وأما الثاني فلما ذكرناه ايضا من
ان وجود الواحد لا يقوم بمجدين فاذا اليريق تغاير بين الحد والمحد ودا لا بحسب الاحتفاظ
فالجنس والفصل اذا لوحظ كل واحد منهما بالاحتفاظ مغاير يكون حادثا بعد التحاليل يتو
عليهما كحافظ واحد هو المعنى من المجلد والمجلد فمرة التحديد حينئذ يكون هو الاحتفاظ
الوحد في فقط وليس يعلم كما ذكرناه مكررا فلم يكن الحاصل علما نظريا وتفصيله ان
الجنس القريب فالحاصل في الذهن وحصل بعد فصله القريب بوجوه مغاير
له وحصل التقييد بينهما على سبيل التوصيف ثم وجود الكل في الذهن فبعد
اما ان يكون الحاصل في الذهن وثمره التحديد هو ذات الجنس المتحد بالذات مع
الفصل وهو المحدود فذلك باطلا بما ذكرناه اولا او يكون الحاصل هو الجنس المتحد
بالوجود فقط مع الفصل وهو ايضا باطلا لما ذكرناه ثانيا او يكون الحاصل هو ذات
الجنس الموجب بوجوه مغاير لوجوه الاول القريب والحد والفصل كذلك او فذلك ايضا
باطل لانه حينئذ اجتماع المثليين ضرورة وجود فردين من نوع واحد في
محل واحد في زمان واحد وهو باطل على ما تقر عندهم في موضعه واما ان يكون
الحاصل هو الاحتفاظ بالوحد في فقط متواردا متعاقبا على الموجودين الاولين في
الحد من الجنس والفصل وهو الحق بالنظر الدقيق فمرة التحديد حينئذ لا يكون
هو الصورة الحاصلة بل التوجه وهو ليس بعلم وتصق حينئذ يبطل التحاليل
مطلقا فان ثمرته اللازمة له عندهم هو حصول العلم التصوري ليس حاصل
فاذا بطل اللازم بطل المنزوم وكذا يبطل الرسم فان الحاصل بعد لا يلزم

[illegible]

المتعلق
بالبحت الاول من اربعة
فيمقام للمعرف

في يوم الورد الواحد عشرين
 قد زفت سابقا من الورد
 الا واحد من الحبس فيها
 حيث لا تدرك من الورد
 آتانا فلكا قد اراد الورد
 اى لوجه الحبس من الورد
 اى ذات الفصل من الورد
 لورد ملاول القربى من الورد
 فمحل واحد الى الورد من الورد
 من الورد من الورد من الورد

ایمان جمیع انجیل
ما از بس که در قیامت
خاک خستنیست و خاک
ای که در قیامت
ما از بس که در قیامت
خاک خستنیست و خاک
ای که در قیامت

[illegible]

وتفسيره انا اذا قلنا الغضنفر موجود فقال المخاطب ما الغضنفر فهو انما يطلب تصوقه مرة ثانية في المدركة لحصول الصوت في الذهن سابقا ولذا قال المصنف ليس هناك حكم بل هي هنا تصوق سادج مرة ثانية فثبت كونه من المطالب للصوت وانت تعلم ان هذا التأييد ايضا لا يتم فان التفسير يجوز ان يكون للالفاظ فقط بدون تحصيل الصوت مرة ثانية في المدركة وقد فصلنا له لك انفا فتذكره نعم بيان موضوعية اللفظ في جواب هل هذا اللفظ موضوع لمعنى بحث لفظي يقصد اثباته بالدليل في علم اللغة فمن قال انه من المطالب التصديقية لم يفرق بينه وبين البحث اللفظي اللغوي وحاصله ان التعريف اللفظي قد يحصل فيه فائدتان الاولى التصوق ثانيا للصوت المخزونة والثانية وضع اللفظ للمعنى لا ترى انا اذا قلنا الغضنفر موجود فقال المخاطب ما الغضنفر ففسرناه بالاسد فيحصل حينئذ للمخاطب احضار للصوت المخزونة وهو عبارة عنه من حصول الصوت في المدركة ثانيا وان لفظ الغضنفر موضوع لمعنى الاسد المعلوم والا والمنطقيون انما يعدونه في المطالب التصوقية للفائدة الاولى فان نظرهم مقصود عليها اذ البحث عندهم انما يتعلق من جهة تلك الفائدة وحينئذ يوردونه في جواب ما الطالب للتصوق عندهم موافقا للغة واما اهل اللغة فينظرون الى الفائدة الثانية وهي موضوعية اللفظ للمعنى فانهم انما يجنون من الالفاظ من تلك الجهة **س** وللناس فيما يشقون مذهب وهذا معنى قول المصنف فمن قال انه من المطالب التصديقية لم يفرق بينه وبين البحث اللفظي يعني لم يفرق بين الطريقتين اللتين ذكرتهما البحث الثالث في مثل التعريف من ياتي بالتعريف وهو الظاهر بالتشبيه فكما ان النقاش ينقش الشجر في اللوح ليكون مرآة لذي الشجر كذلك من ياتي بالتعريف ينقش في الذهن صوتا المعرف بالكسر ليكون مرآة للمعرب بالفتح اي لحصوله في الذهن

[illegible]

المتعلق
بالمبحث الثاني من
بعض في كون التعريف اللفظي
من المطالب
التصويّة

[illegible]

على طريقة القوم والالتفات اليه على طريق بعض المحققين من المتأخرين
 فكما في المشبه به ليس الا التصوير بالبحث كذلك في المشبه لا يكون الا تصور
 بحث لا حكم فيه بالصراحة ويمكن ان يراى بالمعنى في قول المصنف للمعنى
 الاصطلاحى فيكون معنى التشبيه ان النقاش كما يعرف التشبيه كذلك
 المعرفة بالكسرة المعرفة بالفهم اي يحصل صوتها او الالتفات اليه لقيامه
 بالذهن وعليه ينادى كلام ذلك البعض من ان حصول صورة المعرفة
 وقيامها بالذهن علة لحصول صورة المعرفة واذا كان في الثاني نحو من
 البعد احترنا او لا المعنى الاول كمثل نقاش نقاش شيئا في اللوح فالنقاش
 تصوير بحث لا حكم فيه وقد مر شرحه فلا يتوجه عليه اي لا يتوجه من
 جهة التعريف والتصوير بالبحث شي من المنوع من النقص والمنع والمعارضة
 ضرورة استدعائها الحكم فان المناظرة انما تجري فيه نعم هناك احكام
 ضمنية من جهة ان من يأتي بالتعريف فقد يقصد الكمال منه اي
 تمييز المعرفة بالفهم تمييزا كاملا بحيث يدخل جميع افرادها ويخرج غيرها
 بتمام الذاتيات فهو كانه يدعي بان تعريفه حدي تام مفهوم جامع
 مانع واليه اشار بقوله مثل دعوى الحدية او المفهومية والاطراد و
 الانعكاس وغير ذلك مثل دعوى الاوصفية او غيرها وبالعرضيات
 فيتضمن دعوى الرسمية التامة وغيرها من المذكورات سوى الحدية
 فيجوز منع تلك الاحكام المراد من المنع طلب الدليل على تلك الاحكام
 وكذا يتوجه النقص عليه ببيان الاختلال نعم المعارضة انما يتوجه
 على الحل الحقيقي كما سيأتي لكن العلماء اجمعوا على ان منع التعريفات
 لا يجوز فكانه اي المنع المذكور بشريعة لم يفت قبل العمل به لم يظهر
 لهذا العبد الضعيف الال ان وجه وجوبه في التفسير بالظواهر ان

المبحث الثالث
 من لا رجة في عدم الحكم
 في التعريف

على طريقة القوم والالتفات اليه على طريق بعض المحققين من المتأخرين
 فكما في المشبه به ليس الا التصوير بالبحث كذلك في المشبه لا يكون الا تصور
 بحث لا حكم فيه بالصراحة ويمكن ان يراى بالمعنى في قول المصنف للمعنى
 الاصطلاحى فيكون معنى التشبيه ان النقاش كما يعرف التشبيه كذلك
 المعرفة بالكسرة المعرفة بالفهم اي يحصل صوتها او الالتفات اليه لقيامه
 بالذهن وعليه ينادى كلام ذلك البعض من ان حصول صورة المعرفة
 وقيامها بالذهن علة لحصول صورة المعرفة واذا كان في الثاني نحو من
 البعد احترنا او لا المعنى الاول كمثل نقاش نقاش شيئا في اللوح فالنقاش
 تصوير بحث لا حكم فيه وقد مر شرحه فلا يتوجه عليه اي لا يتوجه من
 جهة التعريف والتصوير بالبحث شي من المنوع من النقص والمنع والمعارضة
 ضرورة استدعائها الحكم فان المناظرة انما تجري فيه نعم هناك احكام
 ضمنية من جهة ان من يأتي بالتعريف فقد يقصد الكمال منه اي
 تمييز المعرفة بالفهم تمييزا كاملا بحيث يدخل جميع افرادها ويخرج غيرها
 بتمام الذاتيات فهو كانه يدعي بان تعريفه حدي تام مفهوم جامع
 مانع واليه اشار بقوله مثل دعوى الحدية او المفهومية والاطراد و
 الانعكاس وغير ذلك مثل دعوى الاوصفية او غيرها وبالعرضيات
 فيتضمن دعوى الرسمية التامة وغيرها من المذكورات سوى الحدية
 فيجوز منع تلك الاحكام المراد من المنع طلب الدليل على تلك الاحكام
 وكذا يتوجه النقص عليه ببيان الاختلال نعم المعارضة انما يتوجه
 على الحل الحقيقي كما سيأتي لكن العلماء اجمعوا على ان منع التعريفات
 لا يجوز فكانه اي المنع المذكور بشريعة لم يفت قبل العمل به لم يظهر
 لهذا العبد الضعيف الال ان وجه وجوبه في التفسير بالظواهر ان

على طريقة القوم والالتفات اليه على طريق بعض المحققين من المتأخرين
 فكما في المشبه به ليس الا التصوير بالبحث كذلك في المشبه لا يكون الا تصور
 بحث لا حكم فيه بالصراحة ويمكن ان يراى بالمعنى في قول المصنف للمعنى
 الاصطلاحى فيكون معنى التشبيه ان النقاش كما يعرف التشبيه كذلك
 المعرفة بالكسرة المعرفة بالفهم اي يحصل صوتها او الالتفات اليه لقيامه
 بالذهن وعليه ينادى كلام ذلك البعض من ان حصول صورة المعرفة
 وقيامها بالذهن علة لحصول صورة المعرفة واذا كان في الثاني نحو من
 البعد احترنا او لا المعنى الاول كمثل نقاش نقاش شيئا في اللوح فالنقاش
 تصوير بحث لا حكم فيه وقد مر شرحه فلا يتوجه عليه اي لا يتوجه من
 جهة التعريف والتصوير بالبحث شي من المنوع من النقص والمنع والمعارضة
 ضرورة استدعائها الحكم فان المناظرة انما تجري فيه نعم هناك احكام
 ضمنية من جهة ان من يأتي بالتعريف فقد يقصد الكمال منه اي
 تمييز المعرفة بالفهم تمييزا كاملا بحيث يدخل جميع افرادها ويخرج غيرها
 بتمام الذاتيات فهو كانه يدعي بان تعريفه حدي تام مفهوم جامع
 مانع واليه اشار بقوله مثل دعوى الحدية او المفهومية والاطراد و
 الانعكاس وغير ذلك مثل دعوى الاوصفية او غيرها وبالعرضيات
 فيتضمن دعوى الرسمية التامة وغيرها من المذكورات سوى الحدية
 فيجوز منع تلك الاحكام المراد من المنع طلب الدليل على تلك الاحكام
 وكذا يتوجه النقص عليه ببيان الاختلال نعم المعارضة انما يتوجه
 على الحل الحقيقي كما سيأتي لكن العلماء اجمعوا على ان منع التعريفات
 لا يجوز فكانه اي المنع المذكور بشريعة لم يفت قبل العمل به لم يظهر
 لهذا العبد الضعيف الال ان وجه وجوبه في التفسير بالظواهر ان

على طريقة القوم والالتفات اليه على طريق بعض المحققين من المتأخرين
 فكما في المشبه به ليس الا التصوير بالبحث كذلك في المشبه لا يكون الا تصور
 بحث لا حكم فيه بالصراحة ويمكن ان يراى بالمعنى في قول المصنف للمعنى
 الاصطلاحى فيكون معنى التشبيه ان النقاش كما يعرف التشبيه كذلك
 المعرفة بالكسرة المعرفة بالفهم اي يحصل صوتها او الالتفات اليه لقيامه
 بالذهن وعليه ينادى كلام ذلك البعض من ان حصول صورة المعرفة
 وقيامها بالذهن علة لحصول صورة المعرفة واذا كان في الثاني نحو من
 البعد احترنا او لا المعنى الاول كمثل نقاش نقاش شيئا في اللوح فالنقاش
 تصوير بحث لا حكم فيه وقد مر شرحه فلا يتوجه عليه اي لا يتوجه من
 جهة التعريف والتصوير بالبحث شي من المنوع من النقص والمنع والمعارضة
 ضرورة استدعائها الحكم فان المناظرة انما تجري فيه نعم هناك احكام
 ضمنية من جهة ان من يأتي بالتعريف فقد يقصد الكمال منه اي
 تمييز المعرفة بالفهم تمييزا كاملا بحيث يدخل جميع افرادها ويخرج غيرها
 بتمام الذاتيات فهو كانه يدعي بان تعريفه حدي تام مفهوم جامع
 مانع واليه اشار بقوله مثل دعوى الحدية او المفهومية والاطراد و
 الانعكاس وغير ذلك مثل دعوى الاوصفية او غيرها وبالعرضيات
 فيتضمن دعوى الرسمية التامة وغيرها من المذكورات سوى الحدية
 فيجوز منع تلك الاحكام المراد من المنع طلب الدليل على تلك الاحكام
 وكذا يتوجه النقص عليه ببيان الاختلال نعم المعارضة انما يتوجه
 على الحل الحقيقي كما سيأتي لكن العلماء اجمعوا على ان منع التعريفات
 لا يجوز فكانه اي المنع المذكور بشريعة لم يفت قبل العمل به لم يظهر
 لهذا العبد الضعيف الال ان وجه وجوبه في التفسير بالظواهر ان

ان الله بالوضع والوضع
في موضع اي موضع
الوضع في موضع
بيان في موضع
قارب والمفرد
على علم
الموضع في موضع
ان الله بالوضع
في موضع اي موضع
الوضع في موضع
بيان في موضع
قارب والمفرد
على علم
الموضع في موضع

وضع ذلك اللفظ لذلك المعنى والعلم بهذا الوضع يتوقف على علم
للمعنى فيلزم الدور ولا يجري هذا الدليل في المركبات والمفردات
التي اوضاعها نوعية كالصفات المشتقة وامثالها فان في المركبات
معرفة اوضاع المفردات والتركيب النوعي على الوجه الكلي يكفي
لحصول العلم بالوضع ولا يحتاج في معرفته الى ان يحصل علم الجزئيات
المفصلة فالموقوف جزئي والموقوف عليه كلي ولاد ورؤ تفصيله
ان مثل غلام زريد اذا عرفنا مفرداته وعلما ان الاضافة للاختصاص
مثلا فهذا القدر من علم الوضع لا يحتاج الى علم جزئيات الاضافة
مفصلا بل العلم الاجمالي المتعلق بها يكفي فاذ قلنا غلام زريد مثلا للمخاطب
وعلم المخاطب مفرداته وعلما ان الهيئة التركيبية للاختصاص ففهم
المخاطب بواسطة العلمين المذكورين اختصاص الغلامية لزيد وهذا
معنى خاص حصل في الذهن ابتداء ولم يحصل له من قبل فالمركب
الاضافي افاد المعنى الجديد فكذا حال المركبات الخبرية والانشائية
وغيرها وهكذا حال المفردات التي لها وضع نوعي كاسم الفاعل
والمفعول والفعل وغيرها فان الضارب مثلا اذا القينا على
المخاطب في حال كونه عالما بالضرب ان الصيغة لمن قام به
الفعل حصل للمخاطب معنى اضاربة الخاصة في الزمان الذي
لم يحصل له هذا المعنى من قبل فتلخص من هذا ان المفرد الذي لم
يشابه المركب في الوضع النوعي لم يفد المعنى والا لزم الدور ولادور في
المركبات والمفردات التي لها مشابهة بالمركبات في الوضع النوعي
وهذا السكت المتبع عندهم وعليك بتطبيق كلام المصنف عليه اقول
بقي فيه نظر قيو بعد فان المفرد الذي لم يشابه بالمركب في الوضع النوعي

الذي هو موضوع علم الجرح
 العلم بالوضع حتى يترجم
 الدورين العلم بالوضع
 على علم الجرح وهو يتوقف
 على العلم بالوضع بل
 المتوقف على العلم
 بالوضع هو علم الجرح
 فلا يترجم الدورين
 الدورين على العلم
 بالوضع هو علم الجرح
 والمتعلق بالبحث
 الرابع في عدم دلالة اللفظ المفرد
 على التفصيل

بالوضع بر ملامت
التعلق بما لا يلائم
قول العبد المذنب
وقوله المذنبات و
اسم على المذنب
علم ان المذنب
للاختصاص قوله
للمحاسب قوله
للمحاسب قوله
الغنى كجذب
انخاص كجذب
على الصلح بالوضع
للتوقف على
للتوقف على

انخاص اجلاس میں
ایکے دو جوان انصاف
ملائخص غلام قیون
بسنہائی و التوفیق
ملیک علی حسنہ
قوله وان الخليفة
خزرجون علی النفر
مولد علی علی الخلیف
مولد علی علی الخلیف
نے رقم الدور

خاتمة الطبع

الحمد لله الذي عرفته سلم للفوز على السعادات لا بد منه ومعراج الخروج على الدرجات العلية السريانية وفجر شريعته حسن بكمال
 الحسن وغاية النظام وقوله اسلم من العجز والتقص للذين لا يحادون مخلوقه الكلام في هذه على ما انعم علينا بانواع النعم والكرمنا
 بالمنطق القصير والايمان ونشكره على ما سهل لنا طريقا من العلوم الى المجهول ومن التصول الى التصديق والايقان
 والصلوة والسلام على عشر الانبياء الذين هم براهين ساطعة لدين الله القويم خصوصا على من بعث بالحق والبيئات
 وارسل بالهدى ودين الحق يهدي الى صراط مستقيم وعلى اله الطيبين الذين هم بدور الدجى اصحابه الطاهرين الذين
 هم نجوم الهدى ما بعد فلما كان الكتاب المعروض اسلم في علم الليزان كاسه سلا للعلوم وكان في جازة العبارات ودقة
 المضامين بحيث لا تكاد تصل الى مطالبة الفهوم فتوجه الى حل معضلاته كثير من الفضلاء الكبار وحلوا جمعة معاهد
 مشكلاته بانامل الانظار ولكن بقي بعد خبايا في زوايا الكلام الى ان وصل الامر الى الفاضل الجليل الملاحسن العلامة
 فشرحه شرجا يكشف عن وجوه غرائب مضامينه الاستتار وتلقاه بالقبلى عظماء العلماء اولوا الايدي والابصار ولكن كاد
 هذا الشرح في الدقة والغرض كانه متن متين لا يستطيع ان يحل معاهدة فاضل متوقد ولا عالم فطين فكان المحصل
 في حصول مرامهم حائرين وكان الطالبون من الوصول الى ما هم محتاجين فجاءوا مقترحين الى الخبير المودع الماهر
 والخبير العلمي البارع القمقام الذي هو تذكرة للسلف الصالحين اثر من آثار القدماء وخلاصة من المتأخرين الكاملين
 بوج سماء التحقيق بدر ذلك التدقيق مولانا والا الحافظ الحاج المعروف بالمولوي محمد عبد الكريم غفر له الله
 برحمته العليا وفضله العظيم فالتسوام انه ان يعلق على ذلك الشرح تعليقا مرضيا وحاشية نفيسة تنكشف بها الغوامض
 والتخفيات وتنجلي بها الدقائق والخبريات فعطف هذا الفاضل الباذل عنان العناية الى هذا الامر الجليل لانضم وانضاف
 من طبعه الرقاد وفكرة النقاد حاشية بهية وسماها القول الاسلم قد ودع فيها يواقيت الفوائد ورصعها بالانوار
 ودرر العوائد فجاءت بحمد الله كأنها سراج وهاج اضاءت بها طرق الكتاب واستنارت بها السبل الفجاج بصاد
 مباهات التصورات من شرح الملاحسن على السلم قد انحل جل معضلاتها واتضح كل خباياها وعادت من الفتور
 اسلم فهي جدير بان تكتب على صفائح الياقوت الاحمر وقمين بان تسطر على قطع الزمرد الاخضر فبامر الفاضل
 الجليلين والباذلين الشريفيين احدهما صاحب الفطرة الوقادة والطبيعة النفاذة ابن مولانا المولى فلهذه الحاشية
 الفاضل الحافظ البر التقي مولانا الحاج المعروف بالمولوي محمد عبد الحكي الذي والاخر ذو ذهن سليم وطبع مستقيم
 العالم الكامل المحقق الاحادي مولانا الشهير بالمولوي محمد خادم حسين العظيم ابادي لازالت شموس
 افاضاته تبارزه واقمار افاداتها طالع لا معة وبامر الخان الرفيع الشأن الحافظ محمد عبد الستار خان
 الله عن طوارق الحداث طبع تلك الحاشية مرة ثانية مع الرسائل الاربعة الاضعة هذا الرجاء الى الغفران محمد عبد الرحمن
 عفا عنه سبحانه بن الحاج محمد روشن خان تغذ بالرضوان في المطبع المعروف بالنظافي رمضان المبارك
 سنة ١٣٠٤ هـ وثلثمائة والف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوات واكمل التحية الف الف مرة لا ط

مَنْشَأُ اللَّهِ لَا فُتْنَةَ إِلَّا بِاللَّهِ

أَوْسَلُ قَائِمَاتٍ جَامِعُ الْكَافَّةِ فَضْلُهُ دُعَى مَوْلَانَا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ الْكَتُونِيُّ دَامَ بِالْفَيْضِ الصَّوْبِيُّ وَامْكُونُ



مَصْنُوعٌ مِنْ زِيَادَةِ عِلْمِهِ بِكَانَهُ وَقِفَ عُلُومٍ كَاشَفَ قُرُومَ جَنَابَاتِ لَنَا مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ الْكَلِيمُ أَوْ خَلَّدَ الشَّجَرَاتِ النِّعَمُ

مَطْبَعُ نَظَّافَاتِ كَابُونِ فَتَحْتِهَا مَطْبُوعٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سبحانك اللهم وبحمدك نعاليت عن أجهل والزوال استأثرتك ان تضلي على رسولك المنقذ من الضلال وعلى
 اله وصحبه المترفعين من خضيض الجهل الى ذروة الكمال وبعد فبقول عبد الراجي عفوة ابو الحسن الكنوي
 محمد المدعو بعبد المحي الانصاري بن المرحوم سراج المحققين خلاصة المتقدمين قدوة المتأخرين زبدة
 المدققين مولانا الحافظ الحاج محمد عبد الحكيم ادخله الله جنات النعيم هذه رسالة لطيفة مشتملة على
 فوائد نفيسة مسماة بحل المغلق في بحث المجهول المطلق الفها حين قراءة الذي المتوقد
 المولوي الحافظ انوار الله بن المولوي شجاع الدين الحيد اهابدي على شرح السلم لمولانا محمد حسن الكنوي
 وشرحه للقاضي محمد مبارك الكوفاموي ووصوله الى مقام الشك الوارد على قولهم المجهول المطلق يمنع
 عليه الحكم المذكور في مبدأ تصورات السلم ذكرت فيها تقارير الشبهة واجوبتها مذكورة اصحاب الفن في
 اسفارهم واستنبطته بقرينة بحيث ينحل ما في الشرحين مع زيادات لطيفة تنشط الاذنين راجيا من الله
 تعالى ان يحنبني من كل خطأ وشين فاقول قال صاحب السلم قررنا التصورات وضعا للتقدمها
 طبعاً فان المجهول المطلق يمنع عليه الحكم قيل فيه حكم فهو كذب انتهى وحاصله انه انما قدم بحث
 التصورات على بحث التصديقات في الذكر لتقدم التصورات عليها بالطبع وهو عبارة عن تقدم الحكم
 اليه على المحتاج فان ما لم يعلم بوجه من الوجوه يمنع عليه الحكم واختلاف شرح كلامه في تقرير
 مرامه ففسر من هو خفيف عن الصواب في كل باب الكذب بقوله اي منات لما قلتم في الاستدلال
 ولا يخفى انه مخالف لما يدل عليه السياق الكلامي والشأن الجوفوري ارجع ضمير فيه الى الدليل حيث قال

الحمد لله الذي
 توفيقه لا يرد
 « من سلك به
 على المولوي
 محمد بن الفخري
 سنة ١٢٠٨ هـ

أي في دليلكم على التقدم الطبيعي للتصو والتصدق ولا يخفى عليكم ما فيه فإن الظاهر توافق ضميريه وضمير
هو في المرجع ومن المعلوم أن ضمير هو يرجع إلى القول المذكور أي المجهول المطلق يمنع عليه الحكم فكذا ضمير
فيه أيضاً يرجع إليه وقال رئيس أولياء التحقيق استاذ استاذي نواله موقلاً هذا الإراد على قولهم كل
محكوم عليه يجب أن يكون معلوماً وتحريرة أنه لو كان صادقا فينعكس بعكس النقيض إلى قولنا كل ما لم يكن
معلوماً لم يكن محكوماً عليه وهو معنى قولنا كل مجهول مطلق يمنع عليه الحكم ولا شك أنه باطل لأن المحكوم عليه
فيه أما معلوم فكيف يصح عليه الحكم بالامتناع وأما مجهول مطلق فيصدق قولنا بعض المجهول المطلق لا يمنع عليه
الحكم وقد قلتم بخلافه فكانت الكلية كاذبة وأنت تعلم أن سياق عبارة المصنف يقتضي أن غرضه الإيراد على
قولهم المجهول المطلق يمنع عليه الحكم لا على المقدمة الأخرى نعم ما ذكره منطبق على عبارة المطالع وستطلع على
تحريرها وبعده التيا والتي قول حاصل الشبهة أن قولكم المجهول المطلق يمنع عليه الحكم الذي اطبقتم
على صدقه باطل لاستلزامه اجتماع النقيضين إذ لا شك أن فيه حكماً لأن امتناع الحكم أيضاً حكم من الأحكام
فهذا الحكم أما على المجهول المطلق أو على المعلوم فإن كان الأول يلزم بطلان قولكم بقولكم لأن قولكم يقتضي
بطلان الحكم مع أنكم تحكمون فيه فيلزم كذب هذا القول لاستلزامه اجتماع النقيضين الحكم وعدمه وعلى
الثاني كيف الحكم عليه بالامتناع لأن معلوميته تستدعي صحة الحكم عليه لا امتناعه فالحكم بامتناعه كذب
واجيب عن هذا التقرير بوجوه منها ما اختاره محقق الصناعة في الألف المبين من أن هذه القضية واثباتها
غير بديهية حيث قال الحكم في الجملة أن كان بالاتحاد على سبيل البت أي أحزم والقطع سميت جملة بديهية وإن كان
بالاتحاد بالفعل على تقدير انطباق طبيعة العنوان على فرد سميت جملة غير بديهية وهي مسأولة في الصدق
للشرطية لا راجعة إليها كما يظن كيف وقد حكم فيها بالاتحاد بالفعل على الماخوذ تقدير الست أقول على
سبيل التقييد والتوقيت بأن يكون قد فرض موضوع ثم خصص الحكم عليه بتوقيت وتقييد أي عاد المحكوم عليه
إلى أن يكون هو الطبيعة الموقته والمقيد بل إنما على سبيل التعليق المتمم لفرض الموضوع في نفسه حيث لم يكن
بالفعل طبيعة متغيرة أصلاً ولعل بين الاعتبارين فروقاً يذهب عنها المتفلسفون والبتية إنما تستدعي تقرير الموضوع
ووجوهه بالفعل وغير البتية تقرره ووجوهه على التقدير ومن هذا السبيل يدفع الأعضاء في التحمل الإيجابي على
مفهومات الممتنعات كاجتماع النقيضين ممتنع وشريك الباربي محال والتخلل معدوم وأمثالها فإن للعقل أن
يعتبر مفهومي النقيضين ويحكم بالتناقض بينهما أما بان أحد هارفع للأخر لاخر مرفوع به أو أنها لا يجتمعان
ولا يرتفعان أما في انفسهما أن كان ذلك في العقدين أو عن موضوع ما أن كان في المقربين وله أن يتصور جميع
المفهوم متحدة عدم نفسه وعدم العدم والمعدوم المطلق والمعدوم في المذهب قاطبة الممتنعات لا على أن يكون
ما يتصور حقيقة للمتنع بل على أن يتصور المفردات ويضيف بعضها إلى بعض فيتمثل فيه مفهوم اجتماع النقيضين
أو شريك الباربي والمعدوم المطلق ويتمثل العقل أن يقدر على الفرض البحث أنه عنوان لطبيعة ما باطله الذات

من قولهم
فإنه لا يمكن
أن يكون

من قولهم
فإنه لا يمكن
أن يكون

من قولهم
فإنه لا يمكن
أن يكون

من قولهم
فإنه لا يمكن
أن يكون

من قولهم
فإنه لا يمكن
أن يكون

من قولهم
فإنه لا يمكن
أن يكون

من قولهم
فإنه لا يمكن
أن يكون

من قولهم
فإنه لا يمكن
أن يكون

من قولهم
فإنه لا يمكن
أن يكون

من قولهم
فإنه لا يمكن
أن يكون

من قولهم
فإنه لا يمكن
أن يكون

من قولهم
فإنه لا يمكن
أن يكون

من قولهم
فإنه لا يمكن
أن يكون

من قولهم
فإنه لا يمكن
أن يكون

محمولة عن التقرر محمولة في التصور وليقتل هذا المفهوم ويقدر انه عنوان لما هيته ما وان كانت محمولة على
الاطلاق وغير مقبولة في ذهن ما من اذهان فالأخبار عنه على سبيل الإيجاب المحلي غير يتي فكان مفهوم المعد
المطلق انما يتوجه اليه في نفسه صحة الحكم وامتناع الحكم انما يتوجه اليه باعتبار الانطباق على ما يقدر
بجزائه انتهى كلامه ملخصا وفيه ان مبنى الايراد على كون القضية المذكورة بنية وحاصله يرجع الى انها
تصدق بنية مع عدم الموضوع فاختيار انها غير بنية ليس جوابا عنه هل هو سلوك على مسلك آخر وهل هذا
الحكم الجواب المحقق للدواني في حواشي شرح التجريد عن الايراد الوارد على قولهم العلم من مقولة الكيف باختيار
انه ليس من مقولة الكيف حقيقة والمحقق الهروي عن الايراد الوارد على كون الصوغة العلمية علما باختيار ان العلم
حقيقة هو الحالة الادراكية لا الصوغة العلمية فان هذا كله سلوك على مسلك آخر لا دفع لما يرد على الجمهور كما
لا يخفى ومنها ان الحكم عليه في القضية المذكورة في الحقيقة هو الحكم والمحكوم به الامتناع فينقصد
منه قضية الحكم على الجهر المطلق ممتنع وهذا مما لا اشكال في صدقه لوجوه الموضوع لا يقال لما صدق
قولنا الحكم على الجهر المطلق ممتنع صدق قولنا الجهر المطلق ممتنع عليه الحكم فيعود الاشكال لانا
نقول الحكم قد تعين للموضوعية سواء كان مقدما او مؤخرا كقولك ابن زيد كاتب وزيد ابنه كاتبان
الموضوع في كليهما حقيقة هو ابن زيد ومبناه على ما افاده المحقق الدواني في حواشي شرح الرسالة التمهيدية
الحكم في القضية الكلية للوجبة انما هو اتحاد الموضوع والمحمول وهذا وان كان مستلزما لاتحاد المحمول بالموضوع
لكنه مغاير له بحسب المفهوم فالموضوع هو ما حكم باتحاد مع امر آخر وذلك الامر هو المحمول سواء قدم
او اخر لا ترى انك اذا قلت زيد قائم فالموضوع زيد اذا قلت لقايم زيد لا يتبدل للموضوع فالفرق بين الموضوع و
المحمول ليس مجرد التقدم والتأخر في الملاحظة بل بانه وضع لان يحكم بشيء عليه او حمل على اخر نحو الحاجة
يعتبرون هذا الفرق البتة فيجعلون كل ما تقدم مبتدأ وكل ما تأخر خبرا عند وجود الشرائط فيقولون
في القائم زيد ان القائم مبتدأ وزيد خبر ولما اهل صناعتا الميزان فانما يعتبرون للعاني فما وضع لان
يحمل عليه شيء موضوع عندهم وان تأخر وما حمل على شيء محمول عندهم وان تقدم نعم لو كان الحكم في الكلية
بالاتحاد بين الموضوع والمحمول من غير تعيين المتحد والمقيد مع ما يتصل الفرق بينهما الا بالتقدم والتأخر لم يكن بين
القضية وعكسها فرق كما ان المنفصلة العنادية لما كان معناها للعائد بين الجزئين لم يتبدلها عكس عندهم
الاجتماع الطرفين وترتيبهما كواب الحجة فاللوضوع والمحمول عندهم في الكلية متعينان بالطبع لان كل ما يقدم يمكن
موضوعا ومن ههنا ظهر ضعف ما ذكره الصديقي في حواشي شرح الرسالة ايضا من ان القضية التي
تدل على اتحاد الامرين وان هذا لا يميز احد جزئيهما عن الآخر بحسب الطبع لان اتحاد امر مع اخر مستلز
الاتحاد معه فايضا قدم في التصور حال الحكم كان هو الموضوع عند المنطقيين كما ان اجزاء المنفصلة قلما
لم تميز بحسب الطبع كان المقدم هو للتقدم انتهى مراده اذا تمهد لك هذا فقول الحكم وان جعل جزءا

ع
اي قولنا جلال الدين
الدواني في حواشي
شرح التجريد

ع
اي قولنا جلال الدين
الدواني في حواشي
شرح التجريد

ع
اي قولنا جلال الدين
الدواني في حواشي
شرح التجريد

ع
اي قولنا جلال الدين
الدواني في حواشي
شرح التجريد

من المحمول في القضية المذكورة لكنه في الحقيقة موضوع فلا يضر لولم يوجد ما صدق عليه المحمول المطلق
 فاحفظ هذا التحقيق لعل لا تجد من غيري ولا يخفى عليك ما في هذا الجواب من السخافة فان امتناع
 الحكم لا شك انه مفهوم من المفهومات وكل شيء اذا نسب الى شيء اي شيء كان يصدق عليه بالاجاب
 او بالسلب ومن المعلوم ان السلب غير صادق فيصدق بالاجاب فيعود الاشكال ولا يفيد حديثنا
 والحل بالطبع فاحسن التدبر لي يظهر لك حقيقة الحال ومنها ما ذكره صاحب العلم في تصويله
 بقوله مفهوم المحمول معلوم بالذات ومحمول مطلق بالعرض فالحكم وسلبه باعتبارين انتهى وفصله في
 تصديقاته ومبناه على ما اختاره المتقدمون من ان الحكم في القضايا المحصورة على الطبيعة الحاصلة في
 الذهن بالذات لا على الافراد الحاصلة بالعرض بتبعية حصول الطبيعة فيه وما الى المحقق جلال الدين
 في حاشي شرح التمهيد والفاضل ميرزا جان الباغوي الشيرازي وتحقيق الصنعة
 السيد باقر داماد الشيرازي والسيد الزاهد الهرقي وغيرهم وتوضيح ذلك على ما ذكره في اسفارهم
 ان الحكم على الشيء فرع الحصول بالذات والحاصل بالذات في الذهن انما هو الطبيعة لا الافراد فانها
 حاصلة بالعرض نعم هي ملتفت اليها بالذات والطبيعة ملتفت اليها بالعرض فالافراد كما انها
 معلومة بالعرض فكذلك محكوم عليها بالعرض ايضا فالحكم في القضايا سوى الشخصية ليس على الطبيعة
 لكن في المهمة عليها بلا اعتبار حيثية زائدة وفي الطبيعة من حيث الوحدة الذهنية وفي المحصورة من حيث
 انها صالحة للانطباق على الافراد وبهذا الانطباق يسر الحكم الى الافراد ويصل لدخول السوء عليه وقالوا
 في تنقيح ذلك انه كما ان ما صدق عليه الوجه يوجد في الخارج على وجهين احدهما على نحو يتحد مع ذلك الوجه
 بالعرض ويصح انتزاعه منه كما اذا فرض ان زيد كاتب فثانيه ما قد يؤخذ به من ذلك الاتحاد كما اذا لم يكن كاتباً
 لذلك الطبيعة قد تؤخذ في الذهن على وجه تنطبق على الافراد وتتحد معها اتحاداً ذاتياً او عرضياً وهو بهذا
 الاعتبار موضوع للقضية المحصورة وقد تؤخذ على هذا النحو وهو بهذا الاعتبار موضوع للقضية المهمة والطبيعة
 مع اعتبار حيثية زائدة او بدونها وورد عليهم او لا ان لا نسلم انه لا بد في الحكم من كون المحكوم عليه حاصلاً
 بالذات علم لا يجوز ان يكفي كونه ملتفتاً اليه بالذات والملتفت اليه بالذات ليس الا الافراد فربما الحكم عليها
 الا ترى الى الوضع العام والموضوع له الخاص كما في اسماء الاشارات فان المعلوم بالوجه هو الموضوع له
 حقيقة لكونه ملتفتاً اليه بالذات واجيب عن وجهين احدهما بطريق المنع وهو ان لا نسلم انه لا بد في الحكم عليه
 كونه ملتفتاً اليه بالذات وثانيه ما اوردته المحقق الهرقي في حاشية التمهيد بسبب الجلالية بطريق
 الحل بقوله التوجه متعلق بالافراد لكن لا مطلقاً بل من حيث انها متحدة مع الطبيعة فيكون نفس الطبيعة
 من حيث الخصوصية والتعلق متعلق التوجه والقصد قال المحقق في الحاشية القديمة على شرح
 التمهيد معنى تصو الشيء بالذات ان يكون هو بنفسه ممثلاً في الذهن التصو بالوجه ان لا يكون

في الحكم عليه
 القضية المحصورة

نظراً

اعماله

الذات بالعرض

هو متخالف في ذهن بل ما صدق عليه لكن يتوجه به النفس الى ما صدق هو عليه انتهى كلامه اقول كل
 من هذين الوجهين يخيف جدا اما الاول فلكونه مقابلة المنع بالمنع فلا يسمع واما الثاني فلان التوجه
 الى الافراد من حيث انها متحدة مع الطبيعة لشيء والتوجه الى الطبيعة من حيث الخصوصية شيء اخر وبينهما
 بون بعيد لا يخفى على المتأمل تفريع قوله فيكون نفس الطبيعة الخ على ما قبله ليس بصحيح وبالكجالة فالمقصود بالذات
 لما هو الفرد وان كان من حيث الاتحاد مع الطبيعة لا الطبيعة وان كان من حيث الانطباق فليكن
 هو المحكوم عليه وبه ظهر ان استشهاده بعبارة المحقق جلال الملة والدين الدواني في الحاشية القديمة
 لا يكاد يصح فان كلام ذلك المحقق صريح في ان التوجه انما هو الى الافراد لكن بواسطة الطبيعة وهذا القدر
 لا يفيد هذا المستشهد بل يضر نعم لو ثبت من عبارة ذلك المحقق ان المقصد بالذات الى الطبيعة لنفع البتة
 واذا ليس فليس وثانيا انه لو كانت الطبيعة محكومة عليها حقيقة لاقتضى الايجاب وجود الحقيقة حقيقة
 لان الموجبة لا بد فيها من وجود الموضوع مع انها قد تكون موجودة حقيقة كما اذا كانت عامية او سلبية
 او انتزاعية فانه لا وجود لها في الخارج الا بمناشئ انتزاعها وهي الافراد فيلزم صدق الموجبة بدون وجود
 الموضوع وتيجاب عنه بان المراد في قولهم الموجبة تستدعي وجود الموضوع انه لا بد في الموجبة من وجود الموضوع
 اعم من ان يكون موجودا بنفسه او بمنشأ انتزاعه وهو متحقق ههنا واحسن منه ما يقال ان الموجبة انما
 تستدعي وجود المثبت له بالذات لا وجود المحكوم عليه بالذات بينهما فرق فالمحكوم عليه وان كان هو
 الطبيعة العدمية او الانتزاعية لكن المثبت له انما هو الافراد وهي موجودة بالذات فلا اشكال وثالثا
 بان الموصوف يجب ان لا يكون ادون من الصفة مع ان الطبيعة قد تكون انتزاعية والصفة انضمامية كما
 في قولك اللحي سود وجوابه ظاهر فان الاسود ايضا لكونه من المشتقات انتزاعي نعم مبدئية امر انضمامي
 وهو ليس بمحمول ورأبعا ان الطبيعة من حيث انطباقها على الافراد اي الحيثة بهذه الحيثة لا وجود لها
 في الخارج وانما هو في ذهن فيلزم انحصار القضايا في الذهنية وخامسا ما اورد به بعض محشي الحاشية القديمة
 من ان الوصفين قد يتنافيان نحو كل نائم مستيقظ فكيف يصح الحكم ههنا بثبوت المحمول لحقيقة الموضوع
 اقول الجواب عنه سهل على طبق ما مر فانه لا بعد في التزام كون طبيعة النائم من حيث انطباقها على الافراد
 محكومة عليها نعم لو التزم انها مثبتة لها كان فيه بعد البتة وسادسا بان المحكوم عليه بالذات ينبغي
 ان يكون موجودا بالذات وان هو لا الافراد دون الطبيعة لانها توجد في ضمن الافراد بالذات وبعد
 التيا والتي نقول مذهب المتأخرين في هذا البحث من ان المحكوم عليه بالذات هو الافراد مقرر بالصواب
 ويميل اليه كلام رئيس الصناعة في مواضع من الشفاء والاشارات واستدل بالاثبات المتقدمين على ما ذهبوا
 اليه كلها فخذ وشدة مردودة لكن لما قلنا صاحب السلم بقلادة تقليد هم اجاب عن الشبهة المذكورة على
 طبق مذهبهم وحاصل جوابه ان طبيعة الجهول المطلق معلومة بمفهومها وخصائصها وهي المحكوم عليها

لان التبع انما هو على
 الدليل والبيان
 من قبل المتأخرين
 يطلب عليه
 كحقه لا انما هو
 في شرح الرضا
 السمع بالبيان
 مولوي
 حافظ انوار
 سلمه العلي
 سلمه العلي
 كاذبة لا تقاها
 صحتها في
 ما لا يثبت
 ولا يثبت
 اصله في
 من قولي
 انفع
 نور العبد
 من
 سلمه العلي
 سلمه العلي
 سلمه العلي

امتناعه فالمحكوم عليه للامتناع في القضية المذكورة هو ما صدق عليه المجهول المطلق بالاقتدار الاول امتناع الحكم عليه بالاعتبار الثاني فلان تناقض وادرج عليه للحق الذي في حواشيه بانه فرق بين العلم بالوجه وبين علم الشيء بوجهه ومنشأ صحة الحكم انما هو العلومية من وجه لا معلومية الوجه فأي فائدة في قوله والمجهولية امر معلوم وقال معاصر الصلح الشيرازي في حواشيه الجديدة المتعلقة بمحاشي شرح المطالع الشريفة وأقول بشكل بذلك ايضا ما ادعاء الناس من ان المجهول المطلق باعتبار انه ذات موضوع بالمجهولية محكوم عليه اذ غاية ما لزوم في الثاني ان يكون وصف للمجهولية معلوما وهو غير مستلزم لكون الذات معلومة بهذا الوصف والمطلوب هذا اذا كان وحله على حقيقة من ان العلم بوجه الشيء هو العلم بالشيء من حيث انه عينه وممتنع معه لانه متى كان الوجه معلوما كان الشيء من تلك الحيثية معلوما وهذا كاف في معلوميته وأما على ما ذهب اليه الشارح وتبعه العلامة الشيرازي من ان العلم بوجه الشيء لا يستلزم العلم بالشيء فيمكن ان يتكلف ويقال الامر في قول الشارح والمجهولية امر معلوم للعهد والمعنى هو المجهولية الموصوف به الشيء في قوله المجهول المطلق شيء موضوع بالمجهولية ويكون الحيثية معتبرة فكأنه قال بالمجهولية الموصوف بها الشيء امر معلوم من حيث هو كذلك وهو مستلزم للعلم بالشيء انتهى كلامه اقول كل من وجهي محل باطل اما الاول فلان علم الشيء عبارة عن حصول صورته في العقل من حيث انها صوته لا مطلقا ولا يلزم ان يكون العلم بمفهوم الشيء علما بجميع الاشياء والتزامه بعيد فالعلم بوجه الشيء كوصف المجهولية من غير ان يعتبر كونه علما به ليس علما بالشيء وهذا هو التحقيق الحقيقي بالقبول وما ذكره في ثبات ما ادعاه كله مما لا ينبغي ان يصغى اليه وليس هذا موضع تفصيل وأما الثاني فلانه يتوقف على حصول مفهوم المجهولية من حيث انه وصف للشيء أي ما صدق عليه فلو فرضنا ان احدا تصوف نفس مفهومه من غير لحاظ هذه الحيثية وكلمة بهذه القضية يعنى الاشكال البتة فأنهم فانه حقيق به وقل يقرب اصل الشهية بوجه آخر بعضها تندفع بالاجوبة المذكورة وبعضها اجوبة مختصة بها فمنها ما في المطالع المحكوم عليه هذه القضية ان كان محجوبا مطلقا فهو تناقض وذب وان كان معلوما وكل معلوم من وجه يمكن الحكم عليه فهو كذب ايضا وتحريمه ان الحكم على الشيء لو استدعى تصديق المحكوم عليه بوجه ما صدق قولنا كل مجهول مطلق يمتنع عليه الحكم والتالي كاذب ببيان الشرطية انه لو صدق كل محكوم عليه معلوما اعتبارا بالضرورة لا انعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس معلوما اعتبارا ولا يكون محكوما عليه بالضرورة وهو معنى قولنا كل مجهول مطلق يمتنع الحكم عليه وبيان كذب التالي ان المحكوم عليه فيه اما ان يكون مجهولا مطلقا او معلوما على الاول يلزم الحكم على المجهول المطلق فيصدق قولنا بعض المجهول المطلق لا يمتنع عليه الحكم وقد فرضنا ان كل مجهول مطلق يمتنع عليه الحكم فيلزم التناقض على الثاني يتنظم مع قولنا كل معلوم ولو بوجه يعلم الحكم عليه قياسا بنحو هكذا الحكم عليه في هذه القضية معلوم وكل ما هو كذلك فهو مما لا يمتنع عليه الحكم فينتج لقولنا الحكم عليه في هذه القضية يحكم الحكم عليه وقد كاد يمتنع عليه الحكم فيلزم الكذب

في موانع الجلال الدين
روا في حواشيه
منه سلمه

في موانع الجلال الدين
روا في حواشيه
منه سلمه

في موانع الجلال الدين
روا في حواشيه
منه سلمه

وبهذا يظهر لك سر اختيار صاحب المطالع التناقض والكذب في الاول والاقتصار على الكذب في الثاني
وهو ان اللازم في الشق الاول ان بعض المجهول المطلق لا يمنع عليه الحكم وهو موافق للتالي في الطرفين ومخالفا
له في الكيف فيلزم التناقض حقيقة مع الكذب واللازم من الثاني ان المحكوم عليه في هذه القضية يصح الحكم
عليه وهو مخالف للتالي في الموضوع والمحصل فلا يناقضه نعم يستلزم كذبه كذا في شرح المطالع اقول
لو اكتفى على ذكر التناقض في الشقين او اورد مع الكذب فيما كان اولى فان التناقض كما يكون بين القضيتين
لكن ذلك يكون بين المفرد ايضا فلهذا وان لم يلزم التناقض بين القضيتين على الشق الثاني لكن يلزم بين
المفردين وهما وجود الحكم وعدمه بلا ريب فان قلت فما تقول في قولهم ان التصورات لا تناقض لها
فانه صريح في انه لا تناقض في المفردات قلت ففي التناقض في المفردات بمعنى اخروها لتدافع في التحقق
على ما صرح به في شرح المواقف وغيره **والجواب** نحن هذا التقرير على ما في المطالع ايضا تبعا لما ذكره
المحقق الكوفي في حواشي شرح التجر يد باختيار كون القضية المذكورة حقيقية بقوله هذه القضية يمنع
صدقها خارجية لامتناع موضوعها في الخارج فان كل ما يوجد في الخارج معلوم من وجه فيمتنع لزوم المقدمات
في الشرطية المذكورة وصدقها حقيقية ممكن من غير تناقض انتهى كلامه ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من التعقيد
والسحافة اما اولها فلانه ليس حاصله الا ان القضية المذكورة التي جعلت تليها في الشرطية ان اخذت خارجية
كانت كاذبة لامتناع وجوده في الخارج مع كون لزومه لمقدمها ممنوعا وان اخذت حقيقية لم يلزم خلف
وظاهر هذا الحاصل انه جعل كذبا لتالي اما دليل على بطلان الملازمة او سندا لمنعها وكل منهما لا يخلو
عن شيء اما الاول فلان كذبا لتالي لا يدل على كذبا للملازمة ليجوز التلازم بين الكاذبين واما الثاني فلان
السند يجب ان يكون ملزوما بالمنع فلهذا ليس كذلك فان كذبا لتالي لا يستلزم كذبا للملازمة ولما تبين
شرح المطالع على هذه السحافة جري بحث ترتفع هذه السحافة عنه بجعل السند المذكور سندا للمنع
الانعكاس وتوضيحه ان تالي الشرطية ان اخذت خارجية منعنا صدق الشرطية ولا تنعكس الموجبة
يعني كل محكوم عليه معلوم باعتبار ما بالضرورة الى هذه القضية كما نرى في الموضع الذي دللنا على صدق موضوعه
على موجب خارجي وان اخذت حقيقية فالشرطية مسلمة وكذبا لتالي ممنوع فان اخذنا ان المحكوم عليه
فيه معلوم باعتبار الحكم عليه بالامتناع بهذا الاعتبار ومجهول باعتبار فيمتنع الحكم عليه بهذا الاعتبار اقول
لم يدع المورد ان قولنا كل محكوم عليه معلوم باعتبار ما بالضرورة ينعكس الى قولنا كل مجهول مطلق يمنع
عليه الحكم حتى يفيد منع هذا الانعكاس بل ادعى ان قولنا كل مجهول آية مسأ ومعتى بقولنا كل ما ليس
بمعلوم باعتبار ما لا يكون محكوما عليه بالضرورة الذي هو عكس نقيض للقول المذكور وان هذا من
ذاك فافهم فانه دقيق واما ثانيا فلان قوله كل ما يوجد في الخارج معلوم من وجه ممنوع فان كل ما
هو موجود في الخارج فهو معلوم انما المعلوم هو الوجه لا يقال علم الوجه كاف لحصول ذي الوجه لا لتقول

له
اي لو ان بطلان
الدواعي في الشرطية
منه سلمه ايم

له
اي لو ان بطلان
الدواعي في الشرطية
منه سلمه ايم

والتالي

ليصدق وليس يصح لان الصادق على المجهول المطلق انما هو ممكن لا قول انه ممكن اي المجهول المطلق ممكن
وهو ظاهر ولا يذهب عليك ان هذا الايراد ايضا دليل لقريته فان المقصود انه يصدق عليه ممكن
في انه ممكن وفائدة التعبير عنه بهذه العبارة هي الاشارة الى الصادق من حيث انه صادق فان ممكننا مفرجا
عن التركيب ليس صادقا عليه ولما يصدق عليه في تركيبه انه ممكن ومثل هذا كثير في عباراتهم فقطن قال
شراح المطالع بعد تقرير الشبهة الجواب الى اسم المادة الشبهة ان المجهول المطلق دائما معلوم بالذات
ومجهول مطلق بحسب العرض والحكم عليه وسلب الحكم عنه باعتبارين انتهى وقد عرفت ماله وما عليه
فتذكره ومنها ان الحكم في القضية المذكورة بامتناع الحكم عليه اما على مفهوم المجهول المطلق او على افراد
لاسبيل الى الاول لكونه متصلا بمعلوما فلا يصح الحكم بالامتناع عليه ولا سبيل الى الثاني ايضا لانها
لا تخلو اما ان تكون معلومة بوجه من الوجوه عند الحكم واما ان تكون معلومة ولو بوجه الاول يستلزم
ان لا يصح الحكم عليه ولو بالامتناع والثاني يستلزم امتناع الحكم عليه بالامتناع هذا خلف ومنها ان
المخصوصة لا بد فيها من ان يكون العنوان مرآة للملاحظة الافراد وحين جعل العنوان مرآة تصير الافراد معلومة
فكيف الحكم بالامتناع ومنها انه صرح جوازا اقتضاء للوجبة وجود الموضوع بل كانوا مجمعا عليه فقولنا ايضا هذا
يقضي وجود موضوعه ولو في ذهن وكل ما هو كذلك فهو معلوم فيلزم خلاف المفروض ومنها ان تخل
استناع الحكم على المجهول المطلق لا يخلو اما ان يكون حملا وليا او حملا متعارفا او الاول صريح البطلان في تعيين
الثاني ومناطه على قيام المجهول بالموضوع وحلوله فيه وهو يقتضي وجود المحل وليس فهنا فليس المحل و
اجيب عن هذه الوجوه بوجوه احدها ما اختاره شارح المطالع وتبعه بعض الناطقين في شرح مرقاة النطق
تقليد لمن قبله من ان هذه القضية وامثالها سوالب في صور للوجبات فعلى المجهول المطلق يمتنع عليه
الحكم المجهول المطلق لا يمكن ان يحكم عليه فلا يقتضي وجود ما يصدق عليه العنوان بل تصور العنوان فقط
فينهدم اساس الاشكال وانت تعلم انه مخيف جدا لما ذكره صاحب علم العلوم من انه لو كان كذلك
لا يمكن ارجاع كل قضية اليها فلا خصوصية انتهى فانه انما احتاج شارح المطالع الى ارجاع امثال هذه القضية
الى سوالب الضرورة والضرورة في ما سواها من دفعه بل لما ذكره المحقق الذي في حواشي شرح التحرير من انه ما
من حكم الا يصح ان يحكم عليه بحكم ايجابي صادق وكل مفهوم اذا سب الى اخره للعقل ان يحكم بينهما
صادقا كان او كاذبا ومن البديهييات جواز حكم الامتناع على المجهول المطلق اذا خفي ونفسه حكما ايجابيا
صادقا فيعوق الاشكال غاية ما في الباب ان يكون الحكم ايجابيا في امثال هذا الموضع مستلزم للحكم السلبي
وهو لا يفيد الاتحاد فان الموجب ان يقول لا يخلو اما ان يكون الحكم ايجابيا في قولنا المجهول المطلق يمتنع عليه
الحكم صادقا او لا الثاني باطل قطعاً فتعين الاول وهو المطلوب ومن ههنا ظهر سخافة ما في شرح مرقاة
النطق لا يرتاب احد في ان الامتناع لا يصدق عليها صفات بحرية لاستدعائه وجوب الموضوع والموصوفات

التقرير الاول

التقرير الثاني

التقرير الثالث

الجواب الاول

الحاشية
على الامتناع

ولا وجود لها ذهنا وخارجا فلا يحكم عليها بالاحكام التي يتألف في يادى الزاى ايجابية سلبية في
 الواقع فاذن مال قولنا شريك الباري ممتنع انه ليس بجائز الوجود وممكن للتقريب والبداهة طوكا امثال
 هذه القضايا موجبة الرجوع للحاصل في قولنا شريك الباري ممتنع الى ان هناك شيئا في نفس الامر يصدق عليه
 انه شريك الباري وهذا باطل قطعا انتهى كلامه وتمر مراده وجه السخافة ظاهر فان المستفسر ان يستفسر
 عنه هل الامتناع مرجح هو مفهوم ام لا فان قال لا فقد خالف البداهة الجلية وان اقر
 بمفهوميته فليست تفسر منه هل يمكن ان يصح به الحكم على الشيء ام لا الثاني باطل جزما والاول هو المطلق
 واما قوله ولو كان امثال هذه القضايا الخ فميد فوج بانه لم لا يجوز رجاء امثال هذه القضايا الى الشرطيات
 فاللازمة باطلة فافهم ولا تجمل فان المقام ما زلت فيه الاقدام ولا تقلد الاموات فان افة العلم
 التقليد وثانيها ان هذه القضية صادقة ان اخذت سالبة وكاذبة ان اخذت موجبة ولا يخفى
 عليك ما فيه من السخافة فلا تلتفت اليه وثالثها انها موجبة لا تقتضي الا تصور المحكوم عليه حال
 الحكم كما في السوال ولا يذهب عليك ما فيه من السخافة فان طبيعة الربط الايجابي مطلقة لا تقتضي
 وجود الموضوع من غير تفرقة بين قضية وقضية والتخصيص من باب ارباب العلوم الظنية وليس من وظيفة
 ارباب الفنون الحكمية علا ان غرض المورد الايراد على الجموع وهم يدعون البداهة في اقتضاء الربط الايجابي
 مطلقا وجو الموضوع فالجيب ان اراد بما ذكره ترك مذهبهم فلا كلام معه وان اراد رجاء كلامهم الى ذكره
 فليس بذالك الاثر هذا التخصيص في كلامهم ورابعها ان هذه القضية راجعة الى موجبة سالبة
 المحمول فالمعنى كل ما ليس مجهول مطلق فهو ليس بجو الحكم عليه وهي لا تقتضي وجو الموضوع على ما
 ذكره المتأخرون اقول وهو ايضا سخيف جدا فان القضية المسماة سالبة المحمول على التحقيق ليست
 بمغايرة للمعدولة ولذا لم يفرق رئيس الصناعة بينهما في وائل الشفاء والاشارات فأنكرها المحقق الطوسي في
 نقد التنزيل حيث قال اذا تاخر السلب عن الربط فهو معنى العدل سواء كان لفظ ليس مؤلفا فيه مع غيره
 او لفظ لا مركبا بغيره لان جميع ذلك المركب والمفرد يكون بمنزلة مفرد يحكم به لان القضية لا يمكن ان يحل
 على مفرد حل هو هو فيكون معناه كل شيء يقال عليه ج على الوجه المقرر فذلك الشيء هو الشيء الذي يحكم عليه بانه
 ليس بـ اولاب او باية عبارة شنت واما حال الموضوع في استدعائه وجوه فعلم ما تقر بانتهى واعترض عليه
 بان المحمول في سالبة المحمول هو مضمون القضية كما في قولنا زيد ابو قائم ولا يلزم منه كون القضية محمولة
 ولا عدم الفرق بينها وبين المعدولة وردة المحقق الدواني في حاشي شرح التحرير القديمة بان هذا الفرق
 لا يجدي نفعا لان الاعتبار في المعدولة كون حرف السلب جزءا من المحمول من غير قيد انما فاذ اسلم كون حرف
 السلب جزءا منه لزم كونها معدولة سواء كان محمولا ومفصلا وما قبل من حرف السلب ليس في جزء المحمول فمنا
 لما ذكره في تفسيره وكما صرحوا من اننا نحل السلب عليه وان لم نحل احد على انها لا تسمى معدولة فلا مشاحة

لا يثبت
 الربط الايجابي
 سلبا
 سلبا
 سلبا

في قولنا
 شريك الباري
 سلبا
 سلبا

في قولنا
 شريك الباري
 سلبا
 سلبا

في قولنا
 شريك الباري
 سلبا
 سلبا

في قولنا
 شريك الباري
 سلبا
 سلبا

في ذلك لكن المقصود من اثبات هذه القضية تحصيل موجهة تساوي السالبة وتفاوت المعدولة المشهورة في عدم اقتضاء وجود الموضوع وما ذكر من التفاوت بالأجمال والتفصيل لا يؤثر في ذلك اتفاق وبالحجة جعل سالبة المحمول قضية على حدة مساوية للسالبة في عدم اقتضاء الموضوع ضعيفة لأن ذهب إليه جمع من المتأخرين علان لا يراد المذكور ليس يختص المورد على المتأخرين بل هو وارد على القدماء أيضا ولا أثر لهذه القضية المخترعة في كلامهم في الجواب عنه من قبلهم فإن اجيب بجواب من الأجوبة المذكورة فهو كاف للدفع عن المتأخرين أيضا فما الحاجة إلى اختراعها سلمنا أنها قضية على حدة لكننا نقول لا نسلم أنها مساوية للسالبة في عدم استدعائها وجود الموضوع كيف ومطلق الربط الإيجابي مقتضاه ولذلك قال ريبيل صناعة كل موضوع للإيجاب فهو موجود أما في الأعيان وأما في الذهن انتهى وللتفصيل موضع آخر ومعه قطع النظر عن ذلك كله نقول لا خفاء في أن لا يراد دائما هو على تقدير اخذ هذه القضية حملية موجهة محصلة فاختار ارجاعها إلى سالبة المحمول سلوك في مسلك آخر فلا تلقت إليه كما نبهتك عليه مرارا ومنها أنهم فسروا الحمل باتحاد المتغيرين بوجه بحسب نحو آخر ومعلوم أن لاتحاديين الشيئين إنما يكون إذا وجد احط من الوجود ولم يوجد فرد من المجهول المطلق فكيف يوجد لاتحاديين وبين محموله فكيف الحمل ودفعه عما يستفاد من كرم الصدق^{عليه} الشيرازي في حواشي شرح التجريد الجديد بأنه إن اردت أنه لم يصدق ح أنه متحقق بالفعل مع المحمول في نفس الأمر فهو مسلم لكن غاية ما لزوم من ذلك أن لا يصدق القضية فعلية ولا يلزم من كذبها كذب الحملية مطلقا وإن اردت أنه لم يصدق ح أنه متحد مع المحمول في حال الاتصاف بالعنوان فممنوع وحينئذ جاز أن يصدق القضية موجهة حمالة غير فعلية ولعل اللثام التي قول لا يخفى على المتأمل في كتب الفقه أنهم وإن اطالوا الكلام في دفع هذه الشبهة التي نحن بصدد ها واشباهها لكنهم لم يأتوا إلا بالأدب بجواب شاف كاف فإن كل ما ذكره لا يخلو عن شيء وليس شيء منها بحاسم لدأمة الشبهة وإن حكاه شراح المطالع على الجواب الذي ذكره صاحب سلم العلوم بأنه حاسم لدأمة الشبهة والذي يحسم أصل جميع التقريرات مما قصصناه عليك وما لم نقصصه ان يقال مناط الثبوت والاتصاف علاقة خاصة بين الموضوع والصفة صحيحة لأن تنزع الصفة من الموضوع ويؤخذ منه ومدار صدق القضية الموجهة نفس الاتحاديين الطرفين اتحاد بالذات أو بالعرض لا الاتحاد في الوجود واقتضاء وجود الموضوع في بعض المواضع ناش من خصوصية الاتصاف وخصوصية المحمول ولا شك في أن هذا المدار موجود في قوالم المجهول المطلق يمتنع عليه الحكم وامثاله فلا ريب في صدقه من غير احتياج إلى وجود الموضوع وما صدق عليه هو كذا حقه العلاقة السنديلي في شرح سلم العلوم وهو أن كان فيه افساد لما اجمع عليه القوم من اقتضاء الموجهة مطلقا وجود الموضوع لكنه أحسن من كثير من الأجوبة المذكورة في أسفارهم فإن لم ترخصك طبيعة المقلد بقلادة التقليد لترك ما اجمعوا عليه وفقتنا لترجيح في الاجابة المذكورة فنقول تخصيص امثال

ایمانی و اخلاقی

التفريغ

ای مولانا عبدالباقی
اشترک ازی - مولانا عبدالباقی

پیر ہدیہ محمد حواضہ انجمن

ای المولوی مولانا
السنیدی رحمہ اللہ
۱۲ سنہ سلیمان پور

هذه القضية عن قوهر كل موجبة تقتضي وجود الموضوع بالفعل اسلم وهو ان كان من باب ربا العلوم
الظنية لكنه جازعندهم ايضا عند الضرورة اما سمعت قوهر الضرورات تبيح المحظورات وهذا كالمخصوص
نقاشن الاموال العامة عن قاعدة تقيض المتساويين متساويان وعن قاعدة تقيض الاعم والاخص مطلقا
بالعكس كما حقق في موضعه فتدبر فان المقام مما زلت فيه الاقلام وليعلم انهم قروا الشبهة
المذكورة على قوهر المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما ويمكن تقريرها على قوهر المحكوم به يجب ان يكون
معلوما ايضا بان يقال لو صدقت القضية المذكورة لصدقنا القضية الثالثة لكل ما هو مجهول مطلق
بمتنع الحكم به واللازم باطل فالملزوم مثله وجه بطلان اللازم انه لو صدقت القضية المذكورة
لانعكست بعكس الاستواء الى قولنا بعض ما يمتنع الحكم به فهو مجهول مطلق وهو كاذب لا المحكوم به
في هذه القضية لا يخلو اما ان يكون مجهولا مطلقا او معلوما ولو بوجه ما على الاول يلزم التناقض بينه
وبين اصل القضية وعلى الثاني ينتج بعد انضمام قولنا كل ما هو معلوم يصح الحكم به قولنا المحكوم به في
هذه القضية يصح الحكم به هذا خلف لانه حكم في اصل العكس بامتناع الحكم به فان حمل العكس
موضوع لاصله فيلزم الكذب ومن فهنا ظهر انخساف قول العلامة الجرجاني في حواشي شرح المطالع
من انه لا يمكن ايراد هذه الشبهة على قوهر المحكوم به يجب ان يكون معلوما لان اللازم منه ان كل ما هو
مجهول مطلق يمتنع الحكم به ولا محذور فيه لان المجهول المطلق فهنا وقع محكوما عليه لا محكوما به انتهى كلامه
وتم ما دامه والجواب عنه ظاهر فان العكس عبارة عن جعل عنوان الموضوع محمولا ومعنون المحمول
موضوعا لاجعل الموضوع بعينه محمولا وبالعكس كما يستفاد من ظاهر كلامهم فالحكم به في العكس انما
هو مفهوم المجهول المطلق والحكم في اصل القضية على افراد لا على نفسه والقول بان الحكم في القضية
على العنوان اصالة ويسري الى الافراد بالتبع فيكون موضوع الاصل بعينه محمول العكس كما صدر عن الصادق
السيدي في الحواشي الجديدة المتعلقة بحواشي شرح المطالع الشريفة بتعبد عن مثله كيف وموضوع
الاصل ليس هو العنوان من حيث هو هو حتى يلزم اتحاد محمول العكس معه بل من حيثية انطباقه على
الافراد وهو بهذه الحيثية ليس محمولا للعكس فاين الاتحاد علانا لا يستقيم على مذهب من قال ان
المحكم عليه المحصولات الافراد على ما هو الحق تحقيق بالقبول هذا ما عندي ولعل عند غيري احسن من هذا
يقبيل في هذا الباب شبهة اخرى قوية لا تخل بايدي الانظار ولا ترتفع بانامل الافكار قد اعيت فضلاء
السلف وجرت اخلايا الخلف وتقريرها يقتضي ذكر مقدمات قبله الاولى انهم ذكروا ان النفس باعتبار
القوة العاقلة مراتب اربع ومنها المرتبة المسماة بالعقل الحيواني تشبه بالها بالحيواني الاولى الخالية في
حدة اتها عن جميع الصور وهي المرتبة الخالية عن جميع المعقولات والعلوم الحصولية المستعدة لها
ستعدا اقربا فانفسا كانت في هذه المرتبة كانت معرفة عن جميع العلوم لانطباقها على ما اذا استقلت منها

هذا هو الذي
الشرع في العلم
في العلم
العلم في العلم
العلم في العلم

هذا هو الذي
الشرع في العلم
في العلم
العلم في العلم
العلم في العلم

المجهول المطلق وان كان وجهه كنهه لم يجعل مراة للملاحظة وحصول الوجهين وجعله مراة
 للملاحظة لا يستلزم معلوميته كيف ومفهوم الشيء وجهه لجميع الاشياء وحاصل لجميع الاذهان فلو كان
 حصول الوجه مطلقا كافيا للمعلومية ذي الوجه وانكشاده عند العالم لزم ان يكون جميع الاشياء معلومة
 لكل واحد من الناس وهو باطل عند الكل ولا يخفى عليك ما فيه اما اولها فاقول ان محصل ما ذكره ان علم شيء شيء
 انما يكون اذا جعل مراة للملاحظة لا مطلق حصول الوجه في النفس وهذا لا يجعل مفهوم المجهول المطلق
 مراة للملاحظة عموما وهذا منقوض بعلم الشيء بوجهه وبكنهه فان الوجه فيه كما لا يجعل مراة للملاحظة ذي الوجه
 وذي الكنه فيلزم ان لا يكون العلم بهذين المخرجين علما وهو ظاهر البطلان فالاول بل الصواب ان يقال لكنه
 لم يقصد به تحصيله وثانيا ما اوردته اسنادة المذبح بان الصطلح على ان العلوم بوجهه ما عبارة عما يحصل
 في الذهن بنفسه او بوجه ذاتي او عرضي على وجه المراة لا وجه المجهول المطلق عبارة عما لا يكون كذلك
 فيلزم الخلف على هذا الاصطلاح قطعاً وثانياً انه قد تقر في مقرة ان النفس اذا انتقلت عن مرتبة
 العقل الطيولي الى ادركت افلا انجز ثبات المدركة بالحواس الظاهرة فيكون اول معلوماته جزئياً محسوساً
 كصورة الام او الاب ففرض ادراك مفهوم المجهول المطلق الذي هو نظري غير مقبول عند ذي العقول
 فلا استخالة انما التزمت بفرض امر محال ولا يخفى على الفطن ضعفه لما مقدرنا سابقاً في المقدمة الرابعة وكذا
 اول معلوماته جزئياً بديهي وان كان متقرباً عند المجهول لكن لا اعتباراً للتقربات في مقام التحقيق والاشياء
 عليه بان مفهوم المجهول المطلق كلي نظري مركب من مفهومات نظرية ولا شك ان تصور النظري من غير
 تصورات مباديه من المستحيلات كما صدر عن الفاضل البكيني بعيد عن المحصلين فانه يمكن لها حصول
 هذا المفهوم ولا بطريق الحدوث وتثقل لمبادئ مرتبة دفعة واحدة والممكن لا يلزم من فرضها محال لا
 يقال قد يلزم من فرض الممكن ايضا محال لعدم العقل الاول المستلزم لعدم الواجب لانا نقول الغرض انه
 لا يلزم من فرض الممكن من حيث هو ممكن محال وهذا يلزم المحال منه فلا يكون ممكناً ونقل بعضنا ظر
 كلام الفاضل غلام يحيى البهاري عن جدنا واستاذنا استاذنا بآر هذا الاشكال مما لا علاقة له بمرتبة
 العقل الطيولي فلا يفيد الجواب المذكور وذلك لانه لو لم يثبت مرتبة العقل الطيولي ولم يفرض حصول
 ذلك المفهوم او لا وجهه الشبهة ايضا فانه لا شك ان النفس في اي مرتبة فرضت بعض الاشياء مجزئة لها
 ببعض الوجوه الذاتية او العرضية فلو فرض حصول مفهوم المجهول المطلق في النفس فقول زيد المجهول ببعض
 الوجوه اما معلوم بهذا العنوان او غير معلوم فان كان معلوماً كان مفهوم المجهول المطلق عنواناً له وصداقاً عليه
 فلزم كونه مجزئاً حين كونه معلوماً وان كان مجزئاً مطلقاً يكون حاصل هذا المفهوم الصادق عليه فلزم
 كونه معلوماً حين كونه مجزئاً انتهى اقول بخلافه هذا التقرير ظاهر كل الظهور فالتحذاران زيد المعلوم
 ببعض الوجوه مجزئاً باعتبار هذا المفهوم اي مفهوم المجهول المطلق ولا يلزم منه صدق هذا المفهوم عليه

الوجه الثاني

هذا القول على ما دللنا
 عليه من قبلنا
 من غير شك

هذا القول على ما دللنا
 عليه من قبلنا
 من غير شك

حتى يلزم اجتماع الضدين لكون زيد معلوماً بوجه آخر قبل فكيف يصدق عليه المجهول المطلق الذي
هو عبارة عما لا يحصل بوجه من الوجوه نعم يصدق عليه المجهول من وجهه وهو لا يتنا في المعلوم من وجهه كما لا يخفى
بخلاف ما إذا فرض أنه لم يحصل زيد قبل حصول هذا المفهوم بالكلية كما في أن الانتقال من مرتبة العقل إلى
فانه يلزم الحال من غير تكلف ويتم تقرير الشبهة بلا شبهة فافهم ولا تضبط وثالثها أن عمداً كان مجهولاً مطلقاً
عند زيد قبل حصول مفهوم المجهول المطلق في ذهنه وكان هذا المفهوم وجهه له في الماضي ثم بعد حصوله صار
معلوماً عندنا في الحال بهذا الوجه الثابت له في الماضي لا يلزم منه إلا أن يكون زيد معلوماً في الحال بعد أن كان مجهولاً
مطلقاً في الماضي ولا محذور فيه وهذا أيضاً مما عرضه الفاضل السابق ذكره على استاذ السالف مدحه فحسنته
وقال أنت غنية فعرض الفاضل المذكور عليه السلام وقال يا مولانا أنت من مقتنيات هذا العصر فقام الاستاذ
وحاق معه والصق به بصدقه والشكر مصرع ما هو غني متيم وشام غني متيد أقول لعل تحسين الحق للملك
هذا الجواب من تليد لا قطع المسافة وتطبيب قلبه ولا فلا يخفى سخافته فانه اذا كان عمره ومعلومه في الحال
بذلك الوجه الثابت له في الماضي قد فرض حصول الوجه المذكور في الحال فيصدق عليه في الحال أيضاً
فيعود الاشكال والتحقيق المذكور صريح بنفسه في معارج العلوم وفي شرح سلم العلوم بأن هذه الشبهة
عما لا تندفع اصلاً فعلم ان هذا الجواب أيضاً ليس مرضي عندنا فقفن ورايها ما اوردته العلامة
الخوئاسري في حواشيه المتعلقة بمحاشي شرح التقرير القديمة الجلالية بقوله الخاص في دفع هذا
الاشكال العريض ان يعمد ولا مقدمه وهي ان الوجدان يحكم بداهة بان ملاحظة كل شيء بعنوان انما
يتصور اذا كان له تعين وتحصل بدو في تلك العنوان مثلاً اذا تصورنا مفهوم المعلوم وجعلناه آلة للملاحظة
افراداً بان تنصله بعنوان كل ما هو معلوم مثلاً فلا شك ان المراد به كل ما هو معلوم لي بغير هذا العلم وليس
المراد كل معلوم لي بهذا العلم وهكذا اذا اتصل بنا مفهوم المجهول اي ما ليس بمعلوم وجعلناه آلة للملاحظة افراداً
بان تنصله بعنوان كل مجهول مطلق فلا شك ايضاً انه كان المراد منه ما ليس معلوماً لي بما هو هذا العلم
وبعد تمهيد هانقول على هذا يكون المراد بالمجهول المطلق في الفرض المذكور ما ليس معلوماً بما سوى
هذا العلم وان صار معلوماً به فختار ان المتصل المفروض يصدق عليه انه مجهول مطلق مع قطع
النظر عن هذه الملاحظة وان كان باعتبار هذه الملاحظة معلوماً باعتبار دخوله في العنوان حال
تلك الملاحظة يصير ملحوظاً به فيعلم بهذا الوجه ويخرج عن المجهولية المطلقة التي كانت له اتفق كلامه
منقطاً أقول المقدمة المسهولة عند مشقة نقضاً وحلاً أما النقض فيقوم كل حمد لله أو الحمد لله يجعل اللام
لاستغراق الحقيقة فان هذه الجملة ايضاً داخلية في كل حمد فالحق كل حمد لله سواء كان بهذا اللفظ وغيره
ولا فرق بينه وبين قولهم كل ما هو معلوم اي سواء كان بهذا العنوان او بغيره ولا خصوصية له بغيره وآما المحل
فهو ان الباحث على التخصيص توهم لزوم دخول شيء تحت نفسه مع انه محال وليس بذلك فان الاذم

الوجه الثاني

الوجه الثاني

في علمنا في غير
الوجه الثاني

ملتزم ولا بأس بدخول شيء من حيث الأجمال تحت نفسه من حيث التفصيل ثم ما ذكر من البراد
 بالجهول المطلق في الفرض مع قطع النظر عن هذه الجملة وان كان باعتبار هذه الملاحظة معلوماً أن
 سبب جفافه إذا كان معلوماً بهذا العنوان لم يبق مجهولاً مطلقاً لأنه مفسر بما لا يحصل في الشيء بوجه
 من الوجوه وعليه بناء الشك فالمورد في ادول الجيب في واد آخر فافهم فإنه دقيق وبالتأمل حقيق
 ونحاصرها ما أورد به بعض الأفاضل في حواشيه المتعلقة بالحاشي الزاهدية للرسالة القطبية
 بما توضحه أنا تحت الشق الأول وهو أن معلوماً لزيد عند أدراكه مفهوم المجهول المطلق ولا يلزم
 كونه معلوماً ومجهولاً مطلقاً حتى يلزم التناقض بل هو معلوم ويصدق عليه مطلق المجهول ولا ضير فيه
 وذلك لأن المجهول المطلق مقيد ومطلق المجهول مع قطع النظر عن قيد المطلق مطلق موجود في ضمنه
 ومن المعلوم أن المطلق يحصل في ضمن المقيد بل هو واجب الحصول فإذا حصل لنفس زيد مفهوم المجهول
 المطلق فلا بد أن يحصل لها مفهوم المجهول الذي في ضمنه فيكون مفهوم مطلق المجهول عنواناً للعمود
 فيكون معلوماً بهذا العنوان وما لزم منه ألا كونه فرداً للمطلق المجهول مع كونه معلوماً ولا استحالة فيه وأن
 عليه بين جهين أحدهما أن حصول العام في ضمن الخاص شرط بشرطين مشهورين كون العام ذاتياً للخاص و
 كون الخاص مدركاً بالكنه فلا حدان يمنع حصولهما في ما نحن فيه وثانيهما أنه إذا حصل مطلق المجهول بسبب
 مفهوم المجهول المطلق يلزم خلاف المفروض لأن المفروض أنه لم يحصل مفهوم مفهوم المجهول المطلق وإذا كان
 مطلق المجهول لا بد أن يكون في أن قبله فيلزم الخلف أقول كل من هذين لا يرادين سبباً أما الأول فلا
 فرق بين العام والخاص بين المطلق والمقيد والموجود ههنا هو الثاني والمطلق ذاتي للمقيد لا محالة والمقيد
 أيضاً مدرك بالكنه لأن المقيد ليس إلا المجهول المطلق وهو من المشتقات وقد صرحوا بأن المشتق أمر
 انتزاعي وأن كنهه لا انتزاعي ليس إلا ما حصل في الذهن فالمنع ههنا في غير موضع وأما الثاني فلا أنه لا
 حصول مفهوم المجهول المطلق ومطلق المجهول كليهما في أن واحد وهو أن انتقال النفس من مرتبة العقل الجوهري
 فلا يلزم تقدم أدراك مطلق المجهول حتى يلزم خلاف المفروض لا يقال فيلزم توجه النفس إلى شيئين في
 أن واحد وهو متمنع عند هم لا نأقول إلا أن الملتزم فافهم أن صرحوا بامتناع توجه النفس إلى امرين في
 أن واحد وأما ما عليه دلائل كثيرة لكنه بقي بعد في حيز البطلان ولم يبق دليل قوي عليه فالحق
 القول بما كان ذلك بل بوقوعه لا يراد بالقوى القدسية قال الأمام الرازي في الباعث لمشرقية القوم وأن
 تشبوا به لكنهم لم يأتوا عليه بسلاطون عظيم إذ غاية ما قالوا هو أن نجد من أنفسنا إذا قبلنا إلى أذهاننا
 إلى أدراك شيء تعد في تلك الحالة الأقبال إلى أدراك شيء آخر وهذا هو الذي غيرهم عن الطريق للمستقيم
 وأما لهم عن الفهم القويم وما فهموا أن لا أدراك العقلي مغاير للأدراك الخيالي حتى إذا قلنا الإنسان ناطق أحاط
 عقلنا بمفهوم هذا اللفاظ وظهر في خيالنا أمر مطابق في لترتيب هذه الالفاظ فإذا قلنا الناطق إنسان

الذوق الخامس

أي المولود في ذاته
 رتبة السوء العنة
 مسكوبة

أي الامانة في الدين
 الخطيب الرازي في
 منه مسكوبة

فللعنى المفهوم عند العقل لا ينقلب بخلاف الصورة الخيالية فما يشاهدان القوة الخيالية لا تقوى على
استحضار امور كثيرة واما القوة العقلية فليست كذلك انتهى وقال ايضا في كتابه المخصص المنطق والحكمة
يمكن اجتماع التعقيلات الكثيرة اما التصورات فلانه لو لم يصح ذلك لما صح التصديق اصلا لانه نسبة امر الى
امرو هي لا تتأقلا مع تعقلهما وفساد التالى يدل على بطلان المقدم وايضا قد يتصور المركب بوجه واحد وذلك
لا يتأقلا لا يتصور جميع اجزائه دفعة واما في التصديقات فلانه لو امتنع اجتماعها لما حصل في الذهن
الامقدمة واحدة ابداء لو كان لما حصلت النتيجة اصلا والذي يقال انما مقبوضا الى اذهاننا الى معلوم امتنع
منها التوجه الى معلوم اخر فاما هو في الرجوع الى الخيال لا الى العقل الذي صححنا ذلك فيه انتهى وبالحكمة لا يعتمد
توجه النفس الى امرين في آن واحد على المذهب الاصح وان زعم خلافه كثير من الفلاسفة حتى رئيس ضلعة
الميزان مع جلالة قدره ورفعة ذكره وتعالى تفتنت من ههنا ضعف الاستدلال الذي ذكره صاحب السبل
في بحث المبادئ اللغوية من كتابه المسلم على امتناع عموم المشترك من انه لو جاز ذلك لزم توجه الذهن
في آن واحد الى النسبتين المحيظتين تفصيلا ولا صريح انتهى وتوجه الضعف ظاهر فان بطلان لازم منوع
فانهم فانه من سوانح الوقت فظهر ان لا يراد من المذكورين على جواب بعض الافاضل لا ينبغي ان يصح
اليهما بل الاولى في رده ان يقال على سبيل التشقيق ما اذا اردت من حصول مفهوم مطلق المجهول ان اردت
يحصل قبل حصول المجهول المطلق فيلزم خلاف المفروض على ما صرحت ان اردت انه يحصل في آن حصوله في
الاشكال بالنسبة الى مفهوم المجهول المطلق وان لم يرد بالنسبة الى مفهوم مطلقه ولعله ظاهر على من تدبر
وسا دسها ان الشيء لا يكون معلوما بوجه الا اذا لم يكن ذلك الوجه منافيا لكون الشيء معلوما فان كان
منافيا له لا يكون ذلك الشيء معلوما به اذا عرفت هذا فنقول انا نختار الشق الثاني وهو ان المجهول مطلق
ومفهومه صادق عليه ولا يلزم منه كونه معلوما به حتى يلزم اجتماع الضدين فان هذا الوجه مناف
لكونه معلوما فلا يحصل هو به ولا يخفى عليك ما فيه فان الوجه المنافي لكونه معلوما مفهوم المجهول
المطلق ههنا لا يخلو اما ان لا يكون صادقا عليه او يكون على الاول لم يبق وجه له وليس الكلام فيه وعلى
الثاني لا بد ان يعلم ذلك الشيء به وانكار ذلك تحكمي والحل على ما قل انه اذا اخذ ذلك المفهوم
المنافي ولو حظ مع ذلك انه مناف لمعلومية الاشياء فم لا يحصل به شيء من الاشياء لكن لا عدم كونه
وجها بل ملاحظة امر بضاده والا فلا وجه لامتناعه فالجيب لم يفرق بينهما فكأنه لم يحصل له ذلك او
حصل وصار نسيا منسيا او جعله شيئا فرقا وسأ بعها انا نختار الشق الاول الذي كون عمر معلوما لزيد
بالنسبة الى مفهوم المجهول المطلق والاستحالة في صدق هذين المفهومين عليه لانه معلوم بالذات
ومجهول مطلق بالفرض فيه ان كلامنا بعد حصول مفهوم المجهول في نفس زيد وهو ممكن لا محالة فم
يلزم اجتماع المعلومية والمجهولية المطلقة في عمر بحسب نفس الامر والواقع وثأصها انه ما اراد المولد

٢
في شرح
المفهوم
المجهول

المراد
السابع

المراد
السابع

المراد
السابع

بالمجهول المطلق الحاصل قبل الكل ان اراد به المجهول في وقت من الاوقات فتختار ان عمر معلوم تزيد
 بهذا المفهوم ولا يلزم منه الا صدق المعلوماتية والمجهولية في وقت ما عليه ولا ضير فيه وان اذ
 المجهول المطلق دائما وفي زمان حصوله فلا معنونه لانه لا يصدق على شيء انه مجهول مطلق دائما
 واذ المراد بالمعنونه لم يكن شيء معلوما به فلا يكون المجهول للمطلق ثابتا لعمرو فلا يلزم اجتماع الضدين
 كذا قيل وحسنه بعض الناظرين في حواشي لواء الهدى ولا يخفى عليك ما فيه ايضا فان عدم وجود معنونه
 المجهول المطلق لا يفيد شيئا فانه اذا فرض ان عمر ليس معلوما يزيد بالنسبة الى المفهوم المذكور ومن
 المفروض انه لم يحصل بوجه قبل ذلك فيصدق عليه في هذا الآن مفهوم المجهول المطلق قطعاً فيلزم ما يلزم
 يقيناً وتاسعها ان لا نسلم وجود مرتبة العقل الهيكلي للنفس فلا يوجد زمان يكون الادراك فيه اولاً
 بل كل ادراك فقبله ادراك اخر فلا يلزم الاشكال اقول هذا المنع مخالف للعقل والنقل فلا يسمع
 اما مخالفته للعقل فلان ادراك النفس للجزئيات المادية ما دامت في هذه النشأة لا يكون الا بواسطة
 الحواس والآلات كما يشهد به الفطرة السليمة ايضا وقد صرحوا به ايضا والحواس في اول زمان الصبا غير
 متجولة للانطباع واتخذ الصلوة من غير فيعدم الادراك الحسولي لها في ذلك الزمان لا محالة وهو المراد
 بالعقل الهيكلي واما للنقل فلا نهم صرحوا باجمعهم انه لا بد للنفس من هذه المرتبة سواء كانت حادثة
 او قديمة ومع قطع النظر عن ذلك كله نقول سلمنا انتفاء هذه المرتبة وعدم وجودها في الحقيقة
 لكننا نقول لا شك في مكانها وهو مستلزم لامكان وجود المحال وامكان المحال محال فكذا المستلزم له
 فعاد الاشكال علان الكلام بعد تسليم هذه المرتبة كما ذهب اليه فاحتمال عدمها لا يضر فحده
 اجوبة تسعة كلها محذوثة وكذا نظائرها ولذلك قيل هذه الشبهة استحق بان تسمى بالجذر الاصم
 والتقري بالاكبر لانه لا يسمع بالجواب القوي ولا ينطق به والقول الفيصل في هذا المقام انه
 ان ثبت امتناع علم النفس حين انتقاله من المرتبة المذكورة بالنظريات او لا اندفعت هذه الشبهة
 بان يقال هذا المحال انما نشأ من فرض ادراك المفهوم المذكور او لا وهو محال سواء كان بالذات
 او بالغير والمحال يستلزم المحال فلا يلزم المحال والا فاندفاعها من اصلها مشكل فتأمل لعل الله يحل
 بعد ذلك امرا بعون الملك المتعال ولا يتيسر من روح الله انه لا يتيسر من روح الله الا صاحب الضلال
 واعرف الرجال بالحق لا الحق بالرجال فانه من صناعات الجحيم هذا ولقد استراح القلم واختتم الرقم
 يوم السبت العاشر من شهر رجب الاصم من شهر سنة ست وثمانين بعد الف والمائتين
 من هجرة سيد العرب والعجم عليه وعلى اله صلوة خالق الامر والمرجو من الناظرين فيه بعين السداد
 ان يذكر في بداء النخير في المعاد لعل الله يرحمي بدعاء ثهمر انه تعالى كريم رؤوف جواد

المنع الثاني

القول القوي

الاقول الاربعة في رد الشبهات الموحدة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هـ

اما بعد الحمد لاهله والصلوة على اهلها فهذه الوريقات لازاحة الشبهات على كلام الاستاذ العلامة البارع
القمقام مولانا محمد يوسف حفظه الله عن موجبات التلوه والتأسف رتبها على اربعة اقوال مشتملة على القيل
والقال القول الاول انه قال في السلم سبحانه الضمير ائبل الى المسير والى الله المضمير والضمير المذكور في التسمية
لذا افاد الشراح وقال الاستاذ العلامة دام ظله النظر الدقيق يحكم بان المرجع ليس مذكورا صراحة لان التسمية
بعد تسليم كونه جزءا للكتاب لا ابتداء به سنة مستقلة كالابتداء بالتحديد فارجاع الضمير الواقع في التحديد الى الواقع
في التسمية مناف للاستقلال فتأمل انتهى اقول ليس في صورة دام ظله ان جملة التحديد مستقلة بمعنى انها ليست
من توابع الجملة الاولى كالحال والنعت حتى يرد ان جوع الضمير الواقع في التحديد الى الجملة الاولى لا ينافي الاستقلال
المعنى وان جملة التحديد لما شتمل على الضمير المحتاج الى المرجع لا تبقى مستقلة اذا المستقل ما لا يفتاق الى الغير حتى يرد
ان هذا الاحتياج لا يخرج الكلام عن الاستقلال كيف وقد وقع مثاله في الفرقان الحمد قال عز من قائل تبارك الذي الى
قوله وهو العزيز وقال سبحانه الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهي اسم وفعل وحررنا الجملة التالية مع استقلالها ههنا
تشملى على ضمير يرجع الى ما سبق وما قيل فليت شعري من منع ارجاع ضمير الجملة المستقلة الاولى الى الثانية
فقلب الصحيح ان يقول وليت شعري من منع ارجاع ضمير الجملة المستقلة الثانية الى الاولى بل المرام ان الاستقلال المعنى
ترك الحافظ مع الآخر والمعنى ان لا يبتدأ بكل من التسمية والتحديد سنة مستقلة بالخبر فيكون كل منهما مستقلا في كونه
مبتدأ به بمعنى انه متروك الملاحظة مع اخرى فلما عيى الضمير في احدهما الى ما في الاخرى كانت الاخرى ملحوظة مع الاولى
وخرجت عن حكم الاستقلال والشاهد على ان كلامهما من ذلك الملاحظة مع اخرى انه لم يقل احدهما لفظ الله في
الحمد من قبيل وضع الظاهر موضع للضمير كما قيل فتدبر ثم تلقى عليك انه لما جمل القاضى في شرح قول المصنف لايمان به

٢
المورد المولى
خادم احمد

٣
المورد المولى
خادم احمد

٤
القال المولى
خادم احمد

نعم التصديق عود الضمير الى الله واوضحه الاستاذ في حاشيته على شرح القاضي بقوله وهو المذكور في البسملة انتهى
فيل أن هذا الشيء مما كان في حاشية شرح القاضي رجوعه الى الله المذكور في البسملة ومنعه في حاشية شرح
مولانا محمد حسن رحمه الله في قوله تدافع ولا يبعد ان يقال ان الاستاذ شرح كلام القاضي هناك على حسب ما
واختار ههنا ما حكمه دقيق نظر كما صرح هو به فلان في القول الثاني انه قال في السلم وههنا شك مشهور وهو ان العلم
والعلوم الزوال في حاشيته المنهية ثم اعلم انه قد تقرر الشبهة باعتبار نفس التصديق وحج الجواب ان التعلق بكل شيء لا يستلزم
التعلق بكل وجه فيجوز ان يمنع تعلقه بحقيقة التصديق وبكنهه ويجوز التعلق به باعتبار وجهه ورسمه الا ترى ان حقيقة
الواجب يمنع تصديق بالكنهه وانما يجوز بالوجه ان المعالي كحرفية يمنع تصديقها وحدها وانما يجوز بعد ضم ضمنية اليها قد يروى قد تقر
الشبهة باعتبار المصدق به وهو المراد ههنا وعليه بناء الحل المذكور ولا يجري الجواب المذكور عن التقرير الاول ههنا
فان نسبة المشكوك به يتعلق بها الشك وهو تصديق اذا زال الشك تعلق بها الا اذا كان وهو تصديق فقد تعلقا بشي واحد بالضرر
هذا انتهى قولنا قد تقرر الشبهة باعتبار نفس التصديق بان يقال اذا تصدقنا التصديق بناء على تعلق التصديق بكل شيء فما امتحان
الاتحاد العلم والمعلوم وقد علمتم انها متخالفان قوله فيها حج الجواب الخ لانه لا يلزم ههنا الاتحاد التصومع وجه التصديق ولا
فيه اذ يجوز ان يتجوز مع وجهه مبينا الحقيقة قوله فيها الا ترى ان سند على تعلق التصديق بوجه الشيء دون كنهه قوله فيها
وقد تقرر الشبهة باعتبار المصدق به بان يقال اننا شك بنسبة فالتحاشك الذي هو من التصومع النسبة ثم قصد قهرا اتحاد
التصديق معها وهذا بناء على اتحاد العلم والمعلوم وتحتل متحد فليزم اتحاد التصومع التصديق وقد علمتم انها متخالفان قوله
فيها وهو المراد ههنا اي في المتن قوله فيها وعليه بناء الحل المذكور يعني ان الحل المذكور في المتن انما يجري على تقرير الشبهة
باعتبار المصدق به فان مفاد الحل ان التصومع والتصديق كقيمتان مختلفتان حقيقة عارضتان لا مزايا كالنسبة
كما ان النوم واليقظة مختلفتان حقيقة عارضتان لشيء واحد كزيد ولا مزية في ان هذا ينادي على وجوب شيء ثالث معروض
لحل من التصومع والتصديق المختلفين حقيقة لان احدهما يتعلق بالآخر كما هو حاصل اذا تقررت الشبهة باعتبار نفس التصديق
فونفقي عليك اهلا او در بان الحل المذكور في المتن يجري عند تقرر الشبهة بنفس التصديق ايضا بان يقال اننا اذا تصدقنا
التصديق حصل صورة الايمان في ههنا وليست هذه الصورة بعلم حقيقة انما العلم الحقيقي هو الحاشية الادراكية والاتحاديين
الحاشية الادراكية التصومية والادمان فلا اشكال غلبة الامران بعض الفاظ الحل كقول المصنف فتفاوتهما انما يسند في جريانه
على التقرير باعتبار المصدق به اما الباب الحل يجري على كل من التقريرين فاعتذر عنه فمقام العلماء قدس سره بان لا يفسر
المصنفان الحل المذكور في المتن لا يجري في تقرير الشبهة باعتبار نفس التصديق بل حاصل كلامه ان جريان الحل المذكور
في المتن بحيث لا يندفع اصل الشبهة الا به لا بالجواب المذكور في المنهية انما يتجه على تقدير اخذ التصديق بمعنى المصدق
ولما الشبهة باعتبار نفس التصديق فتندفع بكلا الجوابين وردة مقدم الفضلاء رحمه الله لا يتساءل هذا الاعتذار كلام
المصنف بل لا يبي عنه لان يقال في المنهية وعليه بناء الحل المذكور فان هذا القول ينادي على ان الحل المذكور في المتن يخص
بالتقرير الشبهة باعتبار المصدق به ولا يجري على تقريرها باعتبار نفس التصديق ووجه الاستاذ والعلام دام ظلهم

نقل البولي
خادم محمدي

نقل البولي
خادم محمدي

نقل البولي
خادم محمدي

بان قول المصنف عليه بناء الحل المذكور ليس بيا عنه فان معناه ان الحل المذكور في المتن بحيث لا يندفع أصل
 الشبهة الا به مبني على تقرير الشبهة باعتبار المصدق به وما قيل من انه ليس في كلام المصنف شائبة كحيثية المحترمة
 فالتوجيه من جانبه من قبيل توجيه القول بما لا يرضى به قائلة انتهى فبيان التوجيه عبارة عن صرف الكلام عن الظاهر لا غير
 الظاهر فلما ذكرنا لا يراد على ظاهر كلام المصنف صرح عنه واعتبر الحيثية ليستقيم بالتردد وانما يكون هذا التوجيه توجيها للقول
 بما لا يرضى به قائلة اذ صرح المصنف واو ما بان لا يرضى بالحيثية ولا ليس فليس قوله فيها ولا يجري الجواب المذكور الخ تعلق
 عليك اولا ان قوله عن التقرير الاول متعلق بالجواب المذكور وقوله ههنا متعلق بقوله لا يجري وقوله فان النسبة للمشكك
 الخ دليل لقوله لا يجري وثانيا ان توجيهه انه لا يجري الجواب المذكور في المنية عن التقرير الاول وهو تقرير الشبهة باعتبار نفس
 التصديق ههنا اي في تقرير الشبهة المسطورة في المتن وهو تقريرها باعتبار المصدق به فان ما انت تقريرها باعتبار المصدق
 تعلق بالتصديق والتصديق شيء ثالث لا تعلق التصديق بالتصديق حتى يجاب بمنع تعلق بكنهه التصديق وثالثا ان هذا
 كله مما افاد الاستاذ العلامة دام ظله وقد رخص عليه بوجوه منها انه خلاف المنساق وقوله انه هو الظاهر المنساق و
 خلاف المنساق ما فهمه المنساق كما سينكشف عنك غطاؤه ومنها انه صرح في حاشيته على شرح القاضي بان
 التخصيص يجري ان الحل على تقرير الشبهة دون تقرير آخر ترجيح لا مرجح فكلامه في الحاشيتين متناقض فلا بد منه ولا بد
 عليك ان القاضي ورح بان الحل المذكور في المتن يجري عند تقرير الشبهة بنفس التصديق ايضا كما قد مر مفصلا
 وقال الاستاذ العلامة دليل شرح قوله في التخصيص يجري ان الحل المذكور في المتن وفي غرضه هناك التخصيص يجري ان الحل المذكور في المتن على
 تقرير دون تقرير ترجيح لا مرجح ويقول ههنا ان الجواب المذكور في المنية يجري على تقرير دون تقرير وان هذا مرجح الك
 فانما التناقض في زعم المورده كما لا يخفى ومنها ان الجواب المذكور في المنية يجري على تقرير الشبهة باعتبار المصدق
 ايضا بان يقال انه لما منع تعلق التصديق بشيء بجميع الفحائض فجاز ان يتعلق التصديق بالمصدق به بوجه ما فلا يلزم اتحاد
 التصديق والتصديق نوعا تعلق التصديق بكنهه المصدق به لا بوجهه ولا اظنك متاينا في ان المحقق عند فهم ان متعلق
 الشك والاذعان واحد كما صرح به المصنف ايضا فكيف يجوز ان يتعلق التصديق بالمصدق به بوجه ما والتصديق
 بكنهه ولا يتحد متعلقهما فعليك الانصاف وتجنب عن الاحتساف واربعا انه قيل ان الظاهر من كلام المصنف في
 المتن هو التقرير الاول اي تقرير الشبهة باعتبار نفس التصديق وهو خلاف المقصود عند المصنف لعدم تطابق المطلوب
 المذكور في المتن عليه عند ظلت به على ان المراد غير الظاهر قال المصنف في المنية ولا يجري الجواب المذكور الخ فالمراد
 بالجواب المذكور هو جواب المتن لا غير ويكون حقه عن التقرير الاول متعلقا بقوله لا يجري والحاصل انه لا يجري الجواب
 المذكور في المتن عن التقرير الاول اي تقرير الشبهة باعتبار نفس التصديق ولا يخفى ان هذا ليس بسديد من وجوه اما اولا
 فبان قول المصنف ههنا بعد قوله عن التقرير الاول يكون مستدكا لا طائل تحته ولما ثانيا فبان الجواب المذكور
 في المتن على المصنف عنه بالحل لا بالجواب حيث قال وحله ولم يقل وجوابه وعبر عنه بلفظ الحل في المنية ايضا
 حيث قال وعليه بناء الحل المذكور ولم يقل وعليه بناء الجواب المذكور والجواب المذكور في المنية عبر المصنف عنه

٢١
 القول الموردي
 غادر

٢٢
 القول الموردي
 غادر

٢٣
 القول الموردي
 غادر

بلفظ الجواب حيث قال الجواب ان تتعلق بهذا بناء على ان المراد بالجواب المذكور هو الجواب المذكور
في النية لا الجواب المذكور في المتن ولا يقول على عادته ولا يجري المحل المذكور فيهما وأما الثانيان مفاد قوله ولا يجري
الجواب المذكور ومفاد قوله وعليه بناء على الحل الى آخره يكون ح واحدا ولا يكون قوله ولا يجري الجواب المذكور في
مفيد الفائدة جديدة وهذا كما ترى وأما اربعان ثمرة قوله فان النسبة المشكوك في لا تظهر الا بمرح تقرير الشبهة
باعتبار المصدق به فيكون هذا القول متعلقا بقوله وقد تقرير الشبهة التي لا يعقيلها وهذا خلاف المساق وما قيل
من ان قوله فان النسبة المشكوك في دليل لقوله ولا يجري الجواب المذكور في المتن ويتضمن تقرير الشبهة باعتبار المصدق
والكبرى مطوية والمحصل ان تقرير الشبهة هذا وما هذا شأنه لا يجري الجواب المذكور في المتن الا بالنسبة اليه فيفيد الجواب
المذكور في المتن لا يجري على التقرير الاول ففيه ان هذا كلف مستغنى عنه بخالف الظاهر المساق الى الفهم والعجب
من ذلك القائل انه صرح اولاً في تعليق ان الجواب المذكور في المتن انما يجري على تقرير الشبهة باعتبار
المصدق به وصرح ثانياً بان الجواب المذكور في المتن لا يجري بالنسبة اليه وهل هذا الاتدافع قد بر وتشكر
القول الثالث انه قال في السلم وكانت اللفظية الوضعية احبها واشملها ثم بين القاضي احمد على السند يلي
وجه الاشلية بما توضحه انه مما يمكن الدلالة العقلية والطبيعة والوضعية الغير اللفظية امكن الدلالة الوضعية
اللفظية بوضع الالفاظ بازاء مدلولات هذه الدلالات وليس العكس قال الاستاذ العلامة دام ظله يعني انه ليس
مهما امكن الدلالة الوضعية اللفظية امكنت الدلالات الاخرى بل قد تكون ممتنعة اذا انتفى علاقة التأثير او
احداث الطبيعة او وضع الواضع اللفظي ومدلول دلالات اخرى يمكن ان يكون لفظ موضوع بالانه فلا يريد ما ورد
بانه ان اراد بامكان الوضعية انه يمكن لنا ان نوضع وتقرير هذا اللفظ لمعنى من المعاني فسلم لكن ليس كلامنا
فيه بل في اصل وضع الواضع وان اراد بامكان تحقق الوضعية بحسب اصل الوضع فمنوع لجواز ان يصدر عن الطبيعة
عند اضطراب اللفظ مهمل يدل على ما عرض لها من غير دلالة على معنى من المعاني انتهى اقول وبالله التوفيق ان اراد
مقدم الفصل الرابع على شرطية الاولى من كلام القاضي احمد على السند يلي دم وقول الاستاذ العلامة دام ظله
ومدلول دلالات اخرى الخ بيان للشرطية الاولى في وجه عدم ورود الايراد ظاهر باختبار الشق الثاني اي امكان
تحقق الوضعية اللفظية بازاء مدلول الدلالات الاخرى بحسب اصل الوضع وأما صدور اللفظ المهمل عن الطبيعة
عند الاضطراب فلا يضربانه غاية ما يلزم هو عدم تحقق اصل الوضع في اللفظ المهمل بالفعل ولا كلام فيه بل الكلام في امكان
تحقق اصل الوضع وهذا الامكان في ذلك اللفظ ايضا متحقق فالفهم بان لا وجب لعدم ورود الايراد خير سديد
ومن ثم الشق الثاني في كلام مقدم الفصل الرابع متحقق الوضعية بحسب اصل الوضع فقد عجزت الفهم الثاني في
كلامه امكان تحقق الوضعية بحسب اصل الوضع وبون بعيد بين تحقق الشيء وامكان تحققه اما درى ان كان
تحققه قبل تحققه وما قيل من ان القاضي السند يلي دم يدعي بوضع اللفظ المدلول الدلالات الاخرى كلية ففيه ان القاضي
السند يلي دم لا يدعي به بل انما يدعي بامكان وضع اللفظ المدلول الدلالات الاخرى كما لا يخفى وشأن بين الشق وامكان

على
القائل للعلامة
خادم احمد

على
القائل للعلامة
خادم احمد

على
المراد ببولان
محمدين بن

على
اي قولنا محمدين
دمه الله

٢٥
القائل للعلامة
خادم احمد

٢٦
القائل للعلامة
خادم احمد

ثم اعلم ان قول القاضى السندى في ما يمكن الدلالة العقلية والطبيعية والوضعية الغير اللفظية امكن الدلالة اللفظية
 اللفظية قضية شرطية كلية وكلية الشرطية عبارة عن كون الحكم على جميع تقادير المقدم كالحصص فمعنا الحكم بما كان
 الدلالة الوضعية اللفظية على جميع تقادير امكان الدلالات الاخرى فما قبل من ان معناه ففي اي لفظ امكن وجود
 الدلالات الاخرى امكن وجود الدلالة الوضعية لزوما ففيه ان الدلالة الوضعية الغير اللفظية ايضا من
 جملة الدلالات الاخرى وكيف يتفوه بما كان في لفظ فتدبر القول الرابع انه قال الشارح مولانا
 محمد حسن ومذيل قول السندى وههنا شك لم الواقع في فصل معقود لتعريف الكل والجزئي وغير معترض على
 المتن ما توحيه ان التصديق في ما بين الصوة الخارجية لزيد والصورة الحاصلة منه في اذهان الطائفة
 محال فان مناط التصديق على اتحاد الوجود ووجود كل واحد من الصور متغير للاختلاف في تقادير الوجود
 الخارجي والذهني وكذا تغاير الوجودات في الازهان فمع تغاير الوجودات كيف يتصور التصديق انتهى وقد فقه
 مقدام الفضلاء رحمهم بما حاصله ان الامر العقلي معينين الاول ما لا يحذر وحذو الوجود الخارجي لا يكتنف بالصور
 الذهنية والتصديق بين الصوة الخارجية والذهنية بهذا المعنى ظاهر لعدم اعتبار المسيز بينهما والثاني يلحق
 حدوده ويكتنف بها فالتصادق بينهما باعتبار الاتحاد الخاص الذي ليس بين غيرهما بحيث لو جعلت الصوة
 الذهنية مثلا في الخارج لكانت عينها وكذا الاتحاد بين كل من الصور الذهنية وفيه ما اورد الاستاذ العلامة
 ادام الله علوه ومجده اما الاول بان المعنى الاول عبارة عن الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن الاكتناف
 والصورة الخارجية من حيث هي خارجية مكتشفة بالعوارض الخارجية فالتمييز بينهما من وجود فلا نسلم عدم التمييز
 وما قبل من ان الماهية المرسله وان كان مفهومها مخالفا لمفهوم الفرد الخارجي لكن يتحدان مصداقا ضرورة صدق
 المطلق على المقيد انتهى ففيه ان الاتحاد بين نفس الماهية وفردا الخارجي مصداقا غير معقول كيف يتفوه بكثرة
 نفس الحيوان وزيد مصداقا وصدق المطلق على المقيد بالنظر الى العموم لا يستدعي اتحادهما مصداقا فانهم مضاد
 للمعنى والخصوص قد برزوا ثانيا فبان تحقق الصوة الذهنية بالمعنى الثاني في الخارج بمعنى الخارج عن المشاعر مستفصل
 فالاتحاد يكون محالا واتحاد الصوة بهذا المعنى لا يحصى نفعا وما قبل من ان استحالة المقدم لا تنافي صدق الشرطية
 فلو سلم استحالة وجود الصوة الذهنية في الخارج لا يلزم كذب قولنا لو وجدت في الخارج كانت عينها اعدادا صدق
 الشرطية على العلاقة وهي حاصلة انتهى ففيه ان الاستاذ العلامة لا ينكر العلاقة والصدق الشرطية حتى يتوجه عليه ما
 قبل بل غرضه ان يحقق الصوة الذهنية بالمعنى الثاني في الخارج لما كان محالا فالاتحاد لكونه موقفا عليه يكون محالا
 ايضا والاتحاد الكذائي اي ما يكون محالا لا يجدى نفعا فان الكلام في الاتحاد والنفس الامر في اين هذا من ذلك
 فتدبر هذا الخبر الكلام في هذا المقام فالحمد للملك المنعم والصلوة على رسوله وآله الكرام وانا الفقير محمد بن عبد الكريم
 الكوفي في تجاوزه عن سيئاته بفضل العليم ابن المرحوم مولانا محمد امين الله اوصاله الاخيرة ما يقناه

٢
القاضى السندى
قادم اموه

٣
مولانا السندى
قادم اموه

٤
القاضى السندى
قادم اموه

٥
القاضى السندى
قادم اموه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

از کوزه افاد اقبال ثانی معلوم اول معلوم کالج علوم شرح مطالب قوم غریب میبوی یی لوندی لامعنا محمد بن حسین

سلك المشرق على
المولى حسن

ملوك و حسان

الْقَوْلُ الْفَرْطُ

جَعَلَ مَوْلَاكَ السُّلْطَانَ

باب تمام فی عمر عبدالرحمن بن عمر شون خان مغفور و تربیت یافتہ خدمت بردار محمد مصطفیٰ خان میرود

مطلع سنة الف وستمائة

غرضه ان عدم فعليتها يستلزم عدم فعلية الواجب نفسه يدان انه لا ينافي وجوبه لكل فعلية وهذا عجيب من اهل الفهم
مع عبودته على مختصات الاحكام ومطولاتها واتجهت به ما تعرض له الشارح من ان ابطال التحليلية لا ينافي القدرية المحض
ولا تبطل الا اذا ثبت امتناع كون بسيط منشأ لانزاع امور متكررة وهو ما تزيل واقع كاي شامد في دوائر الكثرة وصفان
الواجب قلت لم يتعرض له القاضى اصلا بل القدرية كما يشي اليه قوله وايضا مولدات هيولانية واورد عليه الشارح
بأنه لا تبطل الا بطلان جسيمة تعالى لم تبطل برهان قوي قلت ابطالها لا يتوقف على ذلك لعل مذهب من يقول بالتكرار
التحليلي بالمعنى الآخر في الاجزاء الذهبية اي بمعنى كون البسيط منشأ لانزاعها ولما بالمعنى المشهور القائل به الجموع والافراد
بوجود الكل الطبع فلا علان امتناع كونه منشأ لها بين من غير مربية اذ المتشعبة مستقلة لصحة لانزاع فالتكرار
معها الجهات المختلفة لم يصح منه انتزاعات مور مختلفة ثم نقل الكلام الى تلك الجهات من جهة الدخول والخروج و
ينتهي الى الدخول فيلزم التركيب ما ابطال جسيمة تعالى فلم يثبت بلسان الشرع صراحة بل براهين قاهرة في علم الكلام
كيف وقد اعترف الشارح اولا بامتناع كونه كما ومتكما عند شرح قولنا لا يبطل الجسوم يمكن جردن ذلك علان ذلك
باطل ما ابطله القاضى من انه يلزم له ما ليس له فعلية محضة وبانه يلزم ان يكون ماديا وعلى فخره مادة قطعية وبان ان
مستلزم الامتناع المستلزم للتجزي ولو هوها وفرضا فيلزم الاحتياج او امكانه بالنظر الى تعدد فعليتها ولو بعد
القسم ولا يبطل ما قيل انه يحتاج الى الكثرة والكثرة فيكون ممكنا لجوانب ان يكون كما عير ذات كما هو شأن سائر صفاته
علان انه يلزم مثل هذا الامكان على المتكلمين القائلين بزيادة صفاته بانه يحتاج الى غير القاطعة به لان الموصوف يحتاج الى
الصفة في الانصاف علان المتكلم لا يحتاج الى الكثرة بل الامر بالعكس لقيامه به والموجب للامكان هو الاحتياج في الوجود
لامطلقا **المقام الثاني** في عدم تصوره سبحانه بالكنه وبكيفيةه والحق ان التصوير جالتي ليس علما اصلا لان علم
الشيء لا يتصور الا بمحموله في الذهن حقيقة او بالتوجه اليه واذا انتفى كل الوجهين للعلم بانتفاء العينية والمرآتية انتفى
العلم فالعلم بالكنه محتو على حصول الحقيقة لحصول عينه الذي هو الذاتيات باجمعها وعلى التوجه اليها كوقوعها مرة
لملاحظة الماهية والعلم بكيفيةه في المركبة صور ثلاث احدها ان يحصل الماهية الجملة بنفسها في الذهن من غير تفصيل
وثانيها ان يحصل ذاتياتها من غير كونها اولها وتعمل على انفسها بالذات وثالثها تلك الصورة من حيث ان يعتبر حصولها على الذات
فعل الاولين يجمع الحصول والتوجه في العلوم وعلى الثالثة يتحقق الحصول نظر الى العينية والعلم بالوجه محتو على الوجه
الثاني من العلم اي التوجه الى العلم بطريق المرآتية سواء وقعت المرآتية حرة لملاحظة معرضها لبعض الذاتيات حرة
لملاحظة الذات فعلا لا يتحقق الاتحاد بالعرض في الوجود وعلى الثاني بالذات لا ان ينعكس اليها عينها بالذات من حيث
تمامية الحقيقة وكما لا تقويم في حصول الماهية والعلم بوجهها ليس فيه شيء من الوجهين الا ان يقال حصول العرض
او بعض المقومات من حيث انه ليس عين الماهية حصول العرض الحقيقة فتتعلق احلا الوجهين ولو بالعرض فهذا ينبغي
انه علم تجوزا ومساحة وما ذكرنا ظاهره بالضبط وما في بعض عبارات المحشين من الخلط وقلة التدبر هذا على مذهب
السيد الزاهد واما على ما هو التحقيق عندنا من مذهب الجمهور ان مجرد التوجه غير كاف للعلم بل لابد من حصول صورة

غير حاصلة فلا يلزم العلم بالمرآتية في شيء من انحاء هذه الصورة المفصلة بعد التاليف والتقييد تقع موصولة الى متوهم محلة
هي ماهية مطلوبة ان كانت المفصلة ذاتياتها والى المعرض من حيث هو معرض لا من حيث حقيقة وطبيعته من حيث
هي وكانت عرضية ويجوز ليصال بعض الرسوم العرضية ايضا الى حصول حقيقة المعرض المقام ليس مشهد بسط التحقيق ثم ما
اختارها الشارح في علمه تعالى الاجمالي انه عين ذاته وجعل الخصوصيات الخامة بالنسبة الى كل معلوم مناشئ في العلم في
انفسها لا ينحصر عن الخدشة اما اوله فلان المقرر عندهم المعلوم بالضرورة ان منشأ الانكشاف حقيقة وبالذات هو منشأ الامتياز
بالذات ليس التمايز الا بالكشف وهذا من مفهوم ان متساوقان فلو كان منشأ التمايز هو الخصوصيات حقيقة وبالذات نتجا
هو مناشئ انكشاف ايضا بالذات ويجري فيها ما يجري في الانتزاع وان كانت منشأ التمايز بالعرض بمنشأ الذي هو الذات بالذات
وحقيقة ورد عليه ان الذات الواحدة لا يمكن ان يكون منشأ التمايز المستلزم للتكرار في مرتبة الامتياز وليس التكرار أصلا في الذات
قبل انتزاع الخصوصيات التي لا يدور عليها الامتياز حقيقة ولو اختيران منشأ الامتياز والكشف مجموع للذات والخصوصية
ففيه اوله انه يبطل عينية العلل والذات الواجب بل يكون الواجب جزءا وتانيا ان مجموع الاعتباري وغيره اعتباري واما ثانيا
فلان انتزاع امور متكررة من ذات واحدة بسيطة غير متكررة من كل وجه مستحيل كما عرفت والاستناد بدواثر الكرة
وصفات الواجب غير مفيد لان الكرة ليست بسيطة من كل وجه بل لها امتداد مع كل انتزاع شيء دون شيء ومعناه
ليست متكررة بل كلها راجعة بعد الامعان الى وجوب الوجود فلم ينتزع منه الا وجوب وجوده المستلزم لمنطق لكل
كمال واما ثالثا فلان ان يحصل الامتياز بالفعل من تلك الخصوصيات لولا على الثاني يلزم الجعل لعدم الامتياز وعلى الاول يجب
ان يكون منشأ الامتياز ايضا ممتازا بالفعل لانه ما به امتياز الغير فاذا كانت مقايضة بالفعل وجب ان تكون موجبة بالفعل
على التمايز التام لمساوقة التفرع والتمييز لان منشأ الامتياز لا بد ان يكون موجودا اعتدلا لميز حتى يميز بينهما بين الاشياء
واذا كانت موجودة كانت غير متناهية على حسب المعلومات فتبطل ببراين ابطال اللاتماهي واما رابعا فلان هذه
الخصوصيات اما ان تقع ما به الامتياز قبل الانتزاع او بعدا على الاول ليست موجودة ولا تمايزة في نفسها فضلا ان تقع
مبدا لامتياز غير ما وعلى الثاني تكون منضمة الى المنتزع بالكم فيرجع الى شق الانضمام واما خامسا فلان هذا الانتزاع على ما ان
يكون منشأ الامتياز بحسب نفس مفهومه الانتزاعي فلا تحصل له الا بعد الانتزاع وبعد تعيين منضم واما بحسب منشأ
فيرجع الى احلال الشقوق فان اختياره الذات الواحدة فكونها منشأ الامتياز حقيقة وبالذات اول الكلام مما فيه الى
اختراع الخصوصيات واما سادسا فلان تلك الخصوصيات ايضا معلومة فاما بالخصوصيات التي هي متسلسلة وانفسها
فيكون علما حضوريا لكونها مناشئ لامتياز لانفسها فهي مناشئ للكشف ايضا لتساوق الكشف والامتياز فيرد عليه
ما ورد على المناظر بان علمه بالممكنات حضورى وهي حاضرة عنده فهي علم بها واما سابعيا فلان العلم بان يتوقف
على وجود الخصوصية او لا على الثاني لا حاجة الى اختراعها وعلى الاول يكون حلة الانكشاف مجموع للذات والخصوصية
لانفس الذات حتى يكون العلم عينه لان ما به الانكشاف ما يكون كافي فيه ولا يرد عليه اى مذهب الخصوصية انه
نسبة وتحققها فرع تحقق الطرفين لان النسبة فرع تعالى الحاشيتين لان انتزاعها فرع تحققها والافان تعرف للنسبة

السلبية وانت تعرف نسبة الامتناع الى الامتناع ولا مكان الى المعلوم الممكن ومكانا تعلقات ومخصوصيات كثيرة بين المعلومات والوجود
والعدم والبحث عن علم الوجود تحقيقا فية والاستوفينا في تحقيقات متعلقة بمعارك شرح السبل الزايد على الرسالة العلمية
المقام الثالث في بحث جعل العلم الشارح فربان اثر الجمل البسيط ماهية لا بشرط شيء واثر الجمل المولف ماهية بشرط
شيء ثم اعترض بان على هذا لا يتعلق الجمل البسيط بالجزئيات فان كلامها ماهية بشرط شيء لكونه ماخوذا مع الوجود والتشخص
وتجاوبه بان هذا الخلط تصور في التكميلات نظرا الى وجود الطابع وفي الجزئيات تظا الى الوجود الخاص كلا الخلطين
يسميان بشرط شيء هو الوجود هذا كلامه في الجواب وقد حلت طابع الحشيش واضطربت كلما فهم وعما اقره ومنشأ
القياس الجمل البسيط لما يتعلق بالماهية من حيث هي من غير ما لاحظت فم الوجود والماهية الكلائية لا تكون كلية اذا لم يكن
لا يتحصل معناه الا بخلط الوجود والتشخص في الوجود فتعلق البسيط لا يكون الا كليا فاقوى ما فهمه ارباب النظر هنا انه بناء على
المحققين القائلين بان الشخص خارج عن الشخص معتبر فيه مروض لا دخولا وانه عبارة عن الطبيعة المعروضة للشخص باعتبار
القيود النسبة في الحاظ لا في المحقق والطبيعة نفسها وان كانت كلية لكنها جزئية باعتبار الحاظ قلت هذا لا يسمي لا يعني
من جوع لان الطبيعة اذا الوظت من حيث التقييد بالشخص او المعروضة له لا تكون الماهية مقيدة بمقتضى بشرط شيء
اذ هذا المراتب لثالث لا يجزئ ان يؤخذ القيد اخلا في المحقق كما عرفت في مرتبة الشيء المطلق والمرتبة لثالث للماهية
من حيث هي باخذ مراتب الحثية ولان اثر الجمل المولف على ما صرح به الشارح اختلاط الماهية بالوجود وهو صافي
هناك الماهية المعروضة له مختلطة به اذ لا معنى للخلط الا عرض الوجود للماهية سواء اعتبر تدخل الوجود في
مصادق الخلط المقيد وخروجه عنه ولان القائلين بالمولف ايضا اختار المحققون من ههنا الشخص ليس مجموعها بل هو
الطبيعة من حيث التخصص بالشخص بان يلاحظ الشخص عارضا للشخص معتبرا في كحظه وعنوانه لا في معنونه
ومصادقه فلو كان الخلط المعتبر ههنا كنعان يؤخذ القيد ايضا في مصادق الخلط لزم ان لا يصدر الشخص عن
الجما على الجزئي بل مرآة اعتباري هو مجموع الامر لا مصادق له الا في عمل العقل ولكن لفظ الشرط المستعمل في هذه
المراتب ايضا مشير الى القيد يؤخذ خارجا عارضا للمصادق لا معتبرا داخلية فقرة التقييد من غير دخول القيد في
مصادق المقيد عين مرتبة بشرط شيء ولان اثر الجمل المولف على ما بسطوا في اسفل هو مرتبة الاتصاف والمواقف للماهية
بالوجود اي هذا الانضمام الحاصل المواقف بينهما وهذا الاتصاف واسطة وعلاقة واقعية توصيفية بين هاتين
الحاشيتين وبأخذ ون الماهية في جانب الموصوف والوجود في جانب الموصوف عند الملاحظة الفردية والماهية
في مقام الموضوع والوجود في مرتبة المحقق في الحاظ الحكم الذي يعتبرونه موصوف موضوعا من هاتين الحاشيتين
هو الذي يأخذ الاشرافية اثر الجمل بالذات فهو المعبر عنه بالماهية لا بشرط شيء على ما ذكره الشارح فلو كانت
الماهية المعروضة للشخص او الملاحظة منه يؤل الى الموصوفة به لم يمكن جعلها احد الحاشيتين لانه لا يتصور
اختلاصا في مفهوم الموصوف وتوصيف الموصوف بالشيءية مرة اخرى ويرجع الى انه جعل الماهية الموصوفة
بالوجود موجودة وهو كما ترى وبالحجة في هذا التوجيه مفسد كثيرة غير عديدة بل الظاهر ان مقصود الشارح ان

[illegible]

انما يجعل البسيط في الحليات والجزئيات واحد ونفس اللاحية من حيث هي من غير اعتبار عرض الكلية والجزئ
 معها فكذا انما يجعل المؤلف بالعرض تالفا للاحية فذا اعتبرت معها الوحدة اللاحية والوجود الاخرى كانت كلية
 اى معروفة لهذه الوحدة والوجود والتعين النوعى وهذا مرتبة الخلط وبشرط شئ واذا قطع النظر عن هذا العرض
 والخلط وتعلق الوجود والوحدة بها من قبل الجعل بالذات وبالعرض كانت في المرتبة الاولى وهو مرتبة الاطلاق
 ولا بشرط شئ وتقال الى مرتبة التجريد والتعريف في الحافظة لا في المحس واذا لوحظ معها تعلق الوحدة الشخصية بالوجود
 الخارج والتعين الشخصي كانت جزئية معروفة لهذه الامور وهو مرتبة الخلط وبشرط شئ واذا عرفت الملاحظة
 كانت في مرتبة لا بشرط شئ فهم كلية ولا جزئية وكلا الوصفين بعضا فاما بعد مرتبة الخلط اذ لا يمكن لا بعد
 والوجود في الاوصاف الخارجية فافهم وتأمل بالا معان في هذا الكلام فقد زلت الاقدام في هذا المقام ولم
 الى المرام والحق ان الشخص او التعين نوعيا كان او شخصيا ليس لنا اياها عرضا للاحية من حيث هي وانما تعين
 بانخراطها بتعلق غم من الجعل بها فلو انخرطت بنجومه من حيث هي مبهمه في ضمن جزئياتها فهم متعينة
 نوعا والافهم متعينة شخصيا بهذا الانخراط فهم من حيث هي هي ليست متعينة فيجب ان تعتبر كلية اولاً ومن
 حيث هي منخرطة بنجومه كانت متعينة ومتشخصة بل هي عين الشخص فهو عينها لا غيرها وان حصل لها من
 جهة الانخراط وقد استوفينا بمبحثنا بحثا ودلائل الجانبين وجرونا عليها وتحققنا فيه في رسالة مستقلة
 لتأني هذا البحث **المقام الرابع** في مقسم التصور والتصديق جعله السيد الزاهد المحصولي الحادث
 شرح كون مطلق العلم مقسما لهم من حيث سرية احكام افراد الى مطلق الشئ فنثبت له الانقسام ولا
 وعرضه ان المقسم بالذات هو الحصول الحادث والمقسم بالعرض اى بواسطة هذا الفرد هو مطلق العلم
 فلا يرد عليه ما اوردته الشارح ان خروج فرد من المطلق عن الاقسام ينافي الانحصار المقصود وهذا
 لان هذا الخروج انما ينافي الانحصار بالذات المتحقق في المقسم بالذات لا في المقسم بالعرض علان الاقسام
 والانحصار ولو بالعرض انما ثبت للمطلق من حيث انه متحد مع الحصول الحادث واذا لوحظ معه هذه
 الحيثية في سرية هذا الحكم لا يخرج عنه افراد اصلا وانما القدر هو الحصولي فردان المطلق لا من حيث
 انه متحد مع الحصول الحادث وباختلاف هذه الحيثيات والجهات تختلف احكام المطلق والالزام
 اجتماع المتناقضات فيه والعجيب انه مع الوقوف على هذا السر يخرج هذا الكلام على السيد ثم اورد حلي بوجه
 مدرج في حاشية شرح الاوقيان المقسم وهو مرتبة الشئ المطلق وهو مناف للمرتبة مطلق الشئ كما في
 حاشيته على شرح التهذيب في ايض معنى التقسيم ينافي ملاحظة وصف الاطلاق بناء على منافاة التقييد
 والاطلاق والعموم والخصوص والوحدة والكثرة قلت الاول عجيب جدا لانه جعل مطلق الشئ مقسما

[illegible]

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

ذات الواجب في المكانيات الصورية ليست من أفراد المفهوم المصادي كما يتم ههنا في كلام الشارح من أخذ الحقيقة بمعنى
 المصادق والافراد وانما بمعنى واحد منهم مناشئ انتزاعه واما انتزاعه فلا يخلط بين معنى المصادق وهو الافراد ومنشأ
 الانتزاع وكلاهما متغايران حقيقة واحكاما علما لان المصادق بمعنى منشأ الانتزاع لا يطلق عليه الحقيقة مطلقا لا يطلق
 على ما هيته انها حقيقة الوجود وعلى الانسان حقيقة الكمال والكلية وعلى زيد الصاحبة حقيقة الضحك وكما
 غامسا فلانه لا يصح القول على الإطلاق والكلية بان الانتزاع حقيقة ما يحصل في الذهن كما تلجج به الشارح واولع
 به كثير من شيوخ وغيره اذ كل انتزاع له حقيقة ولو اعتبارية ولا عوارض وعرضيات كالعدد له عوارض وعرضيات
 كالزوجية والفردية والمباينة والمشاركة ولا جبر هو الكمال المنفصل وفصلهما بطبيعته فتكون المنتزعات بساطط
 ومركبات مع عوارض وعرضيات وتكون بدلية ونظرية وتعلق بها العلوم بالكنه ويكنهها وبالوجه فقد يحصل في
 الذهن عوارضها وعرضياتها ما لا يكون الحاصل في الذهن حقيقة الانتزاع المرئي وكذا رسالة مستقلة مشقة
 في هذا التحقيق فكل شيء في العلم يكنه بدلية على مذهب السيد الزاهد لا خصوصية فيه للانتزاع وغيره وانما
 يكون الكلام في بلاهة الشيء ونظريته عن العلم بالكنه وبالوجه حتى يثبت بلاهة العلم بكنهه عند ثبوت بلاهة
 حصته الخاصة كالعلم بالنور واما عند الجمهور فقد يكون العلم بكنهه ايضاً نظرياً وما ذكرنا لك مشروحا ظهر عدم تردد
 ما اورد به الشارح على القاضي في ثبات بلاهة العلم ببلاهة حصته ثم من العجائب تجسسه لهذا الاثبات مع هذه المعاناة
 الشديدة والمقاساة بلائحة عن الجرح العديدة مع انه من العلوم وقد صرح به ايضا ان المعنى المصادي بدلي محمول
 يعلمه البلاء والمصبيان فان ثبات بلاهته بهذه الانظار الغائرة مع هذه النقوض المضادة عجيب عن مثله **المقام السادس**
 في كون الادعاء من الادراك اولو للاحقة والتحقيق ما ذهب اليه الشارح انه من الادراك واليه يلوح ان ادعاء المقاربة
 من التصريح فلانما لا تكاد تختلف على نحو منها علم هو العلم بالخيال والشك والهم والظن الجرمي انما هي التثنية فلا يلزم
 تواردها على المستقلة على معلول واحد ولا غبار ههنا على كلام الشارح الا في انها تكون الادعاء صورة حاصلة
 وفي استدلاله عليه بتفسير الصورة بالشيء الحاصل في الذهن من الخارج بعد حذف الشخصات وتجردها عن المادة
 تجردا تاما وانما قصود الشارح الكلام في الادعاء والله جعل الصورة شاملة للشيء في بحث بلاهة العلم ونظريته ولا يعني
 بالشيء الا ما يكون كاشفا ومباينا لما لا يتكشف به وهو صادق على الادعاء والكلام في الثاني ان هذا التفسير صادق على العلم
 كما لا يخفى **لا يصح** على صور الحليات لانها تحصل في الذهن وليس لها تشخص حتى يحذف وانه لا يصدق على صور العقل
 اذ ليس لها حصول من الخارج وانه لا يصدق على علمنا الحصول بالواجب ليس هناك حذف الشخصات وانه لا يصدق
 على صور الجزئيات المجردة اذ ليس لها مادة حتى يجرد عنها والعلم بها حصول وانه لا يصدق الا على حصول الحقيقة
 النوعية المعروضة للتشخص حتى يتصور حذفها عنها وتجردها عن عرضة لا على العلم بالوجه وانه لا يصدق على حصول
 العوارض الشخصية بصورها في الذهن لعدم تصور الحذف والتجرد هناك وان الظاهر ان رجاء ضمير تجردها الى الشخصات
 ولا معنى ههنا لتجردها الشخصات عن المادة وان العلم بالشخص الخارج عن المادة هو حصول شبيهه كما ذكر في استماع

ترتيب الواجب فهو صورة له لانه حصوله ولا معنى للحذف والتجريد ههنا وان المعروف ان ذلك الشخص عند الشخص المبلغ منه
 بالعرف كما ذكر في الاقتناع المذكور قاله من بعد الحذف هو الشخص فيكون هو الحاصل في الذهن عند معارفه يستحيله علانه
 يلزم ان يكون المعرض شخصا من غير شخص او يكون الشخص الواحد تشخصا وفيه مفاسد ومخالفات لا تخصي
المقام السابع في ان التصور والتصديق نوعان متباينان استدلال عليه بتناقض الوازم ولازم التصور
 عموم التعلق بكل شيء ولازم التصديق خصوص التعلق بالنسبة او بما فيه النسبة الحاكية واورد عليه ان كون الوازم
 منفية الوازم الماهية واحالا الشارح كونها الوازم الماهية على الضرورة لكن دعوى الضرورة في محل النزاع لا تسمع ويجوز ان
 يكون التصديق ماهية منفية تقتضي التعلق بالنسبة من تلقاء اخذ القيد المعنى فيه ولو في محاطه كما ان الشخص يقتضي
 التميز التام بلا حطة نفس معناه من غير ملاحظة امر خارج عن ذلك ان هذا الاقتضاء ناشيا من قيد الشخص قلت من
 الجب اعتبار التباين بين استلزام النسبة وعدم استلزامها وعموم التعلق وخصوصه فان الانسان مستلزم لكونه كائنا
 والحيوان غير مستلزم لكونه كائنا ولا لانه لا ضرورة لحيوان وخصوصا التعلق بالفلك لازم من كونه كائنا
 وعموم التعلق بالغير لازم لطلق الحركة فهذا يلزم على ذلك لبيان ان يكون بين الانسان والحيوان وبين مطلق الحركة
 والحركة الدائمة تباين نوعي الا ان يقال ثبوت التباين كان معلوما ضروريا وانما المقصود اثبات كونها نوعين للعالم
 لكن لئلا يقال ان يقول يجوز ان يكون العلم عرضا عاما كما هو الاخر ايضا وان يكون كلاهما خاصتين له وعرضيتين لافراة
 ولو ازم كل منهما منافية للوازم الاخرى ولو ازم الضاحك ولو ازم التباين في النوعين كونهما متباينين تحت الماشي علان الوازم
 الضاحك من حيث هو ضاحك غير لوازم الكاتب من حيث هو كاتب مع كونها عرضيتين لنوع واحد وغير متباينتين
 مع ان لوازم الحبشة من حيث هو حبشي بنفس تصور يعلم انها مخالفة للوازم الفرنجي الرومي من حيث هو كذا لنفس
 تصورهما مع كونها صنفين للانسان لا نوعين متباينين فوهما لا وجه ما يتصوره الا احالة الى لفطرية في هذا المعنى ففهم
المقام الثامن في بناء الشك المشهور في تباينها على ثلث مقدمات اورد عليه الشارح بوجوب زيادة قول حصول
 الانفس عليها زعمانه بانه يجري التلث على القول بالشك ولا يلزم محذور قلت نعم يمكن استخراج هاتين المرتبتين
 على القول بالشك وكذا تسمية احدهما بالعلم والاخرى بالمعلوم من عند نفسك لكن ارباب الشك من هذا الجدل
 فان مناط الكشف عندهم ليس هو هذا النوع من الاتحاد والتغاير الاعتباري بل اتسايد ورد لك على علاقة الشكبية
 والتباين في الحقيقة والمحالة التصويرية فابتدع المرتبتين على هذا المذهب تسمية فضل الشك معلوما والشك
 القائم علما من عند نفسك مثله كمثل ان تختار المرتبتين في الشجاعة القائمة المنفعة الى نفسك في علمك الحضور
 بها احدهما نفس ماهية الشجاعة والثاني الشجاعة من حيث القيام فهذا الابتلاع لغوي يدعى تسمية لا تعلق بالمذهب
المقام التاسع في تفسير المعلوم بالشئ من حيث الحصول في الذهن من حل الشك قلت المعلوماتية صفة
 متفرعة على اخذ معنى الوجود في الموصوف ولو خارجيا او ذهنيا او محاطا ظليا ولذا ترى ما اعترافهم من الصعوبة
 في اعتبار الوجود للمعلوم الواجب بالعلم الاجمالي هذا الوجود المتفرع عليه المعلوماتية ليس هو الخارجي والا لا تنفي العلم

بانتقائه كما قاله بعض الحكماء ولا الذهن لا يصلح الحاذق هذا الخارج وهو في مرتبة القيام والتشخيص له مرتبة العلم وهو الوجود
الذهني الظلي في مرتبة المحاذق قبل القيام وبعد الانزع او الوجود الالهي للطبيعة الكلية من غير ان يكون في الازمن
كلتا المرتبتين من الوجود لا يساوقهما التشخيص وانما يساوق الوجود الالهي للطبيعة الخارجة ذهنيًا كان او خارجيًا ولو
لتمت المساواة مطلقًا لزم التشخيص في الحيات من حيث انها كلية موجودة في الذهن وفي المعقولات الثانية فكلها
ان مرادهم في تفسير مرتبة المعلوم بالشئ من حيث هو هو ما ذكرناه لان جميع العوارض وانما الوجود بهذا الحيشية
بل نفس حيشية القيام عن المحاذق وهذا اندفع تحييل الشارح واضطرابه في كلام المصنف وكذا اضطرابات المحشين ههنا
المقارن العاشر في بحث الحالة الادراكية متلذذ تصحيح الشارح للحالة الادراكية وحملها على الصورة سماعرضيا
هو حملها في الذهن وقيامها به قيا ما انضماميا نعم انه انما هو الحمل هو الحمل فقط لا الاتحاد في الوجود بناء على
وجود المعرض بدو العارض وكون المعرض جوهرًا والعارض عرضًا وخيل اليه انه هو مرادهم بالاتحاد في مقام
الحمل وكلامه في تحقيق الحمل مضطرب وفي حمل الحالة اشلا اضطرابا فقد يظهر من ههنا حملها على الصورة مولمادة
ومن حواشيه الاخر انها بنفسها محمولة عليها اشتقاقا ومفهوما اي ما به الانكشاف محمول عليها مواطاة وان
لا حصل ما حققه ههنا اما الاول فلا يتم صرحون بان المراد في الحمل هو الاتحاد في الوجود فحمل كلامهم على
الاتحاد الحولي توجيه له كما لا يرضون به واما ثانياً فلا يلزم منهم عدم التصريح في الحمل فهو قائلون بالتركيب
التحليلي والاتحاد الذاتي في الذاتيات والعرضي في العرضيات في الوجود واما ثالثا فلا يلائم لو كان مناط الحمل هو
الحلول فالحمل بالذات انما هو للباقي فهمي حق بان تحمل مواطاة على المعرض واما رابعا فلان المشتقات توخذ
فيها الذات إما تفصيلا او اجمالا مخرلا او مفصلا اليها والى النسبة والمبدء فقيامها يلزم قيام الشئ بنفسه واما
خامسا فلا يلائم على هذا يلزم ان يقال انما حاك قاضيزيدا لانه هو هو اذ ليس القاض هو ما قام به باي اعتبار اخذ
واما سادسا فلان وجود المعرض بدو العارض ليس نافيا للاتحاد العرضي بل في الاتحاد الذاتي ايضا قد يوجد
المعرض وارض العارض كالجنس بدو فصل معين واما سادسا فلان كون المعرض جوهرًا والعارض عرضا لا ينافي
الاتحاد العرضي بل الجوهر والعرض قد يتحدان بالذات كالصورة العقلية الجوهرية واما ثامنا فلان الحالة غير محمولة على الصورة
مواطاة كما اعترف به في الحواشي الاخر فلا تكون عرضية لها واما ثامنا فلان مفهوم ما به الانكشاف كاشف عن حقيقة
الحالة فهو مفهوم حدي لها فلا يتصور حملها دون حملها عليها فهو مفهوم الحيوان والناطق للحقيقة المفصلة
للانسان واما عاشرًا فلانه لم يثبت حمل احد الحالين في شئ على الآخر والاضاحك لا يعمل على مفهوم المتعجب بل على افراجه
فهو حمل الحال على الحمل وتحقيق الحمل سيأتي والحق في الحالة الادراكية انما مبدأ الانكشاف حقيقة في الممكنات في العلم
بذاتها وصفاتها واغيارها والعلم الحضورى ليس شئ والصورة لو فرض وجودها في الذهن فهي ما به الانكشاف تجوزنا
بالواسطة في المعرض كتحريك السفينة بالنظر الى المقارنة والمجاورة الخاصة بين الصورة والحالة بحيث تصح نسبة
هذا الوصف اليها وتزيد التحقيق مع تفصيل المقام وما عليه في حواشينا على لوام الهدى وفي تحقيقات على مشرق

له على هذا يلزم كون الصورة حالة ١٢

الرسالة الثانية في المقام الحادي عشر في الخلط بين الحالة والصورة الجزئية المادية قد يختلفان في الحالة
في النفس والصورة في الحواس فإن الخلط وكيف لا يكون فسلط الشارح في زلتمته مسالك ثلاثة الأول ما علقه سابقا في
العلم بالاشخص الجزئي فإنه بمحصول الحواس من اشخص ما نل الخارج فيحصل صورة الجزئي في النفس والثاني ان العلم بالاشخص في الحواس
يكتفي بان الحواس ايضا ركة والثالث وهو التحقيق عند انه ليس الاختلاط من معنى الحول في عمل بل بمعنى التعلق كما في
الادعان بالخصوصية قول التفات بالجزئيات وما سبق انما هو في صور الكليات وليس صورة الجزئي حمل موطنه وان
لا حصل شيئا منها اما الاول فاما الاول فان المصغير ارض بهذا التحقيق واما ثانيا فلان الكلام في الصورة الجزئية لا في صورة
الجزئي وان كانت كلية والحواس المختصة كلية واما الثالث فلان الكلام في العلم الاحساس في التخييل وهذا العلم بالحواس والاش
الكلية مع الشخص الذي تعلق كما ان علم الماهية الكلية وهو الصورة من حيث لقيام اي الشخصية تعلق واما الجا
فلان معلوم الصورة الكلية مع الشخص الذي هو الماثل انما نفس الشيء من حيث هو اي الماهية الكلية وهو المعلوم حقيقة
فهو ليس صورة الجزئي بل للكل واما العين الخارج في هو معلوم بالعرض على ما حقق انه ينتج العلم بانتهائه واما خامسا
فلان الصورة الكلية مع الشخص الذي هو الماثل ليست متحدة مع معلومها الجزئي المادي بل هما متباينان وجودا
كزيد وعمرو والكلام كان مبنيا على اتحاد العلم والعلوم بالذات واما سادسا فلان الخواص غنية للجزئي فتكون
مغايرة له بالذات والكلام على اتحاد العلم والعلوم في العلم بمعنى الصورة واما سابعيا فلان الحاصل في الحواس عند
الاحساس ما اذا ما الماهية الكلية تتشخص بالشخص الحسي الماثل فالماهية الكلية مجردة فيلزم حلول الجزئي في
المادي واما الخواص هي كلية ايضا اذ هي غير الشخص الخارج فيلزم ما الزم وهو خلاف الاجماع على امتناع حصول
في الحواس ههنا مما ذكر كثيرا واما الثاني فاما الاول فانه خلاف قولهم واما ثانيا فلانه مذهب مرجوح مخالف
الضرورة العقلية واما الثالث فلان الادراك من شأن الجواهر المجردة واما الثالث فاما الاول فلان هذا ليس اختلاطا بل هو
تعلق محض لا يستحق ان يقال له خلط رابطي اتحادي كما ان بين الواجب والممكنات تعلق ولا يقال له انه خلط واختلاط
واما ثانيا فلان الادعان ليس مختلطا او متعلقا بالخصوصية وانما المختلط بها هو صفتها القائمة بها اي المذعنبة ولما
ثالثا فلان القضية من العقول الثانية لا تعرض للعقول في الذهن فلامعنى لعدم وجود الخصوصية في ذواتها
فلانها حكاية ذهنية ومتضمنة حل وانتساب عقل لا يتصور وجودها الا في الذهن واما خامسا فلانه يلزم ان يكون
القضية اصلا اما في الذهن فلما ذكر من عدم جزئها فيه واما في الخارج فلعدم جزئها وهو النسبة او المحول ايضا
واما سادسا فلان جزاها ليس نفس العين الخارج بل صورته العقلية الحسية عن الخارج في لذات قليل جزاها خاتمة
لا ذهنية وتلك الصورة في الذهن بل امرية واما سابعيا فلان الحكم على الغائب متنع اذ لا بد من حضور المقضي عليه
ومن ههنا وجب تصور الحكم عليه حصوله في الذهن عند الكل واما ثامنا فلان نحو الانكشاف واحد في العلوم
الحصولية بالضرورة العقلية فلا معنى للفرقة بين الكل والجزئي واما تاسعا فلان الصورة لم يكن يقال لها العلم
لان العلم الحقيقي علم احرازيا فاذا العيول في معنى كون الصورة علما من غير خلط وربط اتحادي لا حلول في عمل

ان العلم بالاشخص الجزئي
صلى الله عليه وسلم
على تقدير حصول
الافضل في ذاته
فان العلم بالاشخص
صلى الله عليه وسلم
الاشخص فلا ينبغي ان
الادراك بالذات
انما هو العلم
بالعلم والاشخص
والعلم بالاشخص
سبب في ذاته
لا يجوز ان يكون
العلم بالاشخص
صلى الله عليه وسلم
مرتبة في العلم
منافذة لاشخص
العلم بالاشخص

وأما آثار فلازم معنى القول في غايات علم بمعنى الصورة العلمية ثم الصيرورة في الحمل الأول متممة **المقام الثاني عشر**
 في البداهة والنظرية هل هما صفتان للعلم والعلوم فهو لا شارح إلا أن وجود الطبيعة تقدم على وجود الشخص ما تقدم طبيعياً
 كما في الجسمية أو تقدم استنباع صفة كعامة الطبائع وثباتها ثابت بتقدم ترتيب وجود الطبيعة على علوها على ترتيب وجود
 الشخص على علوها وثالثاً ثابت حملاً لاكتساب في الطبائع بالأجزاء الجزئية لا كاسب لا مكتسب فالعلوم
 طبيعة كلية يتقدم ترتيبها على علوها كاسبة والعلم شخصي ترتيب وجوده على كاسب بواسطة الترتيب الأول واسطة في الثبوت
 وبهذا ثبت كونها صفتين لكلها حقيقة وللعلوم منها ولا قلت لي في غداشة أما أولاً فلان وجود الشخص هو بعيد عن
 الطبيعة لكونها متحدتين ذاتاً ووجود أفلازم للتقدم الطبيع من كلاً في العلة ولونا قصة يجب وجودها مقدماً على علوها
 فالأول من تغلب الوجود لا يلزم تقدم الشيء على نفسه وأما ثانياً فلان الوجود والشخص متساويان الواحد هما عين الآخر
 عند وجود الطبيعة في مرتبة العلة لا بد من الشخص فهذا الشخص لما عين المعلول فيلزم التقدم المذكور أو غير فيلزم
 التسلسل وأما ثالثاً فلان العلة من خواص الوجود على ما هو غير مرة فلو كان وجود الطبيعة مقدماً ما كان غير وجود الشخص
 فيلزم امتناع حملها على اعتبار الوجود وأما رابعاً فلان التحقيق عند الشارح أن الشخص عين الماهية على تقدير وجود المعلول
 فيلزم حلية الشيء لنفسه بتقدم وجود الطبيعة على الشخصية وأما خامساً فلان لا معنى للتقدم مع الاستنباع المحض
 مع عدم علاقة العلية إذ لا تقدم زماناً وشرفاً وغير ذلك وليس من السبعة الغير المشهورة فما معنى التقدم وأما
 سادساً فلان ما ثبت بان الجزئي لا كاسب ولا مكتسب لم يسهل أن يقول أن الجزئي كاسب مكتسب حقيقة والعلم
 متصف بالبداهة والنظرية حقيقة وبالذات بمعنى نفع الواسطة في العروض ولو كان بالواسطة في الثبوت فالقد مات في
 واد المطلوب في أدق ما سأبعا فلان المراد بالجزئي عندنا في هذا القول هو الجزئي الخارج عن الجزئي الذي في العلم المتشخص المذموم
 كما لا يخفى بالمراجعة إليه فلا يتعلق بهذا المقام بل التحقيق ههنا أن العلم بمعنى الصورة من حيث القيام وإن كان قسراً
 على علته أي المبادئ الكواسية المعدلة لوجوده بل الواقعة مسافة للانتقالات الفكرية المعدلة الحقيقة من حيث أن
 هذه المعدلات حقيقة أو توسعات في النظر ونزلت العلة المفيدة في ترتيب المعلول عليها كانه مهذب ومنها لكن خصوصاً
 هذا النحو من التعيين والوجود الذي في القيام ليس يدخل في اقتضاء الترتيب لاكتساب كما لا يخفى وإنما تكون
 هذه الأمور ناشية عن خصوص التعيين النوعي للماهية المعلومة لا مطلقاً بل من حيث هي معلومة وتنكشف عند
 الإذعان ولو سلم المدخلية نظراً إلى اختلاف الأذهان في الفكر والحد من الترتيب على النظر المطلق العقل من غير نظر إلى خصوص
 قيامه بذهن دون ذهن وإن كان متعيناً خاصاً في ذاته هو الطبيعة المعلومة وعلى النظر الجزئي بالقيام بنفس
 الشخصية هو العلم الجزئي لكن ترتيب الجزئي باعتبار وجوده الطبيعي لا مؤلفاً أو باعتبار تقرر الطبيعى جعلاً بسيطاً وثبت
 الطبيعة المطلقة ملاحظة وجودها الألهي وتقررها الألهي في ترتيب مطلق الطبيعة باعتبار وجوداتها وتقرراتها
 الطبيعية في ضمن أفرادها المتحدتها باعتبار وجودها وتقررها الألهي أيضاً وليس الأمر كما قيل المرتب على الجعل وتأثير
 العلة المفيدة هو تفسير طبيعة العلوم وعلى المبادئ كاسبة وجودها العارض المساق للتعين والقيام بالذات من

وهو مرتبة العلم لان الجدل يتعلق بالحق والجزء في جميعا والعلل الناقصة الغير الجامعة ايضا متعلقة بالماهية على من المبدأ
البيسط لا بالوجود ولا تصاف بالعرض هذا وبسط التحقيق في رسالتنا المستقلة في هذا الباب **المقام**
الثالث عشر في برهان التضييف والتطبيق والتضاعف وهذا الشارح على التضييف يلزم كل خارج من القوة
الى الفعل لا يكونه معرضا للعدا بل اذا كان متناهما فان غير المتناهي لا يمكن الزيادة عليه فلو فرض عرض العدد
له بطلت لا تقفية العدد دقلت في لا حصله اما اوله لان عرض لعدد لكل ماله فعلية بديهي فان التعداد
والكثره لا انفصال والتمايز من دون عروض العدد والكمية المنفصلة غير متصور باصلا واما ثانيا فلان ابناء
لا تقفية العلم دعن عروضه لغير المتناهي الكم غير ضار لاجراء البرهان بل هو برهان آخر قاطع لامتناع وجود
غير المتناهي محصله انه لو وجد عرضته العدا لا محالة وهو مستلزم لبطان لا تقفية العدد واما ثالثا فلان
التناهي واللاتناهي من عوارض الكم بالذات على اعتراف الشارح فبطل الجواب لان غير المتناهي من غير العدد لو وجد
لكان عرض اللاتناهي له بالعرض في المنفصلات ولا يمكن تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات فيلزم وجود عدد
غير متناه بالذات كيف لو صح هذا الجواب لم يمكن اجراء برهان التطبيق ايضا في المنفصلات مما قوى عليه اعتمادا و
لابرهان التضاييف لانه كيف يفرض جملة غير متناهية من دون عروض عدد غير متناه بالذات له حتى يجري فيها
البرهانان ثم اورد على القاض في قوله بان الزيادة والنقصان من عوارض الكم حيث التناهي نعم المساواة بمعنى عدم
الانقطاع مسلمة في غير المتناهي لا ما هو معيار الزيادة والنقص وبداية العمل اعظم من الجزم في غير المتناهي غير مسلم
بان في لكل مرتبة ليست بازاها متباعدة في الجزم فالاعظمية بديهية مطلقة اقلت غرض القاض ان التساوي يطلق على
معنيين الاول الاتفاق في صفة واحدة مولاتداد والتماهي الى غير النواية وليس هذا معيارا ما يتفرع عليه من الزيادة
والنقص والثاني الاشتاق في الكم بمعنى مساواتها المقدارين في الامتداد وهو لا يحصل الا بعد التقطع من الجانبين وتصور
والمنتهى والوسط مع انطباقه لجميع على الآخر وهذا غير متصور في غير المتناهي هو معيار الزيادة والنقص هذا بعد
التأمل الغائر حقيق بالقبول والكلية والجزئية الحقيقة ليستا متصورتين في غير المتناهي حتى يقطع بالا عظمية
وانما التحقيق في الظاهر يتان المبنيان على التساوي بمعنى الاتفاق في الوصف وذلك لا يجدي نفعا كما هو النافع
لواثبت هذه المرتبة زائدة في الكل بعد مساواة جميع مراتب الجزم مساواة حقيقية كمية ولفظ الجمع
ايضا لا يتصور لا يستقيم في الذهن معناه الا بالاختلاف الختم والانصرام كما لا يخفى بدلا لا معان لا انضمام من غير شوب بالاعتناء
المقام الرابع عشر في الشك المشهور على افادة النظر بالامر طلب المجهول وتحصيل الحاصل والقاض خصه
بالمطلوب بالتصوري بناء على تحقيقه ان الاخذ عان ليس ادراكا بل من لواقعته حتى يكون متعلقا معلوما بعد التعلق
ومجهول قبله فالنسبة لا تكون معلومة ومجهوليتها بالنظر الى تعلق الاخذ عان وعدن محتمل للبرهان كونه معلومة ومجهولة
ويوضع على كل شئ محتمل وروا الشارح لم يلتفت الى هذا البناء على تحقيقه في تخصيص الشبهة فاورد عليه في زعمه
ما اورد وهو عجيب جدا ولو قدرت الشبهة بان المطلوب امل حاصل فتحصيل الحاصل او غير حاصل فطلب غير الحاصل

حال لكان له فيه في الجريان في التصديق لكن الاستحالة على التثنية في ملحقه محضة لاجلية ولا مبرهنة
 المقام الخامس عشر في موضع المنطق فالظاهر ان موضوعه العقولات الثانية التي تنطوي عليها
 الوجودات لغيرها المعقول الاول اذ المبحث عنه فيه انما هو المعروف والتجته واقسامها واجزائها كالكتبا
 الخمسة والقضايا واقسامها وعوارضها وكلها معقولات ثمانية ميزانية تعرض للعقولات الاولى كالانسان الحيوان
 وزيد قائم والثانية كقولنا الكل جالس والتحقيق ان موضوعه المعقولات مطلقا مع لحاظاته بعضها ثلاث
 المعقولات الثانية الميزانية من حيث الاتصال بالفعل والقوة الى المجهول بالفكر لكن لا يلاحظ خصوص مواد
 المعروضات كالانسان وغيره بل على وجه العموم والاجمال فلا يبحث فيه عن قولنا الانسان نوع وانما هو تمثيل
 لاصل من اصوله ولا يبحث عن نفس مفهوم النوع المعقول الثاني ان احواله وعوارضه كذا وكذا اثبتت بوقوعها في
 بل عن عوارض مصادقه واحواله مثلا انه لا يمكن تحته نوع او ان الاضافي عال وسافل فان هذه احوال مصادقه
 لا نفس مفهومه بل نفس مفهومه ايضا حال عن مصادقه وعارضه فلذا اعتبرت المفاهيم رسومها لحدودها وقد
 حققناه في الشرح النجاشي على يساعوجي الشايج وان اختار ما ذكرنا لكن لم يرد قولنا نظريه بل سئل هل يقال
 الكل الجزئي والذاتي والعرضي تجعل محمولات على المعقول الاول ثم فعله نظر الى قولنا الانسان كذا او ذاتي او نوع
 وهو كما ترى وتحقيق هذا الموضوع في كثير من اسفارنا في هذا الفن **المقام السادس عشر** في الشبهة القوة
 الغير المنحلة عند المجهول المطلق وجوابها له مجهول مطلق وعندى هي من قبيل الشبهتين الاولى وبين وذلك لانه
 وضع مفهوم المجهول المطلق بمعنى سلب حصوله من حاصل شئ كمرر بالفعل سلبا مطلقا فتقول لفظ امر فكذا في حيز النفي
 مفيدة للعموم فالنحو ان يراد بالعموم بالاستثناء لهذا المفهوم الذي هو ايضا صفة من الصفات فيشمل وصف
 المجهولية المطلقة اذا كان حاصله سلبا بالنسبة الى اي شيء محمول مطلقا فيقول هذا الموضوع الى فخر ^{النقيضين}
 لانه يعود هذا المفهوم سلبا لنفسه لدخوله تحت المسلوب العام فعلى هذا فاختار انه معلوم بالذات ومجهول بالعرض
 بالنظر الى فرض النقيضين ان فرض سلب المجهولية المطلقة ايضا من الاوصاف وهو مستلزم للمعلومية واما ان يراد
 بالعموم مع استثناء هذا المفهوم اي سلب حصول جميع اوصافه غير وصف المجهولية المطلقة فاختار انه معلوم وليس
 بغير معلوم نعم يصدق على المجهول المطلق بالمعنى المذكور لكنه غير مناقض لهذا النحو من المعلومية اي بوصف المجهولية
 بناء على الاستثناء المذكور وانما ينزج تناقض لو كان السلب سلبا مطلقا كليا محيطا بجميع الاوصاف لا زالايجاب
 الجزئي لايناقضه الا السلب الكل هذا وكثير من اجوبة تامة البسط المذكور في المقدمة الوثيقة للسبكي وقد يستدل
 بهذه الشبهة على بطلان العقل الربوي لاني كما ذكره غلام يحيى في حواشيه على شرح انقضية ولا بأس بمسألة الشايج
 ههنا في تفسير المشتق الى المجهول بالمبدأ اي سلب حصول الخ كما انفس المجهول في بحث دلالة الالتزام بعملي الشايج
 بعد وضوح المقصود وان لم يكن الجوهري عبارة عن الشئ المعدوم عن الموضوع ايضا ولا عن غير الموضوع فيه ولا عن الممكن
 الموجود لاني موضوع بل هو تصور له اسم لحد فانه مستحيل عند فهمه فهو ماهية ممكنة غير موجودة فيه في الخارج

وليس المركب من الجوهر والعرض مطلقاً جوهراً لوجوب اعتبار الوحدة الحقيقية فلا يتوقف على العمل
 للموضوع العقل المقار السابع عشر في الموضوعات الا لفظاً الظاهر من الموضوعات او هي المفهومات من حيث
 انها تنسب من الحقائق المعنوية بها سواء كانت الحقائق باطلة كالاستحالة والمفوضة الممكنة او متحققة بان
 كان من التحقق في الخارج او الازهر او المحاط من حيث الحكمة والحكمة عندهم من حيث الاستقلال لا وعد من حيث
 الفضل والاختراع او الانتزاع او من حيث العرضية او العارضية او العرضية او غير ذلك وقد يلاحظ في
 الموضوعات عرضاً وشرطاً او عنواناً وكما نرى من انحاء الوجود ما اشير اليه اذا كان ذلك التحق من لوازم طبيعة
 الموضوع لا ومعتبر في خصوص انطباعه بلا حلة خصوص قوله بحيث يعتبر الانسلاخ عن ذلك الخلق انما
 عن التقوم الطبع وقائلاً الى قلب الحقيقة فذلك هو نحو التحصل الطبعي الذي دخل في خصوص التقوم الحقيقة ولا
 مع ذلك خصوص هذا النوع من التقرر والوجود من الظرف وغيره في نسخ طبيعة الموضوع وجذر حقيقة التقرر
 ولعل هذا الاحمال لضيق المقام يكفي لتلطف الفطر للنسب من الواسع النظري بعد الاعان والفصل بالقر بالقبول
 وما ذكره الشارح من هنا في شرح المتن ليس على كمال النجوى من ارتياض النظر ولا يبعد ان يقال للموضوعات
 الحقائق المعنوية من حيث انها معبر عنها بخصوص المفاهيم التعبيرية التي لها دخل تام ويد طول في هذا الوضع
 وان لم تكن موضوعاتها بالذات بشرط ملاحظة ذلك النوع على الشريطة المذكورة شرطاً ورضاً او عنواناً وكما ظاهراً
المقام الثامن عشر في التلازم وعدمه بين الدلالات الثلاث جرى الشارح من هنا على ما هو المشهور ولكن فيه
 اختلاص الشبه بالبال اما اولاً فلان اختصاص التقييد بالاعتبار في المحاط ما لا يعقل لان التقييد والقيود كلها
 داخل في المحاط والملاحظ في التقييد وهو النسبة من غير محاط القيد غير معقولة واما ثانياً
 فلانه ان اريد بالمعنى في باب التركيب مرتبة المحاط فالتركيب من هنا ظاهر وان اريد مرتبة الملحوظ فيلزم ان
 المركبات الإضافية والتوصيفية من المركبات بل من المفردات لان النسب القيود خارجة عن المعنونات
 الا ان يراد بالمعنى المقصود المعنونات في تقسيم الدلالة والعنوان والمفهوم في تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب
 واما ثالثاً فلان لفظ العم ليس موضوعاً في لغة العرب لجموع البطل التقييد كما سلمه الشارح فان اراد بآب اللغة
 لا يجئون عن مراتب العنوان والمعنونات حتى يعلم انه داخل في اي شئ منهما بل يعلم بعد النظر انه عند موضوع
 لهذا عدم الخاضع للتركيب واما رابعاً فلان اهل اللغة لا يذكرون الا المفاهيم التعبيرية في مقام بيان الموضوع
 له وانما الموضوع له حقيقة هو المعنونات على ما هو في الشارح واما خامساً فلان المعنى ليس عندهم بعد البصر
 عما شأنه هو مفهوم القيد الاستعداد ايضاً معتبر كل منهما في مفهومه فلا معنى لتخصيص التقييد من هنا اصلاً
 واما سادساً فلانه لو سلم التركيب من الامور الثلاثة او الاربعة او الاثنين فلا يضر اصل المقصود فان مجرد تركيب
 المعنى غير كاف لتحقيق التضمن بل لا بد له من ملاحظة الجزع وانفهامه وتصوره ايضاً والعمى لفظ مفرد والمفرد لا يدل
 على التفصيل على ما برهنا في تعليقات التعليقات اليومية ومنهياً بما بوجه خمسة وعند الاحمال لا تلاحظ الا

ولا نفهم بل يفهم المعنى شيئا واحدا من غير تكثير كانه بسيط وإنما سألنا فلان لفظ الانسان ليس بموضوع للخيال
 الناطق والالزم بصورة به لكل خاص في عامي وجب تصويره بالكنه عند كل سماع للفظه ولم يبق نظريا مطلوب
 التحصيل بل بدويها ولو اريد به الوضع الصناعي كما ارتكبه البعض لزم بصورة لكل خاص في عامي بحازير بسطناها في تعليقنا
 التعليلات وإنما سألنا فلان الانسان مفرد لا يصلح ان يكون مدلوله مفصلا بل محلا لمحتوى ملحوظ وحدا في قايين ^{التضمن}
 وإنما سألنا فلان النسبة التوضيفية والتعيين الجنس المفهوم باللام والنسبة التقييدية والمبدأ المضمون في
 مفهوم الناطق لو ازم لمعنى الحيوان الناطق الذي جعله مفهوم الانسان مفصلا وخارجا عن المحتوى لتحقيق الالزام
 وأما شرافلان وعبودا الشعور من غير شعور الشعور يمكن لا يمتحاج الى التفات مستانفا الى الشعور ولا يكتفي
 الالتفات الى الشعور به وما يقال انه علم حضوري فمع قطع النظر عن بطلان علم ما حققنا في كتابنا انما هو في علم العلم
 الحصول بمعنى الصورة الحاصلة لا بمعنى حصول الصورة والشعور معنى مصدري فان الحضور في حصول الصورة على
 ما حققه السيل للزاهد في مباحث الامور العامة ومباحث الملهة وتحقيقاتنا ودقائقنا المبكرة لنا فيها محل
 بعض هذه الامور مبسطة في علمة اسفارنا كالشعر الخمسة لايساغوجي وحواشها وشرح مختصر الميزان شرحي ميزان ^{المنطق}
 وغيرها **المقام التاسع عشر** في تنقيح معنى الاستقلال وعدمه في المعاني الحرفية ومدار تحقيق الشارح
 ههنا في استقلالها وعدمه على تعلق انحاء العلم الاربعة ففي النحول الذي تكون المعاني في تعلقها بمئة ملتفتا اليها
 بالذات تكون مستقلة اى معروضة وصفنا الاستقلال من تلقاء الملاحظة لان هذا معنى الاستقلال كما في نحول العلم
 بالكنه وبالوجه في النحول الذي لا يلزم فيه كونها مشية وملتفتا اليها بالذات ان وجب فيه حصول انفسها بالاجمال كانت
 غير مستقلة لاقتضاها بانفسها المرآتية كما في العلم بكنهها وان لا يجب بل يحصل غيرها المتحد بها عرضا فالمدار ^{على}
 مرآتية ذلك الغير وعدمها كما في العلم بوجهها قلت هذا وان كان في وسيط النظر متينا وجهي ايري صاحبه نبيها لكن
 مع ذلك يفرق في شيء عما اوله فلا امرز العلم بوجه الشيء ليس شيء وأما ثانيا فلان مرآتية الوجه او عدمها لا يؤثر في استقلاله
 وعدمه لا في المعاني ذات الوجه ولا بحث عنه بل عنها وأما ثالثا فلان الوجه اذا كان مرآتيا لغيره لا يلزم ان يكون مستقلا
 لان الوصف العنواني يجعل مرآتيا للأفراد في القضية والوجه العرضية والذاتية مرآتيا للذوات في التصورات ولا يكون
 غير مستقلة غيرا لمح لطوية الحكم وأما رابعا فلان عدم الاستقلال لا يخلو اما ان يكون لازما لماهية متعنة
 الفلك عن نفس طبائع المعاني الحرفية او لا على الاول يلزم ان تكون غير مستقلة في العلم بالكنه وبالوجه لان مقتضى
 الماهية لا يتخلط عنها وعلى الثاني يجوز ان يتغافل عنها في العلم بكنهها ايض بجواز ان يتعلق ببعض الالتفات بالذات كما في العلم
 بكنه الانسان اجمالا وأما خامسا فلان الوجه في العلم بالوجه لا باعتبار ان الوجه من حيث هو الوجه من حيث
 الانطباق على الوجه والاتحاد معه والملتفت اليه بالذات والربط حقيقة هو الوجه بالاعتبار الثاني والوجه هو
 اعتبار الاول وهذا وان لم يكن ما اوضح به لكن غفارا امل التحقيق على ما ذكره في تحقيق الحكم عليه للصحة والية
 يلوح آثارها الشارح هنا من حيث يصح ان الملتفت اليه هو الطبيعة من حيث الانطباق وهذه هي الالة

المعنى المحرف في مرثيا وملتفتا اليه بالذات وبالعرض في العلم بالكنه وبالوجه بل هو الوجه والكنه بلا اعتبار بين
 والتحقيق عند في هذا الباب ان الاستقلال وعدمه بمعنى عدم الملكة صفتان حقيقيتان بالذات المفهوم التعبيري
 والعنوان الكاشف عن المقصود لا هما صفتان للملاحظة وتأخرهما لا صفتان بالذات للعنوان المعبر عنه انقصوا وانما هما
 صفتان لهما بالعرض فالمقصود الواحد يختلف بالاستقلال وعدمه باختلاف المفاهيم التعبيرية له ولا يختلف المفهوم
 الواحد المعبر بتقليبات الملاحظات وتعايقها على اختلاف تعلق الملاحظات والاتفاقيات المختلفة في مفهوم الحيوان
 الناطق والضايف والانسان والابتداء الخاخر غيرهما مستقل في نفسه سواء تعلق به الاتفاقيات بالذات او بالعرض
 بالواسطة في الثبوت او العرض ومع مفهوم لفظة من والى وامثالهما غير مستقل في نفسه باني كحفظ لفظ
 ان المقصود مفهوم من ومفهوم الابتداء الخاخر احد هو المعنوي المعبر عنه بهما فهو مختلف بالاستقلال عن كليهما
 صفتان لتعبيرية لانه حقيقة كما ان الحيوان ليس في نفسه ناطقا ولا غير ناطق والهيولى ليست في نفسها متمصلة
 ولا منفصلة وانما ياتي ليوا امثالهما مما يعرضه من الصور فمال الاستقلال وعدمه عندى على صفة ذاتية
 نفسية في نفس المفهوم هو توقف تعلقه وانفهامهم ملاحظة على انهم هم الغير ملاحظة وعدم توقفه عليه
 ومن هذا ترى ان مجموع المستقل وغيره قد يصير مستقلا لعدم بقاء الحاجة بعلا اضم وكثيرا ما يقع الخط والغلط
 باشتراك اللفظ في الاستقلال وعدمه بين هذين المعنيين وهما مناهات حصلات الحقائق الاسمية والفعلية والحرفية
 وبين معنيين آخرين هما صفتا الملاحظة كما عرفت هذا وبسط التحقيق في شرحنا المختصر للبرهان وكثير من اسفارنا في
 هذا الفن وبهذا تبين ان الحق ما قاله السيد الشريفان المدخل التام فيه للعنوانات بل هي المتصفة بهذين
 الوصفين حقيقة وليس الامر كما يزعم الشارح بالرد عليه هذا ولعل الحق لا يتجاوز هذا المقام العشرين في كون
 الكلمات الوجودية ادوات لاختاره الجوهري ونحو المص والسيد الزاهد واختار الشارح انها كلمات حقيقة ومشتقة على
 معان جديدة المبادى عرضها عدم الاستقلال من جهة ملاحظة كونها رابطة بين امرين كما يرضى لجميع الافعال المتعددة
 لاسيما امثال المماسه والمحاذاة والملاصقة وغيرها من المفاهيم وغيرها مما هو نسبة وتعلق خاص بين شيئين وهذا
 ايضهم كمال احصائه اما اول فلان الاستقلال وعدمه عند صفتا الملاحظة اى يحصل الشئ من قبل تعلقه بملاحظة
 بالذات وبالعرض فالذي لا يجرى على كوز الكلمات مستقلة في نفسها غير مستقلة بغير عرضها في الادوات
 فانها عرضها عدم الاستقلال من قبل كونها رابطة وتعلقها بالعرض واما ثانيا فلان معنى الوجود في نفسه هو
 الكون المحمول لو كان محفوظا في كمال الناقصة كان معنى قولنا كان زيد قائما واجد حاصل زيد حال كونه قائما او
 كونه قائما وهو خلاف ما شهد به الفهم معناه واما ثالثا فلانه لو كان محفوظا لم يتصور معنى قولنا كان زيد قائما
 لانه على هذا يلزم فيه وجود زيد في نفسه لا تخفا ظم فيه مع انه من الظاهر انه لا يقتضيه بظاهر مفهوم وجوه
 اصله عند عدمه واما رابعا فلان اللفظ المطلق المشترك لا يتصور ان يكون مستقلا لانه حينئذ يكون ناشيا
 عن طبيعته ومقتضاها لا يختلف عنها اصلا فكيف يتصور ان يعرضه بما لا يقتضيه طبعه ولا يلزم اجتماع المتنافين

بالقول ليس مستقلاً ولا غيره في مرتبة طبقه من حيث هو كما هو شأن المطلق لكان له وبه ولم يخمساً فلان قياحه على
الافعال المتعدية مع الفارق لانها لاتقع رابطة بين المنتسبين المحكوم عليهم بل لا بين الفاعل والمفعول الا فيكون
احداث تلك الافعال نسبة تامة الى الفاعل وناقصة تقييدية الى المفعول وكذا الى غير من المتعلقات ومنها
مفاسد ومحاذير آخر تركها لان كل ما ذكره منها في غاية الوهن **المقام الحادي والعشرين** في استقلال
المعنى المطابق للحكمة وعدمه كانت لهامة تصرح بالتأني وحقوق أكثر الحق كالسيد الزاهد وغيره من المحققين انه
مستقل بناء على انه مفهوم اجمالاً يحلله العقل الى اربعة اقسام الثلاثة اي الحداث والنسبتين وأكثره الشارح واطل على الوجوه
السلوية وعندنا لا حاجة اليه بعد ما ظهر ان المفرد لا يدل على التفصيل واقتناع عليه ثلثة براهين في تعليقاتنا التعليقية
وثلثة اخرى معجزة في منحياتها لكن بقرينة شريفة بعد اما الاول فلان معنى الاستقلال ما حققنا والحكمة بعد اجمالنا في
الوقوف على النسب اليه واما ثانياً فلان هذا المعنى من اجمال اذ كان مدلول اللفظ الفعل ولا تكثر ولا تندرج فيه اصلا بل
بساطة ووحدة فكيف صح كونه محكوماً به ومسنداً لانه على ايتار وجه اجمال لا بد من اختيار نسبة بين المنتسبين
عن كل منهما فيجب نسبة خارجة عن الفعل وهو خلاف البساطة ثالثاً فلان لفظ التحليل يشير الى ان الاجمال بمعنى البساطة
واتحاد الوجود في اكثر احوال الوجود في مرتبة البساطة المتخلة والاتحاد في الوجود مستحيل بين هذه الامور المختلفة لانه
تحت المقولات واما رابعاً فلان الدال على المبدأ هو المادة وعلى الزمان الصيغة والهيأة من حيث كونها واحدة بالوحدة
المبهمه متكررة بتكرار المواد الموضوعة المختلفة على اقل فكيف يتصور اجمال مع التعدد والاختلاف في المدلول الدال اجمالاً
والمعية الزمانية في الدالين لا تجدى تنعاً في ابحاث اجمال ورفع التفصيل بعد اخذ كل مدلول عن دال عليه على حدة
واما خامساً فلان الاستقلال بالاجمال يصح كونها محكوماً عليه ولا معنى للقول بانه وضع له من حيث انه مسند لانه
دخل للاوضاع في مباحث المسندية والمسندية اليه لانه صفة المعنى ثابتة قليل وضع الواضع وهو صفة اللفظ
او الواضع ولانه لم يوضع له من حيث انه مسند لان الجمل لا يصلح ان يكون مسنداً كما عرفت والنظام عندى ههنا
ان الاجمال كالحال والتحليل يتحقق بعد فهم الجمل بزمان لطيف غير محسوس بعديته لغاية لطيف زمانه وقلة آثاته
فالتحليل معنى التفصيل الواحد في المحاظ الى الكثير والتحليل ليس الى جزاء الملاحظ والطبيعة المعنونة بل الى المعنونة وقوة
او متعلقاته وهي اجزاء المفهوم التعبيري والعنوان فيتحلل الى معنى الحداث لا مطلقاً ومن حيث هو بل مرجح
انه منسوب الى فاعل مانسبة تامة والى الزمان ناقصة وفي مرتبة هذا التحليل المتعقب للاجمال كانه مقارن
يتحقق الاسناد والنسبة وكوز معنى الفعل مسنداً لابل كون المعنى الحد في المضمون فيه مسنداً لاجميع معناه
الاجمال ولا التفصيل هذا والبسط في التحقيق والتدقيق في شرحنا المختصر الميزان فراجع **المقام الثاني**
والعشرون في التشكيك في الدائيات قد اختار الشارح في تحقيقه لكن ما ذكره من البرهان عليه
من دلائل الاشائية ليس هو عندى اما الاول فلان منشأ الانتزاع قد يكون انتزاعاً ايضاً وهو منشأ
له بالذات نعم يجب الانتهاء في المناشئ الى امر خارجي وذلك كما ان الزوجية والفردية منزهتان عن العدم الذي هو

انتزاعي قلا عرض انتزاعيا انظر فلم يثبت ما اراده في المقدمة وقد حققنا حقيقة الانتزاع من الانتزاعي في
 رسالتنا المستقلة فيه واما ثانيا فلان الانتزاع قد ينتزع من المعقولات الثانية التي لا منشأ لها في الخارج اصلا
 وان قل بعضهم بان المنتزع منه لها موجود فيهم لكنهم غير المنشأ وكذلك المعقول الثاني نفسه منتزع لا عن امر خارجي كما
 صرح به انه لا يعرض لشيء في الخارج عرضا انتزاعيا ايضاً واما ثالثا فلان الوصف لو اقمى قد ينتزع عن غير واقع
 لا وجود له عيناً ولا ذواتاً كالاتباع والعدم عن المتبوعات فانهم ثابتان لها في الواقع واما رابعا فلان الوصف
 الواقعي قد ينتزع عن الشيء بعد فرض وجوده فلا يكون موجودا في الواقع الا بحسب الفرض ويثبت له الوصف
 بعد ان يفرض موجودا كما ان صحة انتزاع زيادة خمسة اجزاء لا يتجزى على اربعة شركاء الباري ليست الا بعد فرض
 الوجود كذا صحة انتزاع زيادات الاجزاء التحليلية بعضها على بعض بعد فرض وجودها واما بالفعل في الخارج فليس
 الا شيء واحد متصل لاجزاء فيه بالفعل فضلا عن اوصاف الاجزاء وانتزاعها عنها واما خامسا فلان اختارنا ان المنشأ
 امر منظم الى الكل من حيث هو شيء واحد وهو المقدار والامتداد لا الى كل جزء من الاجزاء من حيث لا ينفك ولا الى احدى
 متعينا فلا يلزم استحالة ان منشأ الصحة انتزاع زيادة الزائد من حيث اتصاله وامتدادده والشيء الواحد الممتد يجوز ان
 يقع منشأ لامر متكرر بل عند الواحد الحقيقي ايضاً يقع منشأ الانتزاع كثير في المشترك بينهما هما نفس الاتصال
 والمختص بجزء جزء منه وهو انتزاعا ايضاً واقع منشأ ذلك الاتصال ولا ينفك في الانتزاع كما لا ينفك في الاجزاء التحليلية
 الى حد مع وحدة المنشأ واما سادسا فلان اختارنا شق الانتزاع في البيان الغير الموقوف على المقدار ونقول لا يجب الانتهاء
 الى الحد الشقوق لان اللازم من عدم الانتهاء هو عدم تناهي المنتزعات لكن التسلسل في الانتزاعات غير محال
 ومن ههنا ترى عدم انتهاء التحليلية في الانتزاع الى حد لا يتجاوز واما سابعاً فلان اختارنا فيه شق الجزئية ونقول
 ان جزء الماهية انتزاعي والتحليل فلا وجود له خارجا حتى يلزم التشكيك في الذاتيات الخارجية للطبائع
 العينية واما ثامنا فلان اختارنا الجزئية ونقول انه انتزاعي ومنشأ باعتبار جزئه ثم لا الى انما ينزول استجابة
 في تسلسل المنتزعات واما ثاسعا فلان الدليل لو قلنا ان الماهية منشأ للزيادة والمشكك ليس عبارة
 عن منشأ الزيادة مطلقا فان المشاككين يسلون ان السوادات في نفسها شديدة وضعيفة بل المراد به ان يكون
 صدقه على افراد الزيادة والتقصان او الشدة والضعف اي بالتفاوت اي يكون منشأ الصدق في باب نفس
 الصدق او المضادية للصدق متفاوتا بمعنى ان يكون منشأ صدقه في نفس الصدق او في المصادقية او المنشئية
 لصدقه متفاوتا كما صرح به سابقا وهو لم يثبت بعد بهذا البيان واما عاشرا فلانه لا فقه ما قال في بطلان
 دليل المشاككة بالاتحاد بالذات والتفاوت بالمراتب الناشئة من تعلق انحاء الجمل فان المراتب لا تخلو اما ان تكون عين
 الماهية او جزأها فيلزم اختلاف الماهية بكمية المراتب ومنفعة او منتزعة او منفصلة فيتم كمالها في المراتب بمثل
 ما هو واختلاف الوجودات الكثرة للماهية واحدة ليست من تعلقها بالجمال بل من تعلقها باستعدادات مختلفة لظواهر
 ولذا جعل الحكم في فرد واحد في الجردات علان هذه الوجوه عارضة للماهية عند انظير معتد به ثم

التشكيك في الذي هو التحقيق عندنا فيهم وقد أقنعنا عليه من قاطعة كثيرة في شرحنا المختصر للبيان فراجع
المقام الثالث والعشرون فاما كان الاشتراك امتناعه اجمالا الشك من دليل الامتناع بأن بعض المعاني يكون
 اشده مناسبة بالذات فيكون هو الملحوظ من غير بيان الاوضاع المتعددة قد تكون ملحوظة اجمالا فتكون المعاني اية جملة
 اقول بحصل الدليل ان العلم بالوضع مع اطلاق اللفظة مستقلة للتوجه الى المعنى وان فهمها ولا اوضاع المتعددة
 ليس بينهما معنى مشترك حتى تلاحظ بتوسله اجمالا وذلك لان معنى الاشتراك لا يعنى بين الاوضاع وتوسله فانما
 يتصور لو كان بين المعاني اشتراك معنوي والكلام مبنيا في اللفظ وعلى هذا فلا يخلو اما ان يلاحظ اجمالا المعاني فيكون
 الآخر فيلزم تخلف الدلالة لعلو عن علته المستقلة والتزجيج بالمرح بعد تسليم وجود العلة المستقلة لكل منها
 لان غير الملحوظ اذا لوحظ بعد فتحققه في زمان دون زمان في الملاحظة مع وجود العلة الكافلة فيها ترجيح بان
 او يلاحظ المعاني كلها جملة وهو محال كما عرفت من ان الكلام في الاشتراك اللفظي علان الجمل ليس موضوعا له والواجب
 لعلم الوضع علم الموضوع له او يلاحظ كل منها تفصيلا وهو ايضا محال بالضرورة والوجدانية الشاهدة على امتناع تنوع
 النفس الى متعاضد في آن واحد ولا حاجة الى اقامة البرهان في الوجدانيات وانما هي في النظريات والتقوض على هذا
 الاصل كلها واهية عن ما فصلنا في اسفان فاعلم هذا التفصيل للدليل ليرتجبه جواب من الشارح او تبعه ثم اقول
 الجواب الاول لا يجري فيما اذا فرض عدم مناسبة الذهن بشئ من المعينين او فرض تساوي قدر المناسبة في كل
 منهما والثاني مدافع بان الاوضاع متباينة لا اشتراك بينها في معنى يخصها كدور غيرها وبان الوضع واسطة للخط
 لا ملحوظة يتصور منها الالتفات اليه والاشارة ولا اجمالا كما يتصور غيرها واعلم الظاهر في الجواب ان الوضع ليس علة
 مستقلة للتوجه بل هو علة له بشرط عدم المانع والاشتراك مانع عن التوجه الاصل لا القرينة فعند الاشتراك في العلة
 المستقلة هو علم الوضع مع نصب القرينة فتأمل فان المناقشة متفرقة بعد **المقام الرابع والعشرون**
 في بحث الحقيقة والمجاز فهنا عدة بؤاد صادرة ومواد رتواد سبدرت من الشارح في الجملة أحدها
 تحت قول الماتن ولا يدعى **علاقة** ما يشترط بالايوجد بشرطين وهو مقتضى **علاقة** فانه لا يفتقر الى الدلالة ولا الى الشرط
 ولانه ترك ما لا بد منه وهو قيد الخروج لئلا يصدق على الجزء ولا غيره جامع لان الشرط قد يستلزمها بشرط
 كالجزء الاخير للعللة التامة فما معنى لقوله وهو قد يتحقق وثانيها هناك في قوله فاذا تحقق في موارد الاستعمال
 المعنى الموضوع له وكان عليه ان يقول اللفظ الموضوع كمالا يخفى على المتأمل وثالثها هناك في قوله فيحصل تحقق
 العلاقة يفضي الى ان عليه ان يقول فيتحقق العلاقة مع هذا المنع او بشرطه يفضي الى ان كمن فرق بين الموقوف
 في زمان المنع وبينها بشرط المنع والمتحقق ههنا الثانية والمفهوم هو الاول ورأيت في تفسير التشبيه المعبر **الاستعارة**
 بعلاقة شتركت في امراض الخ وهو يؤول الى التشبيه اللغوي والمعتبر فيها الاصطلاح على ما فصل في البيان وغايتها
 في تمثيل عدم التجويز من اجل اللسان بالنخلة لطول غير اللسان اخذ من مذهبنا لعدم التشبيه المعتاد
 المعتبر في الاستعارة كما فصل في الاصول وغيره وسأدسها في شرح الاطلاق على المستحيل من امارات المجاز ان العام

اذ الريد به انخاص من جهة انه هو حقيقة كما تقر في موضعه قلت هذه مسأله مشهوره ذاتة والتحقيق
 ان مدار الحقيقة والمجاز على تبدل المفهوم المعبر عن القصور وعدم تبدله في الارادة فان تبدل المفهوم كوضع
 له كلاً وبعضاً ذاتاً واعتباراً من حيث انه موضوع له كان اللفظ مجازاً سواء اريد به مياينة أو بقرينة
 او اعم منه او اخص منه او فرد من افراد من حيث انه فرداً او متحد معه وعينه او لا من حيث انه كذلك
 بل من حيث انه غير ماهية او خصوصية كما اذا اخذ الانسان معنى الرومي واريد به هذا المفهوم واخذ
 بمصداق الرومي من حيث انه فرد من الانسان وعينه لا غير كان مجازاً لتبدل المفهوم وان لم يلزم تبدل
 المصداق والتغاير فيه لان للنمط هو اتحاد المفهوم والاتحاد المصداق وان لم يتبدل المفهوم الموضوع له بل اخذ
 على ما كان ما خولف عليه عند الوضع من غير تفاوت في المفهومية كان اللفظ حقيقة سواء اريد به جزو
 الذهني او اعم منه او اخص منه او فرد منه من حيث انه فرد منه عيناً وغيره اعتباراً او ذاتاً كما في الحمل العربي
 او اريد به هذه الامور من حيث انها ملحوظة ومخطط القصد ومعبر عنها بهذا المفهوم الموضوع له اللفظ اي محل دروة
 ومصداق له من حيث تعتبر في مفهوم العنوان والمفهوم كلاً وبعضاً حتى يلزم به التغير في مرتبة المفهوم ويقود
 ذلك الى التجوز في عينك حل فمهم هذا التحقيق الدقيق ما اوردنا سابقاً من التحقيق ان الموضوع له اللفظ في
 المفاهيم المصاديق والمقاصد الاصلية وسأبجها في كون استعمال اللفظ في بعض المسميات المجازاً وادب
 بعض افراده فعل تحقيقه السابق كان عليه ان يقيد به هنا بان يرد ذلك الفرد منه من حيث انه خاص وغير
 الموضوع له باعتبار هذه الخصوصية ولو اعتباراً او لا فقد عرفت ان اطلاق اللفظ على فرد منه ليس تجوزاً على الاطلاق
 فكون الخاص خارجاً عن العام انما يظهر تمام الظهور والاعتبار الخصوصية داخلية في المحمول ولا كما في الشخص فقامتها
 في اقوى وجوداً ولو يتجاوز على الاشتراك والنقل واولوية النقل على الاشتراك بالاكثورية والاعلية والظاهر عند
 ان اقوى لوجبه هو ان لا يقع مقدم على الثبوت ما لم يظهر للثبوت دليل لان الاصل هو العدم والتغافل الاشتراك
 امر عارض وثبات الوضع الابتدائي والاصل عدم الوضع ينبغي على عدم الاصل وكذا هو اثبات الوضع الابتدائي
 والابتداء امر عارض محتاج الى وجه ثبوته والاصل عدمه فيبقى على عدم الاصل اي عدم الابتداء فيثبت
 النقل فانه اذا ثبت الوضع ولم يثبت الابتداء له انما ساق لا يخلو نقل اللفظ من الاول الى الثاني فافهم المقام
 الخامس والعشرون في مرتبة الحكم عنه كلام الشارح مهنا في غاية الضطراب نقل عن بعضهم انه
 مجموع الموضوع والمحمول والنسبة الخارجية قلت هذا مختص بالحلية ثم نقل اعتراض جملة عليه لا وجود
 للنسبة في الخارج واستصوبه قلت مرادهم بالنسبة الخارجية هو النسبة الواقعية مع عزال المحمل عن الاعتبار
 والانتساب الذي هو شائع كما يقال ان كان لنسبة مخارج تطابقه او لا تطابقه الخ عزالاً ان النسبة وجوداً
 في الخارج ولو بحسب المنشأ فان الوجود الخارجي يوفقاً عما بنفسه وبمنشأه اي عنوان اصله لا يضر على انه
 يقال له موجود بحسب الخارج ثم يزعم ان المعارض لم يبين وجه ما اوقعه في هذا الفساد ثم يثبت بنفسه

قلت اى حكمة اليه فانهم يبنوا مقسمة وجما اعتبار النسبة في المحل عنه بقوله فان المتفصلات الخ ثم قرر على
 مذهبهم ان سبيل الاجزاء التحليلية سبيل الاوصاف المتزاوية لكن بها انتزاعية وان الاجزاء الخارجية لا بد فيها من الانضمام
 قلت اول الاجزاء التحليلية ليست من الاوصاف في شئ ولا قائمة بالكل بقيام اصلا وثانيا ليست
 بمحمولة مواطاة لان المعتبر هو المواطاة ويمنع نقل الحكاية ويطلب المحل عنه وثالثا انها ليست بمحمولة اشتقاقا
 ايضا على الكل ولا فيما بينها لانه لا بد فيه من القيام والحلول ورابعا ان الاجزاء الخارجية ليست بمحمولة اصلا بل
 كما عرفت في التحليلية وآثار المحل الاجزاء الدونية ونظاما ان الخارجية مفسرة بالاجزاء الغير المحمولة فليست
 مغايرة للتحليلية التي هي ايضا غير محمولة وسادسا انه لا انضمام في الاجزاء الخارجية بل تلاصق وانما ما ج فان
 الجوهرا لا يقوم بجوهرا آخر الا في المادة والصورة فقط وشابعا ان التوجيه بالارضى به قائلة لانهم انما قالوا
 بضرورة الربط بين الطرفين لا بوجوب القيام والحلول حتى ينتقض بالذاتيات المحمولة وليس كذلك مذهب الجمهور
 ايضا بل انما يستقيم على التركيب الانضمام الباطل عندهم عملا ان يكون الحلول والانضمام نسبة بعد تسليمه
 من حيث انه صفة الحال لا تتعلق لفرضهم به لانه نسبة مبدء المحل الى الموضوع والمطهر نسبة نفس
 المحل اليه ثم قرر من تحقيقه ان المحل عنه في حمل الاوصاف الخارجية وجود الموضوع من حيث انه وجود
 المحل في الخارج ثم اضر به واثر انه احدا لا من المحل بوجوده الخاص والموضوع بوجوده الخاص ورحم ان
 المحل هو السواد وان نسبة بين الموجودين وان الوجود الخاص منشا لانتزاع الحلول وان الاتصاف الانضمام
 ليس حكما عنه بل منترع عنه وان المحل عنه في الاوصاف المنتزعة عن الذات هون من الذات وعنهما بالوصف
 المنضم والمنضم قلت هذا كله مجيب للمحصلين **فأقول** ولا شك انه مختص بالحلية والكلام في المحل عنه لكل قضية
 وثانيا ان المحل في المحل عنه في الحلية هو الموضوع بحيث يثبت له المحل او سلب عنه لا ما ذكره وثالثا ان
 مراده بالوصف الخارجية القائمة هي المنضمة وهي ليست بمحمولة وانما المحل هو الانتزاع في الحمل المرص
 ورابعا ان وجود الموضوع لا يتحد بها فلا معنى لوجوده للمحل واما خامسا فلان هذا الوجود عين النسبة
 لان مرادهم بالنسبة هي الواقعة في المحل عنه وهي هذا الوجود الغير مستقل لا النسبة الدونية في مرتبة
 الحكاية وليست كل نسبة غير مستقلة استقلال الصفة للمفاهيم واما سادسا فلان السواد ليس محمول على
 الجسم ولا متحد بوجوده حتى يكون المحل عنه هو المحل بوجوده اى الى ان يكون وجوده لا وجود الحال بخصوصه
 واما سابعا فلان بين هذين الموجودين نسبة في الواقع بلا ريب قول لا لم يكونا مرتبطين حقيقة فلا يمكن التصاق
 مع اتصال بالاربط واما ثامنا فلان الوجود الخاص ليس منشا لانتزاع الحلول فان المحل كيفية خارجية ولو
 انتزاعه فهو عين الوجود الرابطة لا غير بل لو قيل ان الوجود الخاص منترع من الحلول لكان له وجه اذا انتزاعية
 الوجود المصدر على ظهر من الحلول فالوجود من حيث الرابطة لا مربية انه مأخوذ من الحلول واما ثاسعا
 فلان العوض والاتصاف انضماميا كان او انتزاعيا ما يخفى ان في مرتبة المحل عنه كما ان المحل والاتصاف

الربط
 نسبة بين الموجودين
 من سبيل الاجزاء التحليلية
 فان لا يلحق بغيره الا في
 الخارج اصلا وان قيل
 انما هو في ذات خارجية
 كقولهم الجوهرا

والثبوت وامثالها ما خوذت في مرتبة الحكاية فلا معنى لخراج الاتصاف نفسه عن مرتبة الحكم عنه
وامثال منشئ فيه واما عاشر فلان المراد بالانضمام هي الحياة الانضمامية الخارجية لا المعنى المصدري
وهو الحاصل بالمصدر وذلك كالوضع الخاص للخاص فلا يكون منتزعا من الوجود الخاص بل الاول هو العكس
كما عرفت ^{على} هذا يبقى بيان الحكم عنه من الجملة ايفر يحمل الاتزاعيات التي ليست بالنظر الى الوصف المنضم
كحمل المعقولات الثانية على الاولى او بعضها على بعض ولو كان نفس الذات من حيث هي هي فحملت عليها في الجملة
ايضرتقر حافيه وعرضت للخارجية ايضا وبكلمة هذا التحقيق منه في غاية الجملة بل الحكم عنه في الجملة
ما ذكرنا وفي المتصلة كون المقدم بحيث يصاحبه التالي لزوما او اتفاقا او عده كونه كذلك او نفس المقدم
بهذه الحيثية وفي المنفصلة كونه بحيث يتألفه التالي ولا يتألفه فالتغاير بين الحكاية والحكم عنه بالذات
فانها المركبة من الثلاثة وهو المحكوم عليه نفسه والباقيان في لحاظه وتعبيره لا مغزونه والظاهر ان الحكم عنه
في الحكم هي النسبة الواقعية الاتحادية او القياسية او التقديرية او الخلقانية وتيسر التحقيق في حواشينا على
حاشية الزاهد على شرح المواقف **المقام السادس والعشرون** في قول القائل كلامي هذا كاذب
مشير به الى هذا القول نفسه كان الظاهر في حله ما اختاره القاضي من هذا القول كاذب لانه محكوم فيه
بالكذب على القضية الجملة وهي لا تصلح للاتصاف بالصدق والكذب لانها من شأن النسبة المحفوظة
تفصيلا لان الحكايات انما تحصل بالاختصاص والنسبة وانفها ما عدا الملاحظة الاجمالية لا يلاحظ ولا يفهم
النسبة اصلا لا من حيث هي شيء مستقل ومفهوم معتبر ولا من حيث هي رابطة وحكاية بل ليس في ليل ^{حظة}
الاشياء واحد لا تعد ولا تكثر لا في اصلا من حيث الحاظ والانتفاء وان كان ذلك في نفس الامر ^{لكن}
من نفي كذب هذا القول صدقه لان الممتنع هو ارتفاع الملكية والعدم عن الموضوع الصالح لا عن كل
موجود والحمل ليس يصح لشيء من الامرين ومن ههنا عرفت ان الصدق والكذب يسامتا قضيتين كما هو
عبارة الشارح وزعم الشارح ان الصدق والكذب من لوازم ماهية القضية وحقيقة النسبة الخبرية
فلا يتجلف عنهما في مرتبة من مراتب وجود الذات ففي الحاظ الواحد لا جمالي لا ينسج القضية عن حقيقتها
والشيء اذا ثبت ثبت بلوازمه والا لزم لانفك العقلت هذا غير متجه على جواب القاضي اما الاول فلما
قررنا لا بحيث يندفع هذا عن اصله واما ثانيا فلان الملحوظ اجمالا بوحده لا الحاظية ليس عند الملاحظ
الفاهم الكثير في انه شيء واحد من غير كثرة فهو يلحق هذا العارض فخرط في سلك المفردات فاختار ^ه
الحكاية والاخبار والتصديق والتكذيب وامثالها كاختيار صلوح نيل هذه الامور فكما هو بديهي الامتناع
كذلك هذا قطعي البطلان واما ثالثا فلان كون الاتصاف المذكور من لوازم مفهوم القضية الذي هو المعقول
الثاني لعارض لا افراد مسلم واما كونه من لوازم ذوات تلك الافراد فغير مسلم ولزوم عرض المفهوم المذكور
لكل فرد من افراد في جميع مراتب وجوده ممنوع واما رابعا فلان الشارح معترف بان وصفه لاخبار والحكاية

غير لازم لشخص النسبة التامة الخبرية فضلا عن لزومه لتحقيقها لانه ما قرر بان الحال موقوفة في امثال هذه
 كلامي يوم الجمعة صادق وكلامي هذه الساعة كاذب كما انها موقوفة في الخبرية في قولنا انها موجودة بتقدير
 هذه الامور على الخبرية اذا لم يلحقها ما غير عن الخبرية ولا تصير غير اخبار ولا تبقى على صلاحها الخبرية وذلك
 لانه يفيد انها المفارقة في نفسها فلو لم يلحقها غير تنقلب الى غير الخبرية مع بقاء تلك النسبة التامة على حالها من
 غير زوال جزا و ماهية او تشخص لها عن باقي الذات باقية بشخصها وتبدل وصفها لاخبار والحكاية وفارقهم ولا يمنع
 عزل الملاحظ عن هذا الاعتراف لا يخلو هذا النسبة بمجر الملاحظة عن الاتصاف بوصف الاخبار والحكاية عدم
 الاتصاف به والثاني خلاف الضرورة علانية لا مقتضى لاحداث هذا الوصف بعد هذه القضية حتى تكون
 متصفته بسببه وعلى الاول يلزم ان يزول عنها هذا الوصف بعد ثبوته لها وهو عين معنى العارضة المفارقة واما
 خامسا فلانه لو سلم انه من لوازم حقيقة القضية ونسبتها التامة فمع عزل الملاحظ عن عدم بقاء القضية
 قضية حالة الاجمال بل صيرورتها مفردة احكاما نقول لوازم الماهية ايضا لا يلزم ان تكون ثابتة لها في جميع اعتبارات
 و مراتب الوجود الاتي الى مرتبة الماهية من حيث هي مرتبة واقعية لها من موطن نفس الامر ولا يثبت لها
 في تلك المرتبة الانفسا ومقوماتها الذاتية لعارضها المفارقة ولا اللازمة فعلى هذا اذا انتقض هذا الكلية
 جاز ان تكون هذه المرتبة من الوجود والملاحظة اي الاجمال مانعة لثبوت بعض لوازم الماهية لها ثم جواب
 القاض وان كان متينا ظاهرا في تحليل هذه العقدة ولكن فيه خدشة بعد على ما ادى اليه نظري هي ان
 انما يترادف به حكم الكذب على هذا الجمل في حالة اجماله واتصافه به في هذا الحال لانه ان يكون زمان
 وقوع الحكم حال الاجمال لكن هذا غير لازم لتقرير الشك فانه يجوز ان يراد به الحكم على هذا الجمل واتصافه
 في غير حالة الاجمال بل في حالة التفصيل وان كان زمان الحكم عين زمان الاجمال لكن زمان وقوع
 الحكم والاتصاف الواقعي يعتبر بحسب مرتبة المحكي عنه غير زمان عروضا لاجمال كما ان زمان الحكم
 في زيد قائما مساويا لزمان التكلم والملاحظة والانتساب وزمان وقوع الحكم والاتصاف
 المحكي عنه هو مساويا لزمان الحكم من فرق بين زمان الحكم وزمان وقوعه وهذا يحايقال هذا القضية
 صادقة اشارة الى زيد قائما عند الاشارة اليها وتعبيرها بفهموم هذه القضية وان لم تصلح للاتصاف
 بالصدق والحكم عليها بانها صادقة لكن هذا الحكم عليها الصحيح ليس باعتبار هذه الملاحظة الاجمالية
 بل بملاحظة تفصيلية وتطير ذلك ما يقال في قولهم معنى من غير مستقل مع انه في هذه الملاحظة
 وزمان الحكم من حيث انه موضوع القضية مستقل فلا يصح الحكم عليه بعدم الاستقلال وكذا
 في قولهم الجمهور المطلق يمتنع عليه الحكم والحل هو تفارق الزمانين وكو سلمنا هذا الجواب لزماننا
 ان نقول بكذب قولنا هذه القضية صادقة مشيرابه الى قولنا الله واحد وقولنا هذا القضية
 كاذبة مشيرابه الى شريك الباري بوجود بناء على عدم صلوح الجمل للاتصاف بهما

واللازم ظاهر البطلان كما لا يخفى فالظاهر هو جواب السيد الزاهد انه قول غير محصل بعد
 لافضائه الى معنى تقدم الشئ على نفسه ثم اعلم ان الشارح الفاضل رحمه الله كان محكما
 مستغرقا في بحار المعاني ولم يكن له نظر الى الالفاظ والتراكيب حتى لم يلتفت الى صلات
 الالفاظ في عامة عبارات الشرح كما لا يخفى على الفاحص حتى صدر منه ما صدر في
 الصيغ وغيرها كما قال في بيان المعية الدهرية من بحث علم الواجب لفظ الدير المعبر
 عنه في الواقع والصواب المعبر عنه بالواقع وقال في بيان الوضع الشخصي من بحث دور
 الضمائر وغيرها في الجزئي لفظ ان يكون الواضع يوضع لفظا آخر والصحيح يوضع وقال
 في اواخر تحقيقه من بحث التشكيك والحد لا توقف الدليل الخ بالتأئين والصواب
 ان توقف بالتاء من باب التفعيل وامثال هذه ونظائرها كثيرة لا تخفى على العابر
 العاقل المستقرئ فاما هذه من سهو قلم الشارح او من سهو اقلام بعض
 النساخ ولعله لم يتيسر له النظر الثاني اليه على امثال هذا الكتاب
 ولذا ترى انه ادرأخ مفهوم اللامتكثرة في الكليات الفرضية
 بنظرة العاجل وهو عجيب بل اعجب عن مثله وعن المحشين
 بعد النور فانه كل حقيقي صادق على كل فرد فنرد
 من جميع الجزئيات ولاشخاص فانه غير متكثر
 اصلا بل هو صادق على الكليات ايضا بعد
 الغوارك لانسان فانه ماهية واحدة ليست
 متكثرة في نفسها العروض الوحدة لها
 وقد حققناه في التعليقات وغيرها
 هذا اتمام الكلام في التحقيقات و
 الدقائق المتعلقة بهذا الشرح
 من اوله الى آخره مباحث
 الالفاظ واخر دعوانا
 ان الحمد لله رب
 العالمين
 تمام
 شه

القول الوسيط في جعل المؤلف والبسيط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور وأصطفى على رسوله الذي جعل بإشرافه فارقا للحق عن الباطل والخيرات عن الشرور وعلى آله المحمّلين الذين يذوقون في رواق مجاهداتهم السميكة لذات النشاط والسروقة مما يحيا به المشايخ في نشر العمل المبين وكسر الغرر المحبوق قلمي فيهم بالله الغرور **وبعد** هذا قول وجيز وكلام عزيز في بيان الجمل المؤلف والبسيط جعله الله مقبولا بين الوجيز والوسيط والبسيط وترجمته نظر إلى نوع من التوسط فيه بين الإفراط والتفريط والإيجاز والمخل والأطناب الممل بالقول الوسيط في الجمل المؤلف والبسيط متجنباً عن التخبيط والتخليط ومتجنباً إلى التوسيط والتنشيط متوكلاً على الله وهو بكل شيء محيط **أعلم** أن الجمل من الأفعال المتعدية إلى مفعولين متحدّين مصداقاً متغايرين مفهومهما كافعا لقلوبكم مثل الإعطاء والإحضار والأطعام وغير ذلك وقد يحى بمعنى خلق فيتعدى إلى مفعول واحد ثم الجمل يتعلق إجماعاً بالصفات الرائدة المتأخرة عن الوجود المتفرعة عليه كالقيام والقعود ولا يتعلق اتفاقاً بالصفات المتقدمة عليه كالأمكنة والاحتياج إلى العملة والوجوب بالغير وما يتعلق بالوجود وما يساوقه كالشخص والتميز والتفرع فختلف فيه بين المشائية والإشراقية وكذا تعلقه بالذاتيات وينفك الشيء ويلوازم الماهية فختلف فيه بين الفلاسفة من حيث أنها محمولة بجمل الذات أو غير مجموعلة أصلاً بمعنى أن ثبوتها للذات ليس مجموعلاً بالكلية أما كونها محمولة بجمل مستأنف فجمع على بطلانه فننقله
ههنا فصولاً ثلاثة وخاتمة **الفصول الثلاثة** في الجمل المؤلف والبسيط المختلف فيه بين الإشراقية والمشائية وجعل الذاتيات وجعل لوازم الماهية **والخاتمة** في تنقيح تعلق الجمل بالصفات المتقدمة وعدم تعلقها بها
الفصل الأول في الجمل المؤلف والبسيط **أعلم** أن ههنا مباحث ثلاثة **الأول** في صدقها والوجود

هل هو بالمدى الجمالية او بالاعلة اختلف فيه فبعض من لا يعبايه ذهب الى انه موجود بلاعلة وعلى عليه بان
تأثير الجمال في العلول اما في حال وجوده او في حال عدمه على الاول يلزم تحصيل الحاصل لان الوجود لما
كان حاصلا حال التأثير كان تحصيله تحصيل ما هو حاصل وهو محال لان التحصيل طلب الوجود والطلب قبل
الوجود فهو في حالة العدم فحال التحصيل حال العدم فمحقق الوجود وقت التحصيل اجتماع التقيضين وعلى
الثاني يلزم ايضا اجتماع التقيضين لان التأثير مستلزم للوجود لان تأثر الوجود مطاوع للتأثير فيجب حصول
الوجود حال التأثير بقضية اللزوم وقد فرض عدمه حال التأثير فيلزم اجتماع التقيضين كونه موجودا و
معدوما حال التأثير وهذا الاشتباه المعبر عنه بالتعليل نشأ من قلة التدبر في معنى تحصيل الحاصل لان
الحال هو تحصيل ما هو حاصل قبل التحصيل لا تحصيل ما هو حاصل بهذه التحصيل وتقدم التحصيل على الحصول
انما هو تقدم ذاتي لازمي حتى يجب عدم الحصول وقت التحصيل والطلب قد يتقدم على الحصول زمانا كما
في الحوادث وقد يتقدم عليه ذاتا لازما زمانا كما في القدماء وعلى التقديرين فهو من مقدمات التحصيل
لا عين ثم هذا التعليل كما يجري في تأثير الوجود يجري في تحصيل السواد ايضا لان جعل الثوب اسقى مثلا ما
حال كونه اسود فيلزم تحصيل الحاصل او حال عدم سواده فيلزم اجتماع التقيضين بل يجري في حصول
الوجود من غير تأثير وتحصيل من الجمال ايضا فان حصوله اما حال الوجود او حال العدم على الاول تحصيل
الحاصل بل حصول الحاصل لازم وعلى الثاني اجتماع التقيضين فانهم لم يبحث الثاني في العلل الجماعلة
هل يجب كونها واجبة الوجود او يمكن كونها ممكنة الوجود المشهور الثاني فيما بين الحكماء ومنهم من حكموا
بترتب سلسلة العلل في جانب المبدأ وان العقل الاول علة جماعلة موجبة للثاني والثاني الثالث هكذا
الى العاشر الموسوم بالعقل الفعال المعبر عنه بالمعقب القدسي وهو علة جماعلة لهيولى العناصر مرتبة ببطبيعة
الصورة وللصورة الجسمية لكن المحققين منهم من صواب العلة المؤثرة الجماعلة بالذات هو البارئ الواجب
الوجود لذاته لا غير وهو علة للكنات قاطبة بنقيضها وقطيرها والجزئات كافة باسرها بقضيتها
وقضيتها كحوادث كانت وقد ملأ القول العشرة وغيرها كالوسائط والشروط لتعلق التأثير الواجب
بغيرها ان الصورة الجسمية واسطة محضة لاعلة مؤثرة لصدور الهيولى عن المعقب القدسي على
ما هو المشهور كيف والمأهية الامكانية عارية عن الوجود في حد نفسها مفتقرة في مرتبة نفس
الحقيقة الى المرح بالجمال فكيف بنفس ذاتها تصلح ان تفيد الوجود للغير مع كونها فاقرة الذات
بنفسها وانما وجودها بالاستعارة عن الواجب الوجود فهو المعطى بالذات للوجودات فان اعطاء المستعير
ليس اعطاء حقيقة وانما هو اعطاء من تلقاء المالك كما ان استئجار خسارة العالم الى القمر ليس حقيقة بل
بحسب الظاهر وانما هو مستند الى الشمس والشمس واسطة محضة لا تنقل ضوءها الى العالم فالنير بالذات
للعالم انما هو لا هو كما ان المنير في انعكاس ضوءه من المرآة الى الجدار هل الشمس حقيقة والمرآة ظاهرا فعلية

يمكن للممكن بوجوده المستعار على ظاهرة مجازية فهذا الوجود الضعيف اللاحق الغير الماهية يصلح علة
 بمعنى الواسطة والشرط والتمم والآلة لعله مؤثرة مفيدة للوجود حقيقة وقد استوفى هذا التحقيق في مقام
 البحث الثالث في ان اثر الجعل بالذات صاذاهل هو نفس الماهية الممكنة من حيث هي مع
 قطع النظر عن عروض الوجود واتصافها به بمعنى ان الجعول بالذات حقيقة هو الماهية نفسها بخبرية كانت
 او كلية والجعول بالعرض بمعنى الواسطة في العروض هو وجودها واتصافها به بمعنى الخلط الواقعي والارتباط
 النفس الامري المعبر في مرتبة المحكم عنه او الماهية مع الوجود اي مرتبة الخلط المعبر عنها بمفاد الحياة
 التركيبية القائلة الماهية موجودة والمواد بمفادها هو منشؤها ومصادقها ومرتبة المحكم عنه بهذه الماهية
 التركيبية الحملية لاسناديتها الواقعية في خصوص ملاحظة الذهن وتعمل العقل في مرتبة الحكاية ولو اريد
 بالماهية التركيبية مرتبة الخلط الواقعي والانضمام النفس الامري الواقع في مرتبة المحكم عنه ويعبر عنها بالنسبة
 الخارجية والواقعية والاتصاف والعروض فلا افتياح الى انضياض المفاد المضاف اليها اليها فذهب
 الفلاسفة الاشراقية الى الاول والثانية الى الثاني واحتج على الاول بوجوه عقلا ونقلا اصاب العقل فلو
 الاول وهو ان يجب الانتهاء الى الجعل البسيط لان كل ما فرض جعولا بالذات سواء كان ماهية
 او وجودها واتصافها به فهو ماهية من الماهيات فيكون نفسها مجعولة ولو قلنا ان الاتصاف من حيث
 انه ماهية وحقيقة معتبر عند العقل ليس مجعولا بالذات بل بالعرض والجعول بالذات في هذا الاعتبار
 هو اتصاف الاتصاف بالوجود نقول فهذا الاتصاف الثاني المضاف الى الاتصاف الاول ايضا من الماهيات
 وهو جرافيق الامر الى الجعل البسيط المتعلق بنفس الماهية واجب عنه بوجوهين الاول ان هذا
 تعليل قبل تنقيح عمل النزاع فان محله ان اثر الجعل بالذات هو الاتصاف والخلط او غيره وهو احد طرفيه
 الذي هو الماهية المغايرة للنسبة التي هي الاتصاف لان مقتضى الجعل البسيط هو كون اثر الجعل نفس
 الماهية اي ماهية كانت خلطا او غيره ومقتضى المؤلف كونه اتصافا به لا لمتباين اثر البسيط والمؤلف
 بل بينهما عموم وخصوص مطلقا بل هو مخالف لما يقوله القائلون بالبسيط لان الوجود والاتصاف وان
 كانا ماهيتين من الماهيات فهما عند هم مجعولان بالعرض بتوسط مجعولية الماهية التي هي احد طرفي
 الاتصاف والثاني ان الاتصاف ليس نفسه من حيث هو اثر الجعل المؤلف بالذات بل هو من حيث انه
 نسبة غير مستقلة ورابطة بين الماهية والوجود مما لا يلاحظها فهو بهذا الاعتبار ليس اثر البسيط بل
 باعتبار اخذه مستقلا شيئا معتبرا ومفهوما برأيه في مرتبة الملاحظة الاستقلالية وآثر المؤلف
 هو من حيث كونه غير مستقل فان قلنا انه يجب الانتهاء الى الماهية مطلقا مستقلة كانت او غير مستقلة
 فهو غير مثبت المطلوب لان الاتصاف الغير المستقل ليس اثر البسيط وان كانت ماهية من الماهيات
 وان قلنا انه يجب الانتهاء الى الماهية المستقلة فهو غير لازم لانه على تقدير الانتهاء الى الاتصاف

٢

مشرقة

بوجه

المتن

منه كذا

المتن

الاسلام

لا اشارة

الاشارة

لا اشارة

لا اشارة

البسيط وقد يجب ان المفعل الثاني مقدر وهو موجود او ثابتة او كائنة حذف لكونه من الافعال
 العامة وعندئذ التمسك بهذا الوجه وامثاله سخي فجل لا ينبغي ان يصغى اليه لان مالا للنزاع على ان
 نفس حقيقة الجمل للحرارة عن اخذ معنى الوجود هل هي متعلقة بالذات بنفس الماهية او مرتبة الخلط
 وما بال المشائية ان لا يقولوا هم هذا ان جعل معنى خلق فلاخذ معنى الوجود فيه لم يتعد الى المفعل الثاني وهو
 معناه من الفعل نفسه فلا حاجة الى تحكمه في اللفظ وما استدل على المؤلف بقوله تعالى جعل
 لكم الارض فراشا وما اقل التدبر فيه فانه لا كلام في ان الجمل يتعدى الى فاعله وان جعل المصفا
 المتأخرة عن الوجود جعل مؤلف كما اشرنا اليه سابقا والفرش صفة للارض متأخرة عن الارض متفرعة
 عليها فامثال هذه الاقوال ووجوه الاستدلال ملاعب الصبيان وملاهي الاطفال ومطابخ الفحول
 واضاحيك ارباب الكمال واستدل على المنهيب الثاني القائل به المشائية من الجمل المؤلف بوجوه
 اقواما ان علة الاحتياج الى العلة في الممكن هو صفة الامكان على ما تقر في موضعه محققا لا ترى ان
 الامتناع والوجوب رافعان للاحتياج فالامكان مثبت لوقوع الامكان لم يقتصر الماهية اصلا كيف وبه
 يتساوى طرفاهما في جاني قبول الوجود والعدم فينشأ به الاقتدار الى المرجح في الوجود والامكان عبارة عن
 كيفية خاصة لنسبة الوجود الى الماهية كما ان الامتناع والوجوب كذلك فيكون الافتقار ناشيا مما هو
 متعلق بالامكان بالذات وهو المجهول بالذات فان المقتصر الى العلة بالذات هو اثر جعلها كذلك ومتعلقة
 بالذات على ما عرفت هو نسبة الوجود الى الماهية وهو المعنى بالاتصاف والخلط فهو اثر الجمل بالذات
 فتحقق الجمل المؤلف وما قرين ذلك هذا الوجه ظهرا لا يرد انه يجوز ان يكون علة الاحتياج هو العلة
 كما هو مختار المتكلمين وان يجوز قضية متعلق الاحتياج في كونه بالذات على خلاف قضية متعلق الامكان في
 كونه بالذات وبالعرض فيكون المحتاج بالذات احد طرفي متعلق بالذات وهو الماهية وهي المتعلق له
 بالعرض ويكون متعلق بالذات الطرف الآخر المتعلق بالعرض محتاجين بالعرض والجواب عن هذا
 الوجه بوجوب الاول ان الامكان عبارة عن كيفية نسبة الوجود الى الماهية بل يجوز ان
 يكون عبارة عن عدم اقتضاء الماهية للوجود والعدم ومن ههنا يقع صفة للذوات الممكنة كما ان
 الوجوب الامتناع صفتان للذات الواجبة والمنتهية من حيث اقتضاءها للوجود والعدم بنفسها
 فيكون الامكان صفة الماهية والماهية متعلقة له بالذات فتكون محتاجة الى العلة بالذات
 ومحمولة واثرا للجمل كذلك على ما قررتم **والثاني** ما سبق لنا طريقا لفاترانه بعد التناول وتسلم
 ان الامكان عبارة عن كيفية نسبة الوجود الى الماهية فنقول ان الامكان والاحتياج والصادقية
 والاتصاف والوجود وغيرها امور انتزاعية ليس منشؤها الانفس الماهية من حيث هي بالحيثية
 بل على نفسها كما احتياج الاتصاف والخلط الى علة مثلا ليس باعتبار نفس مفهومه الانتزاعي بل

الانتزاع لا يتابع للانتزاع والاعتبار فاحتياجه بهذا الاعتبار كاحتياج الامور القائمة بالذهن الى اعلية بل
 ما نحن فيه انما هو احتياج باعتبار الوجود الخارجى المنشئ العارض له المنسوب اليه بالعرض فهو في الحقيقة احتياج
 المنشأ اليها فهو المحتاج اليه بالذات حقيقة لانه هو المنشأ للاحتياج اليها لانه لا حاجة للامور المنتزعة الى اعلية
 باعتبار احتياج المنشأ اليها ولذا لا يفتقر الامور المنتزعة عن المتعار كالماء والامتناع وغيرها الى اعلية فتتعلق بالذات
 هو نفس الماهية التي هي المنشأ لا غير فهم متعلق بالجعل بالذات واثرة كذلك وهو الجعل المبسوط فامل تأمل اصادا
 عميقا وتفكر فكريا فاثقا بحقيقة الامعان الكامل ولا تمام الشامل **وتحقيق المقام في هذه الحركة عندى**
 على ما ادى اليه نظري القاصد وقضى به الخاطر الفاتر ان ههنا مذهب ربيعة في باب الوجود ولا يتحقق تحقيق
 الجعل باعتبار تنقيح معنى الوجود ولا امتزاع في ان المراد بالوجود الذي نحن بصدده هو الوجود بمعنى ما به
 الموجودية وما هو مبدأ الاحكام ومنشأ الاثار فيدور عليه روى الامور الوجودية **الاول** مذهب
 الصوفية الصافية الكرام قدس الله اسرارهم الفخام از المكنيات قبل تعلق الجعل بهم كانت عيانا ثابتة بثبوتها
 الذي لا يترتب عليه الاثار وبعد تعلق الجعل بها صارت موجودة بالوجودات المترتبة عليها الاثار وليست هذه
 الوجودات ذاتية على التعيينات المخصوصة الاعتبارية التي بها صارت لذوات الممكنة ممكنة وباعتبارها في تلك
 الذوات الممكنة التي هي عين ذات الواجب تحقيقها بصفة الامكان والتعدد والتعريف والتعيين بتلك التعينات
 الاعتبارية منشأ التعدد ومدار الامكان والطلق عنها عين ذات الواجب وهو مرتبة الوجود بالتغير بينهما
 اعتباري فالوجود والامكان عين التعيين الاعتباري النوعي والشخصي فعلى هذا المذهب الحق القراح الصواب
 الصريح بالنظر الدقيق والفكر العميق لا يكون اثر الجعل بالذات ومتعلقا كذلك الا التعينات الاعتبارية وهي
 المجمولة بالذات واما الذوات الممكنة فلا تعد فيها ولا هي غائبة لذوات الواجب حتى تكون سالحة لان يتعلق
 بها الجعل والصدور والوجود عين التعين فهو ايضا متعلق بالجعل بالذات فيكون اثر الجعل امر اعتباريا لا عينيا
 خارجيا لعدم صلوحه لتعلق الجعل به فلهذا التعلق بهذا التعين الوصفى بالماهية والذات متناظر
 لتعلق الجعل المتعلق بالذات بالصفات المتأخرة عن الوجود لا بالموصوف لكونه موجودا قبل الجعل ولا بالانقضاء
 لكونه حاصل لا يجعل تلك الصفات لان جعل الصفات هو جعلها في موضوعاتها وموصوفاتها فان وجودها
 في نفسها هو وجودها لحالها كما سبقت الاشارة اليه **والثاني** مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري وهو
 الحق بلا نظار المتوسطة التي للعقول المتوسطة وليس خارجا عن طو القل الحكم الكلامي وهو ان وجود كل شيء
 عينه واجب كان او ممكنا جوهر او عرضا جزئيا حقيقيا او كليا ذاتيا او عرضيا انضماميا او انتزاعيا وليس
 لذات اعل نفس الذات ولا جزئها فليس ههنا وجود هو غير الماهية ولا اتصاف وخط هو نسبة بينهما فان ليس
 بينهما في مرتبة الحكم عنه والمصادق تغاير اصلا بين ذات الواجب ووجوده فالجعل بينهما حمل ولى نظري
 بناء على اتحاد المصادق كما في حمل الوجود على الواجب عند الحكماء وان لم يكن بينهما اتحاد بحسب المفهوم

كما في الانسان انسان وحيوان ناطق يتعدى الملاحظة والمعتولية والتعدد الاعتباري في المفهوم بحسب
عروض صفته اجمال والتفصيل والاعلام ههنا على التعدد في مرتبة الحكم عنه لاني مرتبة الحكاية فقط
فعل هذا لا يتصور الجعل المؤلفين الماهية والوجود ولا تعلقه بالذات ولا بالعرض بمرتبة الخلط
وتعين الجعل البسيط وجعل الماهية جعل بسيط متعلق بالذات بالماهية التي هي شيء واحد يعبر عنه
بالماهية من حيث كونها ذاتا وما به الشيء هو هو وبالوجود من حيث كونه منشأ الآثار وملا للاحكام
والتشخيص من حيث كونه مبدأ التميز والتعين الواقعي وهو التشخيص الحقيقي ومتعلق بالعرض بمرتبة تفريق
من مفهوم الذات ومفهوم الوجود المصدري ومفهوم الوجود الحقيقي بالغاير لها في مرتبة الحكاية
وكيفية ذلك من الامور المنتزعة عن نفسها من حيث هي واما حقيقة هذا المذهب فقد اقيمت عليها
براهين في مباحث الامور العامة كيف والشقوق من الجزئية والانضمام والانتزاع والانفصال كلها
مستحيلة كما قد روي في مقامه ولا عذر وفي كون الشيء الواحد ماهية الاشتراك وما به الاختيار كالماهية
المشتركة والوجودات الخاصة المتعددة المتحدة المتميزة المتحدة بالماهية المشتركة باختلاف جهتين
واعبارين وكولا غريبة المقام لا قهنا التحقيق بالتفصيل والتدقيق والثالث مذهب الحكماء
المشائين القائلين بان الوجود الحقيقي منضم الى الماهية في انضمامه اليها يصير الماهية موجودة وبه
يترتب عليها الآثار سواء كانت الماهية كلية فالوجود وجود الوجود الطباع النوعية اولا وبالذات
والطباع الفصلية والجنسية ثانيا وبالذات والطباع العرضية ثانيا وبالعرض او جزئية فالوجود وجود
طبعي مشترك بتلك الافراد الجزئية والاشخاص المتعينة يلحق ويستند الى الافراد بالذات والى ذاتياتها ايضا
بالذات ثانيا بتوسطها والى عرضياتها بالعرض وهذا الوجود اما عين الشخص ومساوق له وبطلان هذا
المذهب لقائل بالانضمام مفرغ عنه في فن الامور العامة قلاد حظه وازهقه المحققون في زبده اسما
كيف والانضمام يستدعي وجود المنضم اليه وتعيينه قبل الانضمام فاما ان يدور الامر الى الدور المترزل
او يتسلسل الى عدم القادى المتسلسل الا ترى ان الاشياء كلها في نحو الموجودية سواسية فلو
افتقرت في نحو الموجودية الى انضمام امر آخر اليها هو الوجود لافتقرت لوجودات المنظمة التي هي ايضا
من الاشياء الموجودة الخارجية الى امور اخر منظمة اليها حتى تكون موجودا لا استواء الاشياء كلها
في نحو الموجودية بالاتفاوت فتلك الامور المنظمة اليها وجودات الوجودات وتجرى فيها الكلام فيقول
الامر ما الى الدور والتسلسل وما قالوا في ابطال عينية الوجود للماهية من انه يلزم وجوب الماهية
واستغنائها في موجوديتها عن العلة لامتناع انفكاك الشيء عن نفسه وعدم خلوه عنها وان
الاحتياج انما يحتاج فيها هو مفقود فيه الى شيء آخر والوجود حاصل اليها بالذات فلا يحتاج حاصله وان
ثبوت الشيء لنفسه ضروري فتكون ضرورة الوجود واجبة بالذات هذا خلف مع عزل اللفظ عن

جوابه التحقيق الذي رده المحققون في استغفارهم منقوش بهذه الوجودات المنضمة فان وجودها عينها لان
وجود الوجود المنضم ما عينه فيكون له أثر في الوجود الكونية ماهية ممكنة متحدة مع وجودها او غير
فيلزم الدور والتسلسل فإذا قطعنا الطريق بطلان هذا المذهب بالبراهين الكثيرة وفرضنا حقا
في الواقع نرجع الى تنقيح الجمل على هذا المذهب ايضا فقول لا يخلو اما ان يسأل ضرورة وجود المنضم اليه وتعيينه
قبل وجود المنضم والانضمام وتعيينهما اولاً على الاول يتحقق ههنا بجلان أحد هما وهو الاول السابق متعلق
بالماهية المنضم اليها الكونية كسابقة الوجود والتعين على وجود المنضم تعيينه فعملهما سابق على جملة
لتساوق الوجود والتعريف والتمييز والتفريق المجعولة في الممكنات سواء كان وجودها وتعيينها السابقان عينها
او غيرها والاخر هو الجمل الثاني لا يرقى متعلق بالوجود وجعله عين جعل الاتصاف والخلط لان إيجاد الحق
الناعتية واصلا رها إيجاد واصلا لوجودها في موضوعها اذ ليس لها وجود في نفسها على حدة عن وجودها
الرابط كما اشرفنا اليه غير متعلق فجعل الوجود عين جعل الانضمام والحق والعرض والاتصاف والخلط بهذا النظر
وليس بينهما تغاير الا اعتبارا بمعنى إيجاد الشيء بنفسه وإيجادها في موضوعه كما في الوجود في نفسه والوجود الراجح
في سائر الاعراض والحقائق الناعية سواء اعتبر وجود الوجود وتعيينه عينه حتى يلزم الخلف أو ضرورة حتى
يلزم التسلسل لكن هذا النحوى من الجمل متعلق بالذات بالوجود المنضم الموجود في الخارج وهو الوجود الحقيقي
واما بالاتصاف والانضمام والخلط وغير ذلك مما ينتزع عنه من حيث هو متعلق بالعرض كما السلفناه
فيما سبق في غير واحد من المواضع وهذا الجملان كلاهما جعل بسيط متعلق كل منهما في الحقيقة بشئ واحد
بالذات ليس شئ منهما جملا مؤلفا ومن ههنا عرفت ان الجمل المتعلق بالصفات المتأخرة عن الوجود
وان كان في بادئ الرأي جعله مؤلفا لما يسبق الى الاوهام العامة انه عبارة عن ضم الصفات المفارقة
الى موصوفاتها لكن التحقيق بالنظر الغائر قاض بانه ايضا جعل بسيط متعلق بوجود الصفات في نفسها بالذات
وبوجودها الرابطة وتضمها الى موصوفها وموضوعها واتصافها بها وبأختلاطها بخلطها رابطة وغير ذلك بالعرض
وهو جعل ثان بسيط متفرع على الجمل الاول البسيط المتعلق بالموصوف والموضوع فان عينه بالجمل
المؤلف هذا المعنى من الجمل من حيث تعلقه بالانضمام والخلط والتركيب بحسب الوجود الرابطة في مرتبة
الحكمة فهو ثابت لانها صفة لا حجة بيننا وبينكم وان رمت به معنى آخر على ما ينطوب كلما تكلم من
تعلقه بالذات بالماهية التركيبية او مفادها والخلط والاتصاف وغير ذلك فهو قد اصبح مبدءا منشورا
وصار كان لم يكن شيئا مذكورا وطارد لاج الرياح وسال باعناق مطية البطاح والشق الثاني ايضا
لا يخلو اما ان يسأل فيه استحالة تعدد الوجود لشيئين متغايرين متباينين غير متصادقين خالفين
وضرورة تعدد الوجود الامور المتعددة بحسب الخارج على حسب تعدد ما اولاه على الاول ايضا كما يمكن
تعلق جعل واحد بالماهية والوجود المتغايرين بحسب الخارج المتعددين في ظروف العين وان كان احد

قائما بالآخر كالسواد والثوب لا يستلزام تعدد الوجود لهما تعدد ما يجعل المساوقتهما كما سبق التصريح بكون
 الحال ههنا في تعدد الجعل كحال ما سلف في الشق الاول غير ان الجعلين هناك متعاقبان وههنا مجتمعان
 ويكون كل منهما جعلا بسيطا كما عرفت وعلى الثاني اما ان يتفرع ضم الشيء على وجوده ويجب تقدم وجوده
 على ضمه كما هو الحق ولا على الاول ليكون جعل الوجود قبل جعل الماهية لتقدم وجوده على الضم الذي به
 الماهية موجودة بناء على تساوق الجعل والوجود كما مر اذ قيل لم تقدم وجود الجعل العرضي على وجود
 موضوعه وخلوه عن القيام بالموضوع مع وجوده واذا قطعنا اللحظ عن هذا المحذور وهو ما لم يمتنع
 في هذا المقام فلا محالة يلزم ههنا ايضا تحقق جعلين لتعاقب الوجودين ولو فرض ان جعل الوجود عين
 جعل الماهية بناء على ان وجود الوجود عينه وهو عين وجود الماهية وعلى انه فرض في هذا الشق
 اتحاد الوجود في الوجود والماهية **نقول** فكما تقدم وجود الوجود الى الماهية وصار عين وجودها
 بعد كونه مقدما على وجودها على هذا التقدير تعدى الجعل البسيط المتعلق بالوجود ايضا الى
 جعل الماهية وان كان متقدما على جعلها على هذا الفرض فلم يلزم تحقق جعله كسب صلافة على الثاني
 يكون اثر الجعل بالذات هو الوجود الواحد للماهية والوجود المنضم اليها على فرض انهما موجودان
 بوجود واحد ومتحدان في الوجود وقصر انهما خاليان عن الوجود والتعيين قبل هذا الجعل على
 هذا التقدير والفروض فان جعلهما ليس ارجل وجودهما الواحد الذي به كل منهما صار موجودا
 فان تخوفا الجعل المؤلف وتعلقه بالاتصاف والخلط هذا الجعل المتعلق بوجودهما الواحد سواء
 كان وجودا خارجيا او لا وعبرتم عن هذا الوجود الواحد بالاتصاف والخلط ومفاد اهيأة التركيبية
 وعشيتوه به فهو ثابت على هذا التقدير السخيف وان اردتم به معنى آخر هو المعنى النسبي الرابط
 للاتصاف كما هو المنصوص في كلامكم فهو غير ثابت والثابت هو هذا الجعل البسيط المتعلق بذلك
 الوجود الواحد **فاحسن** اعمال الروية فانه غامض عويص لانها مرفقة في تجريد الطبيعة
 وتلطيف القرينة فهو تحقيق ائنيق وتنقيح دقيق فصلناه نبذ قليلا من التفصيل وشئ يسيرا من التحليل
 مما يحتوي عليه الخطر الخامد والطبع الجامد باصابة العوائق واناية البوائق واستباحة القرض
 ودمار الرخص وشتات الحال وشتات البال وعروض الزلزال ونحو البلبال واضطراب الخلد
 والجنان وتباب الامن والامان وافكار كثيرة لانفاس مستعانة غريبة ولحجات عميقة قصيرة وهما
 بينا لك التشقيقات في هذا المذهب بان الخطا في الحاذير والتكلفات والاستحالات والتعسفات غاية
 السخافات لا باب هذا المذهب بل بالنظر الغائر والازيادي والبصائر من ينقده عليهم الانامل
 من الفلاسفة السنية الظواهر الصفية الضامرو **الرابع** مذهب جمهور المتكلمين الزاعمين
 بزيادة الوجود على كل من الممكن والنويجب كونه منضم الى ذاتهما وهذا المذهب مع كونه مباحثا

النظر الدقيق وبراغمه الفكر العميق على ما فصل في موضعه حال ما عرفت سابقا في بيان مذهب المشايخين
لاشتراكهما في زيادة الوجود على الماهية وانضمامه اليها في المثنيات فلا حاجة الى تطويل الكلام فيه وتبينه
لكونه منها بما قد مناه من التقييد ومنها ما قد اختاره الصدرا والشيروازي انه لا انضمام هو هنا ولا زيادة
ولا عينية بل الوجود في الخارج هو الوجود الحقيقي بمعنى ما به الوجودية والماهيات امور اعتبارية منتزعة
عن الوجود الحقيقي العيني لان الوجود في الخارج هو الماهية والوجود عينا او منضم اليها او منتزع عنها
او منفصل عنها كما هو مذهب الشيخ الاشعري والمشاكين وشيخ الاشراق والسيد الزاهد ومن في حوزة وهو
في حوزة من بعض الاقدمين **ولعل هذا مبني على نفى الحكم الطبيعي والخارج فيكون الوجود في محتم هو التعيينات والتشخيصات**
الحقيقية المتحدة بالوجودات الحقيقية وعلى هذا المذهب ايضا وان كان مخالفا لجمهور المحققين فيحقق الجدل
البسيط المتعلق بالوجود الحقيقي **وانما ذكرنا في هذا المقام المذاهب الاربعة السابقة وهذا المذهب**
الخامس لم نذكره مذهب شيخ الاشراق القائل بانتراعية الوجود ولا مذهب السيد الزاهد وغيرهم من ان
منفصل عن الماهية الممكنة واجبا لوجود ذاته لعدم كونها معتد بها في باب بيان المذاهب المشهورة من المذاهب
وهذه المذاهب الاربعة المذكورة لا غير في هذين المذهبين محذورات واستحالات شتى لا تكاد تستقصى
وقد ذكرنا بطلانها في فن الامور العامة قول مستوفى مع انهما في النظر الظاهر ايضا اسخفت وفي عداد الملوك
او من واضعت **هذه اتمام الكلام في الجدل البسيط والمؤلفا لمتنازع فيه بين الفحول الاعا**
والكملة الكرام والنبلة العظام والحمة الفخام والمهرة الجمار قد ضلت فيه الاحلام وذلت في القوا
وذلت فيه الاقدام وكلت فيه الفهام وملت فيه الاقلام وحلت فيه الفظام وهذا العبد المستوأم
يعون الاعتصام بالتوفيق الازلي من الاعصام قد فرغ عنه على حسن وجه واتم نظام بفضل الموفق المنعم
الملك المفير العلام ذي الجلال والاکرام **الفصل الثاني** في بيان تعلق الجدل المؤلف او البسيط
بالذاتيات والمقومات للطبائع النوعية وانكلام ههنا في المقومات الذهنية والذاتيات العقلية
فالمشهور انها غير مجعولة ومعلولة ولا موهوبة لا بد من الشرط لكن هذا القول من غير طريق المسامحة
فانها ماهيات ممكنة كيف يتصور كونها موجودة ومتقردة من دون علة ولا لزم كونها واجبة الوجود
الا ترى انها لو تكن موجودة ومتقردة قبل وجود الذات وتقررها فهي حادثة بالذات او بالزمان
فلا بد لوجودها من مرجح يرجح وجودها على عدمها ولا لزم الترجيح بلا مرجح فليس الكلام في معالوية
نفسها ومعلولية وجودها ومجعليتها ببناء على مكانها انما الكلام والنزاع في ان ثبوتها للذات معلول
بمعلق مجعول بجعل جاعل وهو ضروري بنفسه لا مدخل فيه للجعل والتعليل لا لجعل الذات والجعل
مستأنف ومن هذا القبيل ثبوت الشيء لنفسه فاختار الجمهور الشق الثاني **وهو** قواعد وشبه
محكمة من المعاند عمود التدقيق من اساطين التحقيق وسلاطين النظر الدقيق الممكن الفاقل الوجود

قول في نظرية السلب لا العدم اما ان يكون واجباً بالذات وممتنعاً بالذات وممكناً بالذات لا محذور كل مفهومي في المواد الثلاث
على الاول يلزم ان يكون واجباً حال الوجوب ايضاً وكذا لا يجب ان يلزم ان يكون ممتنعاً حال الوجوب لا محذوراً ايضاً عن ان يكون ضرورياً
ولا يلزم الانقلاب من الوجوب الذاتي الى الامكان الذاتي او الامتناع الذاتي في السلب من الامتناع
لذاتي الى الامكان الذاتي او الوجوب الذاتي في الايجاب وعلى الثاني يلزم خلاف المفروض فانه فرض
ممكناً بالامكان العام المنطقي فيكون عدم صدق السالبة الممكنة المفروضة الصدق ويلزم ارتفاعاً
لتقيضين لامتناع صدق الموجبة لعدم الموضوع وامتناع صدق السالبة على هذا الفرض على
الثالث يلزم ان يكون ممكناً حال الوجود ايضاً ولا يجب ايضاً ممكناً حال الوجود ولا يلزم الانقلاب
من الامكان الذاتي الى الامتناع الذاتي في السلب الى الوجوب الذاتي في الايجاب والانقلاب في
المواد الثلاث محال عندهم بالبداية وقد يستدل عليه ايضاً على ما تقر في مقامه فلا يتصور
الوجوب الذاتي في الايجاب بعد كونه ممكناً او ممتنعاً بعدم الموضوع نعم يتصور الضرورة الغيرية
ووجوب الغير في الممكن الذاتي بعد كونه ممتنعاً بالغير بارتفاع علة الارتفاع ووجود علة الوجوب
والوجود فحينئذ وان كان يمكن انعقاد القضية الضرورية المطلقة بناء على اعتبار الضرورة
بالمعنى الاعم ذاتية كانت او غيرية وعليه بناء تساوي للضرورة والدوام لكن لا يكون الضرورة
مما لا يعقل فان الضرورة الغيرية والوجوب بالغير لا بد له من علة لا محالة كما تقر في موضعه فيلزم
وجوب تحليل الجعل بين الشئ وذاتياته بناء على هذه الضرورة الغيرية **ثم نقول** من الراس مستانفاً
ان ثبوت الذاتي للذات حال وجود الموضوع لا يخلو من المواد الثلاث كما اشرنا اليه فان كان ممتنعاً
بالذات ولا تظنكم تقولون به فالطلب حاصل هو عدم كونه ضرورياً واجباً علماً انه خلاف الواقع
فانه صادق للكذب نقيضه وان كان ممكناً بالذات فلا بد له من علة لان تحقق الممكن بلا علة
محال على ما تقر في مقرة فيكون معلولاً ومجعولاً وان كان واجباً لزم تعدد الواجب بل
عدم تناهي افرادهم ولزم الوجوب الذاتي للحقيقة الضعيفة التي هي ضعف الوجود من
الاعراض ايضاً لان الثبوت الرباطي معنى نسبي حر في غير مستقل في حداثته متوقف في وجوده
على وجود الطرفين فكيف سخافة القول بكون الوجود الاضعف لغير المستقل الرباطي الغير
الموجود في الخارج ايضاً أكد الوجودات واحكمها واقومها **ثم نقول** من الراس ان هذا
الثبوت المتنازع فيه اما ان يكون اقتضاء لتحقيقه واستدعائه لوجوبه على الاول يلزم الوجوب
الذاتي وتعدده ويلزم ان يعتقد به القضية الضرورية الانشائية ولا اقل من الدائمة الانشائية
واللازم باطل لعدم صدقه وقت عدم الموضوع وعلى الثاني لا يكون ضرورياً بضرورة ناشية عن
نفسه من حيث هو فاما ان يكون ضرورياً بالضرورة الغيرية او لا يكون ضرورياً اصلاً وعلى التقديرين

يتم الاحتياج الى العلة كما لا يخفى فانهم وتدبروا نظر كيف جاء الباقى فاقروا وكل من عرأش
 ابيكارا فكاره عاقر او اشر المحققون ومنهم المحقق الدواني انه ضرورى معلول بعلة الذات
 معمول بجعلها غير معلول بعلة منفردة وجعل مستانف وهو الحق في النظر الادق والتروى الالغز
 الاحق والفكر الخاضع الادق **كيف** وهذا الثبوت حادث بعد العدم وقت حدوث
 الموضوع فلا بد له من علة محدثة لان حدوث الحادث من غير محدث تخصيص بالانحصار في
 كونه في زمان دون زمان من دون علة مرجحة للوجود في زمان للوجود فهو امر انتزاعي ما خوخ
 من نفس الماهية من حيث هي كالوجود المصدري وغيره واحتياج الامر الانتزاعية الى العلة
 والجعل هو احتياج مناشيها اليهم واحتياج المناشي والمبادئ اليها بالذات واحتياج المنتزع عنها
 بالعرض بتوسط احتياجها اليها فجعلها عين جعل الماهية كما ان جعل الماهية عين جعل
 ذاتياتها على ما فصله الفاضل السندى في شرحه لتصديقات السلم
الفصل الثالث في جعل لوازم الماهية هل هي مجعولة بجعل الذات أو معلولة للماهية
 من حيث هي أو من حيث التقدير والوجود فهذه ثلاثة شقوق وليس المراد بلوان مجعولة بالذات
 الاعم بمعنى مطلق ما يمنع اتفاقه عن نفس الماهية من حيث هي حتى تشمل الوجود وما يرافقه
 وما يتقدمه كالشخص والتميز والتقرير والامكان والاحتياج والوجوب بالغير غير ذلك بل المراد بهما
 اللوازم الثابتة للماهية بعد الوجود وليست في مرتبة الوجود بل متأخرة عنها كالزوجة والفدية
 للاعداد والجمعية للتسعة بالمعنيين والثمانية بل احد المعنيين والكمائة والاحد والعشرين مجزأة
 احد عشر بالمعنى الآخر كالشجر والفضاء والكتابة بالقول للانسان والسمع والبصر والمذاق واللمس
 والشعر والمشى بالقوة للحيوان وغير ذلك **فأختار بعض** ان علتها نفس الماهية من حيث
 الوجود وهي صادرة عن الماهية من هذه الحيثية ولوجودها دخل في صدورها عنها كقولها
 متوقفة على وجودها ولان العلة لا بد لها من وجود حتى يصدر عنها آخر فان العار عن الوجود
 غير صالح للعلية وليس يراد بالوجود الوجود الخاص كالتأخر والذهني والخاص بل مطلق الوجود الشامل لجميع الخواص
 ظروف **وأختار السيد البكوي** كقولهم واؤقوله وكثير من محققي التأخرين ايضا ان العلة للوازم الماهية
 هي الماهية نفسها من غير مدخلية وجودها في صدور اللوازم عنها لانها تقتضيها بنفس تجزئها
 من حيث هي ولذا لا تستند الا اليها وانما يتوقف صدق اللوازم على وجود الماهية توقفا بالعرض
 من جهة اقتضاء طبيعة الربط الايجابي لوجود الموضوع من غير ملاحظة خصوصية الحاشيتين
 ولا فاقضاء الملاحظة على مجرد خصوصية الاستدعى الوجود للماهية كما فصله في بحث عدم
 تعلق الجعل بالذاتيات وعدم اشتراط ثبوتها للذات بوجودها الا بالعرض على ما حررناه فيما سبق

المراد
 بالذات
 هو
 الذات

وفيه ما فيه والحق ان لوازم الماهية ايضاً مجعولة وكذا ثبوتها للماهية لكن لا يجعل مستقلاً
 بل يجعل الذات وكذا هي مشروطة وكذلك ثبوتها بوجود الماهية وتقرها كما فصلنا فيما تقدم
الخاتمة في جعل الصفات الانتزاعية المتقدمة على التقدير والوجود فالشهور على
 ما القينا عليك انها غير مجعولة اصلاً لتقدمها على الجعل والوجود والتقدير ولأن الامكان
 علة الاحتياج الى الغير فلو كان مجعولاً لزم الدور ولأن الامكان مثلاً لو كان مجعولاً لقل
 الجعل اما ان يكون الشيء ممكناً فيلزم تقدم الشيء على نفسه لأن وجود الامكان بعد جعله
 فكيف يمكن ان يكون الشيء قبل جعله ممكناً بل غير ممكن واما ان يكون ممتنعاً او واجباً
 وعلى التقديرين يلزم الانتقال منهما الى الامكان الذاتي وهو محال على ما مر ومن ههنا
 قيل ان امكان كل شيء انما يبدئ وان لم يمكن كونه اذلياً ابدياً ومن ثم ترتبت السلسلة
 فيقال للماهية امكنت فاحتاجت فجعلت وصدرت فقترت فوجدت **والحققون**
 انها موجودة بوجوه ذات مجعولة بجعلها لاثباتها غير موجودة بوجودها لتقدم وجوهاً
 وغير مجعولة اصلاً ولا انها مجعولة بجعل مستانفلة لكانت غير مجعولة اصلاً موجودة بلا
 لكانت واجبة الوجود فيلزم ما الزمناه فيما قبل ولا نه اما ان يكون المراد بوجوبها الانتزاعية
 الموجودة في الذهن بعد الانتزاع بوجود منفرد عن وجود المنشأ هو الوجود الظلي المحاط
 من تلقاء اعتبار العقل وملاحظة الذهن او الوجود الاصل الحاذي حد والوجود الخارجي
 بعد كونها قائمة بالذهن مكتشفة بعوارضها في الجعولية حال سائر الامور الذمينة
 معتبرة في مرتبة المحاط كانت او في مرتبة القيام والاكتناف ثم هي بهذا الوجود المنفرد
 ليست صفة للماهية بل امور مباينة لها منفصلة عنها في الوجود وليست قائمة حالة فيها
 وانما قيامها بها باعتبار الوجود المنشئ المستند اليها بالعرض والى المنشأ بالذات واما ان يراد بها
 الامور الانتزاعية الموجودة في الخارج بالعرض بتوسطها شيئا بوجودها الخارج المنسوب اليها
 بالعرض والى المنشأ بالذات وهو وجودها الحاذي حد والوجود الخارجي في ترتيب الآثار الخارجية عليها
 كما هو شأن الوجود الخارجي للانتزاعات وباعتبار هذا الوجود ليس له وجود الا وجود واحد
 للمنشأ بالذات ولها بالعرض فكما هي موجودة بوجوده كذلك هي مجعولة بجعلها الحاصل به وجود المنشأ
 فلا يتصور كونها غير مجعولة اصلاً لا بجعل الذات ولا بجعل مستانفلة كيف ومشتقها لنفس الماهية
 من حيث هي فوجودها وجودها وتقرر ما تقرر ما وجعلها جعلها هذا ما قيل في هذا
 المقام وما يخطر بالبال الكثير البلبال المنشئت بالال المتفرق الحال في هذا المقال بافاضة
 عالم الغيب والشهادة الكثير المتعال هو ان يقال ان هذه الامور ليس لها حظ من الوجود العيني إنما

اصلا وانما هي مفهومات محضة فهي امور سلبية او ما يحذف وحدها منشؤها نفس الذات من حيث هي
مع قطع النظر عن كونها موجودة او معدومتنازعا من نفس الماهية من حيث هي كما تنازع الامتناع والعلا
والشركة والنسبة الشريكية من المتنازعات والمعدومات وشريك الباري وكان تنازع البعد وتوهمه من الخلاء
لا يتوقف هذا الانتراع على وجود هذه الامور ولا على تقربها وجعلها بل هي منتزعة عن نفسها من حيث
هي فكما ان اقتضاء العدم منتزع عن نفس ماهية الممتنع كذلك العدم اقتضاء الوجود والعدم
منتزع عن نفس ماهية الممكن فلا تعلق لانتزاعها بمجولية المنتزع او وجوده وتقرره فانتراع الامكان
وامثاله انما هو عن نفس مفهوم الشيء الحاصل في الذهن لكن لا من هذه الحيثية فقط بل منه من حيث
وجوده بالنفس الامر الذي اذهني او الخارج كما ان انتزاع الامتناع انما هو عن نفس مفهوم الشيء الحاصل
في الذهن من تلك الحيثية فحيثية ملاحظة الوجود والعدم في مناشيها اما حيثية تعليلية اي من جهة
ان هذه الماهية قابلة للوجود او غير قابلة له مثلا ينتزع عن نفسها احد هذه الامور او حيثية تقييدية
لحاطية عنوانية معتبرة في مجرد الحاظ والعنوان لا تدخلها في العنوان الذي هو المنشأ بالذات
كحيثية ملاحظة البصر في تعيين حقيقة العي وملاحظة تحصيلها المفهوم الذي اذهني والواقعي فكما لا تعلق
للمجولية بمفهوم وصف الامتناع الا باعتبار حصوله في الذهن حصولا ظليا او قايما كما في زوجية الخمسة
الاعتبار الواقع وباعتبار المحكي عنه ومنشأ الانتزاع كذلك لا تعلق للمجولية بالامكان وامثاله الا باعتبار حصوله في
الظلال والاكتنا في لا باعتبار وجوده الواقعي بالنظر الى المنشأ المحكي عنه ومصادق حله **فتلخص من هذا**
بعدها لنظر الدقيق والامعان في التحقيق ان امثال هذه الامور ان اريد بها هي من حيث هي مفهومات ذهنية
حاصلة في ملاحظة الذهن او قائمة بمقياسا اكتنافيا فهي موجودة متفرقة في الذهن مجعولة تجعل الامور
الذهنية الحقيقية او الانتزاعية عن المنشأ الصحيحة الموجودة او المعدومة الممكنة او الممتنعة
او الاختزاعية وان اريد بها هي من حيث مناشيها وباديها المنتزعة عن هذه الامور فلا وجود لها
ولا تقر في حيز وجودات مناشيها او اعداها بل هي بمنزل عنها لكونها مفهومات كاشفة عما لها في تبة
نفس الماهية من حيث هي من غير توقف تنازعا عنها على وجودها وعدمها فلما لم يكن لها حظ من الوجود والتقرير
هذا الاعتبار فكيف معنى مجوليةها ومعلوليتها بهذا الاعتبار فانهما متفرقتان على صلوح الوجود في طرق المجولية
والمعلولية وهذا هو معنى عدم المجولية وعدم كونها معللة بعللة والا فلا معنى لكونها امورا ممكنة موجودة بعللة
قطرية ان يقال ليست المعقولات الميزانية بمجولية في الخارج مع انها امور ممكنة موجودة في الذهن وليست
الاشياء الخارجية بمجولية في الذهن مع كونها امورا ممكنة موجودة في الخارج اما ازلية الامكان وامثاله
وقد علموا استقرار وجودها في جميع الازمنة مثلا فليس الاعتبار جهة انتزاعها في كل زمان واستمرار هذه الصفة واحاطا
بجميع الازمنة مثلا بالنظر الى استحالة الانتقال من مادة الامكان الى مادة اخرى من المادتين وبهذا المعنى ازلية

اعلان

چونکہ مجموعہ ان پٹہ سالون کا

جناب مولانا وقت دانا ابو الحسنات مولوی

محمد عبدلحمی صاحب جناب مخدوم مولوی محمد خادسین

صاحب دامت فیضہما الواہب سے اجازت لیکر رقم نے بصر

نشر و تصحیح و پذیر مطبع نظامی واقع کانپور میں چھپوایا ہے لہذا

کوئی صاحب و ن اجازت صاحبین موصوفین کے

اس مجموعے کو نہ چھاپیں نہ بار تکاب جرم عین

حفظ کتاب کے قانونا مانو و ہونگے

فقط

الراؤ
حافظ محمد عبدالستار خان تاج سر

دکان کتب واقع چوک

کھنڈ

